الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 – علي لونيسي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

قياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية

–دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د

تخصص اقتصاد كمي

– الطالب: طيوب عبد القادر **– المشـــــــــــــرف: حوشين يوسف**

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة عملي هذا

الى أعز الناس على قلبي:

والدي العزيزين

إخوتي وأخواتي

زوجتي وأولادي

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر له عز وجل كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم،

ومن قوله صلى الله عليه وسلم "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، البروفيسور "**يوسف حوشين**"،

الذي لم يتوان عن تقديم توجيهاته ونصائحه القيمة التي ساهمت بشكل كبير في انجاز هذا العمل،

وكذا الأستاذ المشرف المساعد الأستاذ **عبدلي إدريس** على دعمه وتوجيهاته القيمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تحكيم هذه الأطروحة وعلى جهودهم الطيبة وملاحظاتهم البنّاءة التي ستثري وتساهم دون شك في تطوير هذا البحث وتحسينه

كما لا أنسى ان أتوجه بالشكر العميق إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وعلى رأسهم البروفيسور "**بوشامة مصطفى**" معبرا عن امتناني العميق لجهودهم ومساهمتهم طيلة مدة تكويني، سائلا الله العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وقد تم أخذ عينة من 16 دولة عربية، خلال الفترة 2000 – 2020، باستخدام نماذج بيانات البانل. وتم تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين باستخدام طريقة التصنيف التسلسلي تبعا لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. المجموعة الأولى تعتبر دول مقصد الهجرة وهي دول مجلس التعاون الخليجي، والمجموعة الثانية من الدول تعتبر دول منشأ للهجرة وهي بقية الدول العربية في العينة. وباستخدام مقاربة Panal ARDL تم نمذجة كل مجموعة على حدى، وذلك لقياس تأثير الهجرة على بلدان المقصد، وعلى بلدان المنشأ، وهذا باعتبار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام متغيرا تابعا في كلتا المجموعتين، كما تم قياس الهجرة في بلدان المقصد اعتمادا على مؤشرين هما المهاجرين الداخلين والتحويلات الخارجية، أما في بلدان المنشأ فتم الاعتماد على المهاجرين الخارجين والتحويلات الداخلة لتحديد أثر الهجرة

وقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها وجود تأثير إيجابي للهجرة على النمو الاقتصادي ببلدان المقصد ممثلة في أعداد المهاجرين الداخليين، أما التحويلات المالية الخارجة للمهاجرين، فهي ذات تأثير ضعيف. وبالنسبة لبلدان المنشأ فتم التوصل إلى أن لهجرة الأفراد وارتفاع عدد المهاجرين الخارجيين تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أما فيما يخص التحويلات المالية الداخلة لبلدان المنشأ محل الدراسة فقد وجدنا أن هذه الأخيرة ليس لها تأثير ملموس على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: هجرة دولية، نمو اقتصادي، تحويلات مالية للمهاجرين، بلدان منشأ، بلدان مقصد

Abstract:

This study aims to measure the impact of migration on economic growth in Arab countries. A sample of 16 Arab countries was taken during the period 2000-2020, using panel data models. Arab countries were divided into two groups using the sequential classification method according to the GDP per capita index. The first group is considered the destination countries of migration, which are the Gulf Cooperation Council countries, and the second group of countries is considered the countries of origin of migration, which are the rest of the Arab countries in the sample.

Using the ARDL panel approach, each group was modeled separately to measure the impact of migration on destination countries and on countries of origin, considering the GDP per capita index as a dependent variable in both groups, and considering the variables of internal migrants and outward remittances for destination countries as independent variables for the most important migration indicators, while for countries of origin, the variables of external migrants and inward remittances were considered as indicators of migration.

The most important results reached are the presence of a positive impact of migration on economic growth in destination countries represented by the number of internal migrants, while the outward remittances of migrants have a weak impact. As for the countries of origin, it was found that the migration of individuals and the high number of external migrants have a negative impact on economic growth, while with regard to inward remittances to the countries of origin under study, we found that the latter have no tangible impact on economic growth.

Keywords: International migration, economic growth, remittances of migrants, countries of origin, countries of destination.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهـــداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للهجرة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم نظرية وعموميات حول الهجرة.	3
المطلب الأول: مفهوم الهجرة	3
أولا. مفهـوم الهجرة:	3
ثانيا. مفهوم المهاجر، اللاجئ والنازح	5
ثالثا. مفاهيم ومصطلحات خاصة بهجرة اليد العاملة	8
المطلب الثاني: أنواع الهجرة	9
أولا. الهجرة حسب المكان.	9
ثانيا. الهجرة حسب الزمان.	10
ثالثا. الهجرة حسب الإرادة.	11
رابعا. الهجرة في نظر القانون.	11
المطلب الثالث: دوافع الهجرة.	13
أولا. الأسباب الديموغرافية والاقتصادية.	13
ثانيا. الأسباب البيئية والمناخية	13

ثالثا. الأسباب الاجتماعية والسياسية.	14
المبحث الثاني: آثار وانعكاسات الهجرة.	15
المطلب الأول: آثار وانعكاسات الهجرة على بلدان المنشأ والمقصد.	15
أولا. آثار وانعكاسات الهجرة على بلدان المنشأ	16
ثانيا. آثار وانعكاسات الهجرة على بلدان المقصد.	18
المطلب الثاني: تأثير الهجرة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي في بلدان المقصد والمنشأ	21
أولا. تأثير الهجرة على اقتصاديات دول المقصد	21
ثانيا. تأثير الهجرة على اقتصاديات بلدان المنشأ	28
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة	35
المطلب الأول: النظريات المفسرة للهجرة على المستوى الكلي	35
أولا. النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على المستوى الكلي	36
ثانيا. النظرية الاقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة	37
ثالثا. نظرية "الطرد والجذب":	38
رابعا. نظرية سوق العمل المزدوج.	39
خامسا. نظرية النظام العالمي.	39
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة على المستوى المتوسط والجزئي	40
أولا. نظرية شبكات الهجرة.	41
ثانيا. نظرية المنظمات.	41
ثالثا. نظرية القرار	42
المبحث الرابع: تيارات الهجرة الدولية وطرق قياسها	43
المطلب الأول: مصادر إحصائيات الهجرة	43
أولا. المصادر التقليدية المباشرة	44

ثانيا. البيانات الغير تقليدية	49
المطلب الثاني: طرق قياس الهجرة	53
أولا. الهجرة الكلية وصافي الهجرة	54
ثانيا. معدل الهجرة الوافدة ومعدل الهجرة المغادرة	54
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	57
تمهيد	58
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	59
المطلب الأول: مدخل الى النمو الاقتصادي	59
أولا. مفهوم النمو الاقتصادي	59
ثانيا. خصائص النمو الاقتصادي	60
ثالثا. مفهوم الناتج الداخلي الخام	61
رابعا. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	62
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	66
أولا. معدل النمو الاقتصادي	66
ثانيا. طرق قياس النمو الاقتصادي	68
ثالثا. المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي	70
المبحث الثاني: الإطار الفكري للنمو الاقتصادي	74
المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين	74
أولا. أسس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية	74
ثانيا. تحليل المدرسة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	75
ثالثا. عيوب ونقائص النظرية الاقتصادية الكلاسيكية	76
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين	77
أولا. أسس النظرية الكينزية	78

ثانيا. عيوب ونقائص النظرية الاقتصادية الكينزية	79
ثالثا. التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي	79
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك	80
أولا. أسس النظرية النيوكلاسيكية:	80
ثانيا. النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك	81
ثالثا. عيوب ونقائص النظرية النيوكلاسيكية:	82
المطلب الرابع: النمو الاقتصادي عند النقديين	82
أولا. أسس النظرية النقدية	83
ثانيا. التحليل النقدي للنمو الاقتصادي	84
ثالثا. الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية	86
المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي	87
أولا. أسس نظرية النمو الداخلي	88
ثانيا. تحليل نظرية النمو الداخلي للنمو الاقتصادي	88
ثالثا. سلبيات ونقائص نظرية النمو الداخلي	89
المبحث الثالث: أهم نماذج النمو الاقتصادي	90
المطلب الأول: نماذج النمو الاقتصادي لدى الكينزيين	90
أولا. نموذج هارود–دومار" Harrod–Domar "	90
ثانيا. فرضيات نموذج هارود–دومار	90
ثالثا. تفسير علاقة معدلات النمو الاقتصادي ببعضها	93
المطلب الثاني: نماذج النمو لدى المدرسة النيوكلاسيكية	93
أولا. نموذج روبرت سولو" Solow "	93
ثانيا. نموذج سولو القاعدي	94
ثالثا. نموذج سولو والتقدم التقني Solow–Swan	96

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي	97
أولا. نموذج Rebelo أو نموذج AK 1991	97
ثانيا. نموذج Lucas	98
ثالثا. نموذج Romer 1986	100
رابعا. نموذج بارو Barro 1990	101
خلاصة الفصل	105
الفصل الثالث: الهجرة الدولية في العالم وفي المنطقة العربية	107
تمهيد	108
المبحث الأول: مخزون الهجرة الدولية وتيارات الهجرة الحديثة	109
المطلب الأول: مخزون الهجرة الدولية	109
أولا. تطور مخزون المهاجرين الدوليين	109
ثانيا. توزيع المهاجرين الدوليين	112
ثالثا. توزيع المهاجرين الدوليين حسب الجنس	116
المطلب الثاني: تيارات الهجرة الحديثة	118
أولا. مسارات الهجرة الحالية	119
ثانيا. الهجرة حسب القارات	120
ثالثا. بلدان المقصد والمنشأ الأولى عالميا	127
المبحث الثاني: تدفقات الهجرة في المنطقة العربية	133
المطلب الأول: نظرة عامة عن الهجرة في المنطقة العربية	133
أولا. تطور مخزون المهاجرين في المنطقة العربية	133
ثانيا. تعداد المهاجرين الداخليين الى المنطقة العربية	135
ثالثا. تعداد المهاجرين الخارجيين من المنطقة العربية	137
رابعا. بلدان المقصد والمنشأ الأولى في المنطقة العربية	139

المبحث الثالث: هجرة اليد العاملة وتحويلات المهاجرين	141
المطلب الأول: هجرة اليد العاملة	141
أولا. هجرة اليد العاملة في العالم	142
ثانيا. هجرة اليد العاملة في المنطقة العربية:	143
المطلب الثاني: تحويلات المهاجرين	145
أولا. التحويلات المالية للمهاجرين في العالم	146
ثانيا. التحويلات المالية العالمية أثناء جائحة كورونا:	150
ثالثا. تحويلات المهاجرين من والى المنطقة العربية	151
خلاصة الفصل	154
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الهجرة على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية	155
تمهيد	156
المبحث الأول: دراسة وصفية تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الهجرة بالدول العربية	158
المطلب الأول: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام، رأس المال والعمالة	158
أولا. نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP)	158
ثانيا. رأس المـال (K)	161
ثالثا. العمـل (L)	163
المطلب الثاني: مؤشرات الهجرة	165
أولا. عدد المهاجرين الخارجين من الدول العربية	166
ثانيا. عدد المهاجرين الداخلين إلى الدول العربية	167
ثالثا. تحويلات المهاجرين الداخلة الى الدول العربية	168
رابعا. تحويلات المهاجرين الخارجة من الدول العربية	169
المبحث الثاني: تصنيف الدول العربية محل الدراسة بالتصنيف التسلسلي التصاعدي	172
المطلب الأول: الإطار النظري لطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي	172

أولا. مبدأ طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي	173
ثانيا. خوارزمية طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي	174
ثالثا. المراحل الرئيسية لطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي	175
المطلب الثاني: تصنيف الدول العربية محل الدراسة حسب طريقة التصنيف CAH	178
أولا. المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الهجرة المختارة للتصنيف	178
ثانيا. الإحصائيات الوصفية	179
المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة	186
المطلب الأول: تقدير نموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	188
أولا. دراسة الاستقرارية	189
ثانيا. دراسة التكامل المشترك	192
المطلب الثاني: تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المنشأ	199
أولا. دراسة الاستقرارية	200
ثانيا. دراسة التكامل المشترك	202
المطلب الـثالث: تحليل وتفسير النتائج	209
أولا. تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في بلدان المقصد	209
ثانيا. تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في بلدان المنشأ	213
خاتمة الفصل	217
الخاتمة	220
المراجع	232
الملاحق	239

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تطور عدد المهاجرين الدوليين ما بين سنتي 1970و2020	110
2-3	الهجرة حسب المناطق بين 1995 و2020	112
3-3	أهم عشر جنسيات للمهاجرين الوافدين الى أوربا من 2022 الى 2024	121
4-3	عدد المهاجرين (بالمليون) ونسبتهم للسكان في بلدان المنشأ لسنتي 1995و2020	129
5-3	عدد المهاجرين (بالمليون) ونسبتهم للسكان في بلدان المقصد لسنتي 1995و2020	130
6-3	العشر الدول الأولى في العالم المرسلة لتحويلات المهاجرين بين 2010 -2022	147
7-3	العشر الدول الأولى في العالم المستقبلة لتحويلات المهاجرين بين 2010 -2022	149
1-4	أهم الاحصائيات الوصفية الخاصة المتغير التابع GDPP	179
2-4	مصفوفة المسافات بين الدول العربية محل الدراسة	181
3-4	مخطط التجميع للدول العربية محل الدراسة	183
4-4	مجموعات التخصيص للدول العربية محل الدراسة	185
5-4	نتائج اختبار الارتباط بين المقاطع لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	190
6-4	لنموذج تأثير الهجرة على LGDPPنتائج اختبار استقرارية السلسلة النمو الاقتصادي بدول المقصد	190
7-4	نتائج اختبار الاستقرارية لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	191
8-4	لنموذج تأثير الهجرة على النمو PANEL-ARDLتقدير نموذج الاقتصادي بدول المقصد	193

9-4	نتائج اختبار منهج الحدود بنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	194
10-4	تقدير العلاقة في الأجل الطويل بنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	195
11-4	تقدير العلاقة في الأجل القصير بنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	197
12-4	نتائج استقرارية الأخطاء بنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد	198
13-4	نتائج اختبار الارتباط بين المقاطع لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	199
14-4	نتائج دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار الجيل الثاني-Pesaran CIPS بنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	201
15-4	نتائج اختبار استقرارية السلسلة LGDPP لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	201
16-4	نتائج تقدير نموذج PANEL-ARDL لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	203
17-4	نتائج اختبار منهج الحدود لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	204
18-4	نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	205
19-4	نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	207
20-4	نتائج دراسة استقرارية الأخطاء لنموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ	208

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	توزيع المهاجريين واللاجئين حسب المنطقة	113
3-2	مقارنة عدد المهاجرين بين سنتي 2000 و2020	115
3-3	نسبة المهاجرين الذكور إلى الاناث سنتي 2000 و2020	117
3-4	الهجرة داخل افريقيا ومنها	124
3-5	بلدان المقصد 20 الأولى عالميا	127
3-6	اهم 20 دولة المنشأ في العالم	128
3-7	تطور عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية بين 1990 و2020	134
3-8	توزيع المهاجريين واللاجئين في المنطقة العربية حسب المجموعات	137
3-9	توزيع نسب المهاجرين للمنطقة العربية حسب دول المنشأ	140
4-1	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP) بالدول العربية محل الدراسة خلال الممتدة من 2000 إلى 2020	159
4-2	تطور رأس المال بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2020	162
4-3	تطور العمل (عدد العمال المشتغلين) بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2020	164
4-4	عدد المهاجرين الخارجين بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2020	166
4-5	عدد المهاجرين الداخلين الى الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2020	167
4-6	تحويلات المهاجرين الداخلة الى الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2020	168
4-7	تحويلات المهاجرين الخارجة من الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة سنتي 2000-2020	169
4-8	شجرة التصنيف الخاصة بالدول محل الدراسة	184

مقدمة

مقدمة

انطلاقا من حقيقة أن قوة الدول في العصر الحديث تقاس بقوة الاقتصاد وتنوعه وصلابته وقدرته على مواجهة وتخطي الأزمات الاقتصادية وعلى خلق الثروة، فإن الجوانب الاقتصادية تعنى برعاية خاصة في كافة الدول، فنجد أنها تتبنى مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية التي تعود على اقتصادها بالنمو والازدهار والاستقرار الاقتصادي، وهذا الأمر ينعكس إيجابا على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع مستوى معيشة الأفراد ومستوى الدخل الحقيقي، وارتفاع في الناتج المحلي الخام، وانخفاض مستوى ومعدلات البطالة وانخفاض نسبة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، بما فيها هجرة الأدمغة، التي تستنزف رأس المال البشري وتبدده.

ومن جهة أخرى تقاس قوة الاقتصاد من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي لكل دولة وحالته العامة، ومن بين هذه المؤشرات مؤشر النمو الاقتصادي المسجل كل سنة، أين تسعى كل دولة مهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي، إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول يضمن لها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تمس مختلف الجوانب والمجالات، ويتماشى مع معدل النمو الديمغرافي الذي تسجله هذه الدول، من أجل تغطية احتياجات السكان المتزايدة في شتى المجالات.

ويثير هذا الموضوع بالدول العربية عددا من القضايا المهمة التي لابد من تحليلها لفهمها والوقوف على مختلف الجوانب المرتبطة بالنمو الاقتصادي في هذه الدول.

وقد شغلت ظاهرة الهجرة حيزا كبيرا واهتماما واسعا من قبل المفكرين الاجتماعيين، السياسيين وكذا الباحثين الاقتصاديين، وشكلت جدلا فكريا واسع النطاق من حيث حدة تأثيرها على معدلات النمو

الاقتصادي للدول الأصلية والدول المستقبلة، ومازال هذا الصراع قائما لحد الساعة خصوصا مع التفشي الكبير لظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية من الدول النامية للدول المتقدمة، ومن الدول العربية إلى الدول الغربية. ومن بين التفاسير التي تقدم في هذا الصدد أن الفرق في الدخل بين الدول الأصلية وبالدول المستقبلة هو أحد الأسباب الرئيسية للهجرة، إذ نجد أن الدول الغنية دائما ما تجذب المهاجرين إليها، خاصة من الدول التي بها نسبة عالية من فئات الشباب، وعليه فكثيرا ما يتم تسجيل هجرات فردية وجماعية من الدول ذات المستويات الأقل دخلا للفرد نحو الدول ذات المستويات المرتفعة لدخل الفرد.

كما تعتبر الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار بشكل عام، أحد أهم العوامل التي تساهم في الهجرة بشكل ملحوظ، فمثل هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الأحوال الاقتصادية لهذه الدول وارتفاع معدلات التضخم والبطالة بها وضعف الدخل الفردي، حيث أن جميع الدول التي تعرف نزاعات داخلية تشهد عمليات كبرى للهجرة (الشرعية وغير الشرعية).

ونجد أن الدول العربية تعتبر من بين الدول السائرة في طريق النمو، والتي سجلت نسب نمو اقتصادي متفاوتة ومتذبذبة عبر الزمن، ورغم تحقيقها لبعض الانتعاش الا أن هشاشة الدول وضعف البنية التحتية، يصعب من الحفاظ على المستويات الجيدة للنمو الاقتصادي.

ومما يبعث للتساؤل و طرح علامات الاستفهام أن معظم الدول العربية تمتلك مجموعة من المقومات والإمكانيات والقدرات الاقتصادية التي تؤهلها لتحقيق نسب نمو اقتصادي عالي، إلا أن هذه الدول لايزال نموها الاقتصادي متأرجحا ومتذبذبا بين السلبي والإيجابي من سنة الى أخرى، مع امتلاكها مقومات الموقع الجغرافي الاستراتيجي في الخريطة الاقتصادية العالمية بالإضافة الى موارد طبيعية هامة ومتنوعة لم تستغل بصفة مثلى ، بالإضافة الى مورد بشري هام، يتكون أساسا من فئة الشباب التي تعتبر

قوة حقيقة ودافعة لبناء اقتصاد قوي لو استغلت أحسن استغلال من خلال الاستثمار فيها بتعليمها وتكوينها وتدريبها أولا، ثم توظيفها واستخدامها في شتى المجالات التنموية.

وللأسف كثيرا ما تعاني الدول السائرة في طريق النمو بشكل عام والدول العربية بشكل خاص من ظاهرة الهجرة، التي تضعف اقتصاداتها وتبدد طاقاتها وتشتت رأس مالها البشري، فهي ظاهرة ليست عشوائية بقدر ما هي اقتصادية لها تأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها النمو الاقتصادي، وهي بذلك بحاجة كبيرة الى الدراسة والتقصي، فقد استضافت المنطقة العربية 41.4 مليون مهاجر ولاجئ خلال سنة 2020، وثلث هؤلاء المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية من النساء وشكل الأطفال الأقل من 14 سنة حوالي 18% منهم على صعيد المنطقة بأسرها.

وانطلاقا من هذا الواقع، سنعمل من خلال هذا البحث على دراسة ظاهرة الهجرة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وسنسلط الضوء على عينة من البلدان العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020.

- **إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما تقدم، تتضح معالم وملامح إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- هل للهجرة تأثير على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2020؟

➢ الأسئلة الفرعية:

بغية الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية، ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي تتلخص فيما يلي:

1. **ماهي أهم دوافع الهجرة؟ وما سلبياتها وإيجابياتها ببلدان المنشأ وبلدان المقصد؟**
2. **ماهي أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟**
3. **ما هو واقع واتجاهات الهجرة في الدول العربية والعالم؟ وهل البلدان العربية بلدان منشأ أم مقصد؟**
4. **كيف تؤثر الهجرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية في المدى القريب والمدى الطويل؟**

➢ فرضيات الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذا البحث والتساؤلات الفرعية المحيطة بها، فإننا ننطلق ونعتمد على الفرضيات الأساسية التالية:

1. **تصنف البلدان العربية إلى بلدان مقصد وأخرى كبلدان منشأ.**
2. **تتمثل إيجابيات الهجرة ببلدان المقصد في الاستفادة من اليد العاملة**
3. **تتمثل سلبيات الهجرة ببلدان المقصد في ارتفاع معدلات البطالة.**
4. **تتمثل إيجابيات الهجرة ببلدان المنشأ في الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين وامتصاص معدلات البطالة.**
5. **تتمثل سلبيات الهجرة ببلدان المنشأ في استنزاف رأس مالها البشري.**
6. **وجود تأثير ايجابي للهجرة على النمو الاقتصادي بالبلدان العربية.**

➢ أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع يعود أساسا لمجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية، تتمثل في النقاط التالية:

- الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع في حد ذاته باعتباره من مواضيع الساعة، سواء هجرة الأدمغة والكفاءات أو ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومدى ارتباطهما بالنمو الاقتصادي في البلدان العربية، فالجزائر مثلا خلال السنوات الأخيرة توجه اهتماما كبيرا لموضوع الهجرة، سواء تعلق الأمر بصناع القرار أو مراكز البحث العلمي، التي تؤسس برامج بحثية وطنية حول الهجرة ومسبباتها وآثارها.
- ارتباط النمو الاقتصادي بالواقع المعيشي للأفراد.
- الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.

➢ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بلوغ مجموعة من الأهداف، نلخصها في النقاط التالية:

- الوقوف على أهم أسباب الهجرة، وتأثيراتها سواء الإيجابية أو السلبية، على بلد المقصد وبلد المنشأ.
- قياس مدى تأثير الهجرة على معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- قياس أثر المهاجرين الداخلين نحو البلدان العربية على النمو الاقتصادي، وأثر المهاجرين الخارجين منها.
- تحديد ما إذا كانت هناك فروق بين الدول العربية من حيث تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي فيها.

➢ أهمية الدراسة:

تعبر ظاهرة الهجرة واستنزاف العنصر البشري من الأمور المقلقة لمعظم الدول باعتبار أن لها تأثيرا كبيرا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي خصوصا، لذا تزايد اهتمام الباحثين بدراسة أسباب، دوافع وتأثير هجرة المواطنين من بلدانهم الأصلية الى البلدان المستقبلة ومحاولة معرفة مدى تأثير ذلك على اقتصاديات الدول.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى تأثير هجرة اليد العاملة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، التي تعرف هجرات جماعية مقلقة وملفتة للنظر نحو البلدان الغربية على الخصوص، وهذا من شأنه أن يضعف اقتصاديات البلدان العربية التي كثيرا ما تفقد رأس مالها البشري الهام، والذي يعد محور العملية التنموية.

- **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الإطار المكاني:** ينحصر هذا البحث في دراسة عينة من الدول العربية (16 دولة وهي: **الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جزر القمر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، فلسطين، عمان، السعودية، السودان، سوريا وتونس).**

– **الإطار الزماني:** يتمثل الإطار الزماني للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، وهي البيانات المتوفرة حاليا بالنسبة لمؤشر الهجرة.

- **المنهج العلمي والأدوات المستخدمة:**

سنعتمد على المنهج التحليلي الوصفي الاستقرائي في الجانب النظري للدراسة، عند عرض أهم المفاهيم الخاصة بالهجرة والنمو الاقتصادي. بينما سنعتمد على الأسلوب التحليلي الاحصائي والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي من الدراسة، عند قياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

واعتمدنا المنهج الاستقرائي بالاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل) بهدف تحديد مدى تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي، كما سنستعين بالبرمجيات الإحصائية للقيام بمختلف التقديرات والاختبارات الإحصائية على النماذج المقدرة كبرنامج Eviews وبرنامج SPSS.

- **الدراسات السابقة:**

في الحقيقة توجد بعض الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة بالبحث ودراسات أخرى ركزت على النمو الاقتصادي، لكن لم نقف على دراسات عالجت موضوع قياس أثر هجرة اليد العاملة على النمو الاقتصادي مباشرةً، ومع ذلك فقد وقفنا على بعض الدراسات تناولت مواضيع قريبة من موضوع بحثنا، منها:

1. دراسة جغلاف علي بعنوان "**أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على هجرة اليد العاملة في الوطن العربي**"، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، بجامعة البليدة 2، للسنة الجامعية 2020/2019. وقد كان الهدف من الدراسة هو استعراض أثر مؤشرات الحكم الراشد على هجرة اليد العاملة في البلدان العربية، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لمعرفة هذا الأثر في هذه البلدان. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الحكم الراشد لها تأثير عكسي على هجرة العمالة في البلدان العربية، فكلما تحسنت هذه المؤشرات بـ 1% انخفض عدد المهاجرين من ذوي

الكفاءات والمهارات العالية ما بين 0.05 % إلى 0.28%، وهذا راجع لكون أغلب البلدان العربية تعاني من ضعف شديد في هذه المؤشرات، إذ أنها سجلت قيما سالبة على طول فترة الدراسة. ورغم وجود بعض المؤشرات ذات التأثير الطردي، وهذا مرده للقيم الضعيفة المسجلة في هذه المؤشرات، فحتى ولو تحسنت هذه المؤشرات فإنها لا ترقى ولا تصل إلى المستوى المنشود لتكون سببا في تقليل عدد المهاجرين.

2. دراسة لشريف معدن بعنوان "**هجرة الكفاءات العربية وأثرها على التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، سنة 2014 المنشورة على شكل مقال، أكد فيها أن لهجرة الكفاءات العربية أثر كبير في سير عملية التنمية الشاملة والمستمرة في الدول العربية، وأنها هدر لموارد الدولة، ونوه إلى أن الأسباب الاقتصادية هي التي تحتل الأولوية في التأثير المباشر على هجرة العقول والكفاءات العربية، ولاسيما أن الأشخاص الأكثر تأثرا بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل إعدادا والأكثر كفاءة لتسيير أجهزة الدولة والتعليم والتدريس في البلدان العربية.

3. دراسة لراشد عبد الحميد كيريمبوي بعنوان "**الهجرة البشرية المعاصرة أسبابها وأثارها**" سنة 2011، أوضح أن الأسباب الرئيسة الدافعة للهجرة هي أسباب أو عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، فتباين المستوى الاقتصادي بين الدول المستقبلة والدول الطاردة، ضف إلى ذلك تفاقم مشكلة البطالة والزيادة السكانية (حجم السكان الناشطين) وشح عروض العمل هو من بين أكثر الأسباب الدافعة للهجرة، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى نفسية واجتماعية تتمثل في صورة النجاح التي يظهرها المهاجرين والترف الذي ظهر على العائلات التي هاجر أحد أفرادها، بالإضافة إلى ما يلعبه الإعلام في تغذية رغبة الشباب وخاصة الحاصلين على مؤهلات جامعية والصورة التي ينقلها لهم عن العالم السحري الذي ينتظرهم في

دول الاستقبال، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والعنف الذي تشهده دول الطرد، وعدم قدرة حكومات هذه البلدان من تلبية حاجيات وطموحات المواطنين.

4. دراسة لـ Rachel M. Friedberg and Jennifer Hunt بعنوان "**تأثير المهاجرين على أجور البلد المضيف، التوظيف والنمو**" المنشورة كمقال سنة 1995، فقد أظهرت التقديرات التجريبية في مجموعة متنوعة من البيانات وباستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب أن تأثير الهجرة على نتائج سوق العمل للمواطنين الأصليين صغير، حيث لا يوجد دليل على حدوث تخفيضات كبيرة اقتصاديًا في العمالة المحلية. ويخلص معظم التحليل التجريبي للولايات المتحدة ودول أخرى إلى أن زيادة بنسبة 10% في نسبة المهاجرين بين السكان تؤدي إلى خفض أجور السكان الأصليين بنسبة 1% على الأكثر، حتى أولئك السكان الأصليين الذين ينبغي أن يكونوا أقرب البدائل للعمالة المهاجرة لم يتبين أنهم يعانون بشكل كبير نتيجة لذلك.

5. دراسة لـ Ekrame Boubtane, Jean-Christophe Dumont and Christophe Rault بعنوان "**الهجرة والنمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1986-2006**" المنشورة كمقال، في 2016، تقدم الدراسة تقييم لتأثير الهجرة على النمو الاقتصادي لـ 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 1986 و2006 وتعتمد على مجموعة بيانات فريدة والتي تسمح بالتمييز بين صافي الهجرة للمواليد الأصليين والمواليد الأجانب حسب مستوى المهارة، على وجه التحديد. وتظهر الدراسة نتيجتان مهمتان، أولا هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري للمهاجرين على النمو الاقتصادي. وثانيًا، تميل مساهمة المهاجرين في تراكم رأس المال البشري.

6.دراسة لـ Juan Dolado, Alessandra Goria and Andrea Ichino بعنوان" **الهجرة ورأس المال البشري والنمو في الدولة المضيفة: أدلة من بيانات البلدان المجمعة**" المنشورة كمقال في 1994 وتناولت الدراسة تأثير الهجرة، كمصدر للنمو السكاني على الناتج والنمو بالنسبة للاقتصاد المضيف من حيث نصيب الفرد، وتستكشف هذه الورقة البحثية مدى اختلاف هذه التأثيرات عندما يتم النظر صراحة إلى رأس المال البشري الذي يجلبه المهاجرون عند وصولهم. توصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية هي أن التأثيرات السلبية على الناتج والنمو للهجرة تميل إلى أن تصبح أقل أهمية كلما ارتفع رأس المال البشري للمهاجرين المستوردين مقارنة بالسكان الأصليين، ونظراً لمحتوى رأس المال البشري، فقد تبين أن تدفقات الهجرة لها أقل من نصف التأثير السلبي للزيادات الطبيعية المماثلة في السكان.

7.دراسة لـ Ian Preston بعنوان " **تأثير الهجرة على المالية العامة**" مقال في 2014، وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة لا تمتلك القدرة على توليد التكاليف من خلال استهلاك الخدمات العامة من قبل المهاجرين أنفسهم فحسب، بل إنها قد تؤثر أيضاً على تكلفة توفير الخدمات للسكان الأصليين، فالهجرة تغير أيضاً الحسابات المالية للقطاع العام من خلال تأثيرها على التركيبة العمرية للسكان حسب عمر المهاجر. ولأن التوازن بين هذه التأثيرات يعتمد، على طبيعة القواعد الضريبية والإنفاقية، وعلى تركيبة المهاجرين، فلا توجد استنتاجات عامة يمكن تطبيقها في جميع الظروف وعلى جميع البلدان حول ما إذا كانت الهجرة مواتية للمالية العامة.

8.دراسة لـ Manuel González Gómez and Soledad Otero Giráldez ، بعنوان "**دراسة السببية بين النمو الاقتصادي والهجرة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي / الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة**"، سنة 2017، أوضح أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي / الرابطة الأوروبية للتجارة

الحرة تجذب سنويًا عددًا كبيرًا من السكان المهاجرين، ويتفق الاقتصاديون وعلماء الديموغرافيا والمؤرخون وعلماء الاجتماع عمومًا على أن الحاجة إلى سد فجوات سوق العمل، والاختلافات في الدخل بين البلدان المضيفة والبلدان المرسلة تفسر الهجرة إلى الدول الصناعية. كما أنهم يدركون أن التغيرات الديموغرافية التي تحدث من خلال الهجرة لها آثار اقتصادية مهمة. ومع ذلك، فيما يتعلق بوجود التداعيات الاقتصادية للهجرة، لا يوجد دليل قاطع على العلاقة بين النمو الاقتصادي والهجرة. تحقيقًا لهذه الغاية. وكشفت الدراسة بعض النتائج من أهمها أن هناك علاقة سببية تبدأ من عدد المهاجرين الذين يصلون إلى ألمانيا وأيسلندا وهولندا وإسبانيا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ولكن ليس العكس، بحيث لا تستجيب تدفقات الهجرة للوظائف و / أو فرص نمط الحياة الأفضل في هذه البلدان المضيفة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بربطها بين هجرة اليد العاملة والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، وبتطرقها لبعض الجزئيات التي تندرج تحت هذه العلاقة، كقياس أثر الهجرة من البلدان العربية نحو بقية دول العالم على النمو الاقتصادي، وقياس أثر الهجرة من بقية دول العالم نحو البلدان العربية على النمو الاقتصادي، وهو ما سنحاول قياسه في هذه الأطروحة، مركزين على تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في بلدان المنشأ العربية، وكذا مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في بلدان المقصد العربية، وهذا بتقديم دراسة تحليلية قياسية لمؤشرات الهجرة الأساسية في البلدان العربية.

- **هيكل البحث:**

حتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع المهم وتقديمه في شكل منهجية تخدم إشكاليتنا المطروحة، سنقوم بتقسيم البحث الى جزئين: جزء نظري يضم فصلين، وجزء تطبيقي يضم فصلين كذلك، مع التركيز على الترابط والتسلسل المنهجي والمنطقي بين الفصول.

سنخصص الفصل الأول لتقديم مجموعة من المفاهيم النظرية والعموميات حول ظاهرة الهجرة، وتأثير الهجرة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي في دول المنشأ ودول المقصد وكذا مخزون وتيارات الهجرة وطرق قياسها، أما الفصل الثاني فسنركز فيه أكثر على عرض الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي، طرق قياسه وإطاره الفكري من خلال تحليل مختلف المدارس الاقتصادية للنمو الاقتصادي وصولا لأهم نماذج النمو الاقتصادي وفي الفصل الثالث فسنقوم بدراسة تحليلية وصفية للهجرة في العالم والبلدان العربية محل الدراسة، من خلال دراسة مخزون وتدفقات المهاجرين وكذا تحويلاتهم المالية من وإلى البلدان العربية، بينما سيخصص الفصل الرابع للقيام بالدراسة التطبيقية، من خلال تحليل وقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للهجرة

تمهيد

الهجرة ظاهرة متأصلة بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، حيث أُعتبر السفر والترحال من مكان إلى مكان آخر بحثا عن العيش الكريم مرتبطا بالإنسان منذ الأزل، فأُنشئت أكبر وأقدم الحضارات على ضفاف الأنهار وازدهرت بالقرب من الأراضي الخصبة ما يمثل عوامل الجذب الرئيسية آنذاك.

ولا يختلف الحال الآن على ما كان عليه قديما، فالبحث عن العمل والاستقرار والهجرة ومغادرة الديار أملا في تحقيق ذلك ملازم لتطور المجتمعات ومصاحب للإنسان في هذا العصر، ومع تطور وسائل النقل والاتصال أصبحت الهجرة شغفا للكثير من الشباب ممن يحلم بالهجرة لأرض الأحلام خصوصا في بلدان العالم المتقدم، وأضحت الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تستلزم الدراسة والتعمق في أسبابها، دوافعها والاثار المترتبة عنها سواء على الأفراد، المجتمعات، وكذا اقتصاديات الدول.

كما أصبحت الهجرة ظاهرة دولية لها أبعاد سياسية واقتصادية عميقة، خصوصا أنها تؤثر بشكل كبير على الدول المهاجر منها والمهاجر إليها على حد سواء، ويشمل هذا التأثير المحددات والمؤشرات الاقتصادية الكبرى كالنمو الاقتصادي، البطالة وغيرها.

ونظرا لأهمية الموضوع خصصنا هذا الفصل للتعمق ولو قليلا في مفهوم الهجرة والمهاجر، وغيرها من المصطلحات المرتبطة بها، وكذا أنواع الهجرة وتصنيفاتها، أسبابها، دوافعها وآثارها، وتحليل مختلف المدارس الاقتصادية للظاهرة، كما تم التطرق أيضا الى كيفية احصاء المهاجرين، قياس الهجرة خصوصا الدولية منها.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية وعموميات حول الهجرة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق والتعريف بأهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بظاهرة الهجرة، أنواعها ودوافعها وكذا آثار وانعكاسات ظاهرة الهجرة على بلدان المنشأ والمقصد.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

إن البحث عن حياة أفضل يجعل العديد من الأفراد يغادرون أوطانهم إلى بلدان أخرى حتى وإن اختلفت عنهم ثقافيا واجتماعيا، فالبحث عن الحياة الكريمة والآمنة يجبر الأفراد على ضـــرورة التّأقلم والتعايش في المجتمعات الجديدة ومســايرة التغيرات، خصــوصــاً في حال كانت إقامتهم في الدولة الوافدين إليها دائمة، ويطلقُ على هذه الرّحلة التي تُؤدّي إلى استقرارِ أفراد في دولةٍ ما بشكلٍ دائم أو مؤقت بالهجرة. وتوجدُ مجموعةٌ من الأسباب التي تُؤدّي إلى الهجرة، فالبحث عن فرصة عمل جيدة وتحسين الظروف المعيشية غالباً ما كانت سبب رئيسي للهجرة من الدّول الأمّ إلى دولٍ أُخرى، كما أن النزاعات والحروب تؤدي بالأفراد الى الفرار والهجرة، واللّجوء السياسيّ هربا من الاضطهادِ الفكريّ أو الدينيّ أو الاجتماعيّ. كما أن الكوارث الطبيعية: كالجفاف، الزلازل، الأعاصير وغيرها تدفع الافراد الى الهجرة والنزوح الى مناطق أكثر أمنا واستقرارا.

أولا. مفهــوم الهجرة:

للهجرة معاني متعددة تشمل المعاني اللغوية والتعريفات اصطلاحا، كما نجد أن للهجرة معاني دينية أيضا فهي ترتبط بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة والتي اعتبرت بداية التقويم الهجري، وفيما يلي سنقتصر على بعض الاصطلاحات والمفردات المرتبطة بالهجرة كمفهوم وظاهرة في علم الاجتماع والسكان والاقتصاد.

1. الهجـرة لغـة:

هي كلمة مشتقّة من الفعل (هَجَرَ)، ويقصد بها الرّحيلُ عن المكان، أو التَخليّ عن شيءٍ ما، كما تُعرفُ أيضاً بأنّها انتقالُ الأفراد من مكانٍ إلى مكان جديد آخر بغرضِ الاستقرار فيه[1]. وورد عن ابن منظور أن الهجرة في اللغة تعني الخروج من الأرض إلى أرض أخرى، والهجرة في اللغة لا تقتصر على معنى واحد ولكنها تصب في مضمون الفراق، والهجرة والرحيل والهجرة في أقدم صورها، كانت تتمثل في خروج البدو من مكانهم إلى مكان أخر، فقد كانوا يعتمدون على الترحال في حياتهم دوما.

2. الهجـــرة اصطلاحـــا:

جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح الهجرة يستعمل في العلوم الاجتماعية للدلالة على التحركات الجغرافية لأفراد أو جماعات، أما التعريف الديموغرافي فهو وارد في المعجم الديموغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ويقول: "الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل الإقامة.[2]

وعليه يمكن تعريف الهجرة على أنها عملية انتقال شخص[3] أو مجموعة أشخاص من مكان إلى آخر، إما من منطقة ريفية إلى مدينة، أو من مقاطعة أو محافظة في بلد معين إلى أخرى في البلد نفسه، أو من بلد إلى بلد آخر لسبب من الأسباب الطاردة كالحروب والصراعات، أو الظرو[4]ف البيئية وغيرها.

---

[1] معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي https://www.almaany.com/ar/dict/ar-a

[2] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، (1)الإسكندرية،2002،

[3] إبراهيم قلاني، قاموس الهدى عربي – عربي، دار الهدى الجزائر، ص 689

[4]

أّما في الأدبيات الأجنبية فتتعدد المصطلحات الدالة على الهجرة، حيث توجد كلمة Immigration التي تستخدمها دول الاستقبال وتعني 'التوطين' الذي يشار به إلى المهاجر الذي سيستوطن لأجل العمل ثم يرجع إلى وطنه الأصلي، وبالتالي فهذه الدول تهتم بوضع المهاجرين وكيف سيُسهمون في النشاط الاقتصادي والمشاكل الناتجة عن تواجدهم في الدول المستقبلة، كما توجد كلمة emigration التي تستخدمها دول الإرسال وتعني النزوح والارتحال، بينما يُشار إلى 'الهجرة الطوعية 'بكلمة migration التي تعني الانتقال[1].

ثانيا. مفهوم المهاجر، اللاجئ والنازح:

يتم تصنيف المهاجريين حسب نوع الهجرة وأسبابها، فنجد في الأدبيات المتعلقة بالهجرة مصطلحات كثيرة كالمهاجر، اللاجئ، النازح ويختلف كل مصطلح عن الآخر، حيث نجد نصوص قانونية ولوائح دولية تنظم كل ما يتعلق بذلك.

1. تعريف المهاجر:

تُعرِّف المنظمة الدولية للهجرة المهاجر بأنه[2]: "أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: وضعه القانوني، وما إذا كانت الهجرة طوعية أو غير طوعية ودون التطرق لأسباب الانتقال، أو مدة الإقامة". كما عّرفته الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال

[1] مدوني علي، ظاهرة الهجرة في حوض المتوسط: حالة مهاجري البلدان المغاربية في أوروبا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 06، الرقم01، 2022

[2] الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة https://www.iom.int/، تاريخ التصفح 05/06/2022

المهاجرين وأفراد عائلاتهم لعام 1990 في الفقرة (أ) من مادّتها الثانية المهاجر على أنه: **الشخص الذي سيندمج أو أُدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تُعتبر موطنه الأصلي.**[1]

2. تعريف اللاجئ:

أما بخصوص مصطلح اللاجئ، فتنص المادة (أ)(2) من اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، بصيغتها المعدلة في بروتوكول عام 1967، على التعريف الأولي والعالمي للاجئ المطبّق في الدول، وهي تعرف اللاجئ على النحو التالي:

كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد[2].

3. تعريف النازح:

النازح ووفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي، يقصد بالأشخاص النازحين داخلياً "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار صراع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدوداً دولية معترفاً بها من حدد الدولة". ومع ذلك فإن هذا التعريف وصفي ولا يمنح النازحين داخلياً

[1] International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families

[2] الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للاجئين، https://emergency.unhcr.org/، تاريخ التصفح 2023/10/22

صفة قانونية محددة لأنه يخول لهم بحكم بقائهم في بلدانهم التمتع بكافة الحقوق والضمانات باعتبارهم مواطنين ومقيمين بصورة اعتيادية في بلادهم. وعلى هذا النحو، تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية لمنع النزوح القسري وحماية النازحين داخلياً.

4. الإطار القانوني للمهاجر واللاجئ:

مما سبق نلاحظ وجود فروق مهمة بين مصطلحي "مهاجر" و"لاجئ" ولا يمكن استخدامهما كمترادفين، فاللاجئون يغادرون بلادهم للفرار من تهديد ما لحياتهم أو حريتهم، وحالتهم معرّفة ومحمية في إطار قانوني دولي محدد، أما مصطلح "مهاجر" على الجانب الآخر، فغير معرّف في القانون الدولي، ويُستخدم في كثير من الأحيان بشكل مختلف من أصحاب مصلحة مختلفين. وجرت العادة أن تستخدم كلمة "مهاجر" لوصف الأشخاص الذين ينتقلون باختيارهم بدلاً من الفرار من نزاع أو اضطهاد، ويوصف الأشخاص الذين ينتقلون عادةً عبر حدود دولية ("مهاجرون دوليون") للانضمام إلى أفراد الأسرة الموجودين في الخارج على سبيل المثال، أو البحث عن سبل كسب العيش، أو لأغراض أخرى. وقد زاد معدل استخدام المصطلح بوصفه مصطلحًا شاملاً للإشارة إلى أي شخص ينتقل من مكان إقامته الطبيعي، سواء داخلياً أو عبر الحدود، بصرف النظر عما إذا كان هذا الانتقال قسرًا أو طواعية.

ويجب التنويه أنه هناك فرق بين المهاجر الغير شرعي والمهاجر الغير نظامي، فالمهاجر يصبح في وضع غير نظامي لظروف خارج عن سيطرته نتيجة أخطاء إدارية مثلاّ ، أو نتيجة أفعال (أو عدم تصرف) كفلائهم أصحاب عملهم في حالة هجرة اليد العاملة، أما المهاجر الغير شرعي فقد اختار ذلك طواعية، كأن يسافر بشكل سري إلى بلد المقصد، أو أن يدخل قانونيا ويقيم به بعد انتهاء المدة القانونية للإقامة وهو ما يلجأ له الكثير من الأشخاص.

ثالثا. مفاهيم ومصطلحات خاصة بهجرة اليد العاملة:

تستخدم المنظمات الدولية المهتمة بالهجرة عامة وهجرة اليد العاملة خصوصا مجموعة من المصطلحات التي تصف نوع النشاط المزاول من طرف المهاجر ومدته وطبيعته، وفيما يلي أكثر المصطلحات استخداما في الاتفاقيات والبرامج الخاصة بالهجرة وكذا وسائل الاعلام بمختلف أنواعها:

يتم تعريف هجرة اليد العاملة على أنها حركة الأشخاص من دولتهم الأصلية إلى دولة أخرى بغرض العمل[1].

مصطلح "العامل المهاجر": الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها، أما مصطلح " العامل الموسمي " فهو العامل المهاجر الذي يتوقف عمله، بطبيعته، على الظروف الموسمية، ولا يؤدي إلا أثناء جزء من السنة. ويشير مصطلح "العامل لحسابه الخاص" إلى العامل المهاجر الذي يزاول نشاطا مقابل أجر خلاف النشاط الذي يُزاول بموجب عقد استخدام، ويكسب قوته عن طريق هذا النشاط الذي يزاوله عادة بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد من أسرته، أو إلى أي عامل مهاجر آخر يعترف به في التشريع المطبق في دولة العمل أو في الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بوصفه عاملا لحسابه الخاص.[2]

[1] IOM Glossary on Migration, IOM publication, 2019, Geneva

[2] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم 24، طبعة أولى منقحة، جنيف 2005، رابط الاسترداد:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FactSheet24rev.1ar.pdf

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

الهجرة هي الانتقالُ مِنَ البلد الاصل للاستقرار في بلدٍ آخر، وهي حركة أفراد التي يتمّ فيها الانتقالُ بشكلٍ فرديّ أو جماعيّ من موطنهم الأصليّ إلى وطن جديد، وعادةً ما توجدُ ظروفٌ عديدةٌ تُؤدّي إلى الهجرة، مثل انتشار الحروب الأهليّة أو الخارجيّة في الدّول، أو سوء الأوضاع الاقتصاديّة والتي تُعتبرُ من المُحفّزات للهجرةِ. وتصنف الهجرة حسب أربع معايير رئيسية[1] وهي:

أولا. الهجرة حسب المكان:

وتنقسم الى نوعين هجرة داخلية وهجرة خارجية

1. **الهجرة الداخلية:** وهي الهجرة داخل حدود الدولة نفسها ولا يتم الانتقال خارجها، أي من منطقة إلى أخرى، مثل الهجرة من الريف إلى المدينة، وتتميز الهجرة الداخلية بأنها زهيدة الثمن مقارنة مع الهجرة الخارجية، إذ تعتبر غير مكلفة مقارنتها بنظيرتها، وتعرف هذه الهجرة ببساطتها وعدم وجود مشكلات كثيرة فيها، كما أن للهجرة الداخلية العديد من الأسباب، منها الانتقال من أجل الوظيفة أو بسبب وجود اضطرابات في مكان المعيشة والسكن.

وتنقسم الهجرة الداخلية إلى نوعين:

– هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

[1] أيمن زهري، الهجرة الدولية الحالة المصرية، المجلس القومي للسكان، 2020

–هجرة من الريف إلى المدينة، وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيه سكان الريف عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي، ويعرف هذا النوع من الهجرة باسم النزوح الداخلي.

2. **الهجرة الخارجية:** ويقصد بها الهجرة التي تحدث من دولة إلى دولة أخرى، وهي من أكثر أنواع الهجرة انتشارا، حيث تندرج تحتها الهجرة السرية أو الهجرة الشرعية من خلال الأوراق الرسمية وبشكل رسمي، ويسافر فيها الأفراد بحثاً عن الرزق والعيش بشكل افضل، والبعد عن الأوضاع المالية السيئة في الدولة، وقد تكون الهجرة الخارجية دائمة أو مؤقتة، وتتصف الهجرة الخارجية بأنها ذات مسافة كبيرة وطويلة، فالمسافرون يقطعون مسافات كبيرة لكي يصلوا إلى البلاد الأخرى، وقد يقطع مسافات ليس بطويلة جداً فقد تصل إلى بعض الكيلو مترات فقط، حيث إن المسافة لا تعتبر عائق سواء كثرت أو طولت في الهجرة الخارجية، بل تسمى هجرة خارجية وفقاً للمنطقة التي تمت الهجرة لها، طالما هناك حدود دولية فحتى لو تخطى الفرد خطوة في دولة أخرى يعتبر ذلك سفر وهجرة خارجية.

ثانيا. الهجرة حسب الزمان:

والمقصود بها الزمن الذي تستغرقه الهجرة وهي تنقسم إلى نوعين هما الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة:

1. **الهجرة الدائمة** :تمثل الهجرة الدائمة عملية الانتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى.

2. **الهجرة المؤقتة:** وهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثل :هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة .ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظراً لارتباطهم به لأسباب اجتماعية واقتصادية

1. **الهجرة حسب الارادة:**

وهي تنقسم إلى نوعين هما الهجرة الإرادية والهجرة القسرية:

- **الهجرة الإرادية:** وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي.
- **الهجرة الجبرية أو القسرية** :وتعني نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها بطريقة إجبارية أو قسرية خشية حدوث كوارث طبيعية أو حروب أو فيضانات. ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم.

2. **الهجرة في نظر القانون:**

يوجد نوعان من الهجرة في نظر القانون هجرة قانونية وهجرة غير قانونية أو ما يعرف بالهجرة السرية أو الغير شرعية.

أ. **الهجرة الشرعية:** وهي الهجرة التي تتم وفقد الإطار القانوني لدولة المنشأ والمقصد، وتعرف كذلك باسم الهجرة النظامية أو الهجرة الآمنة، وهي انتقال شخص من مكان إقامته المعتاد إلى مكان إقامة جديد، بما يتماشى مع القوانين واللوائح التي تحكم خروج بلد المنشأ والسفر والعبور والدخول إلى الوجهة أو البلد المضيف.

ب.الهجرة غير الشرعية: هي هجرة خارج المعايير التنظيمية للدولة المرسِلة أو دولة العبور أو الدولة المستقبِلة للمهاجرين. ومن وجهة نظر الدولة المستقبلة، فإنها تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير قانونية في البلاد. أما من وجهة نظر الدولة المرسِلة، فهي تنطوي على مخالفة اللوائح والقوانين في حالات مثل قيام الشخص بعبور الحدود الدولية دون جواز سفر صالح أو وثائق سفر أو غير مستوفي الشروط الإدارية لمغادرة البلاد، إلا أن المصطلح يرتبط أكثر بحالات تهريب المهاجرين بطريقة سرية وغير قانونية.[1]

ويمكن اختصار تعريف الهجرة الغير مشروعة او الغير شرعية: الدخول الى دولة بطريقة غير قانونية. او البقاء في بلد ما بطريقة غير قانونية او الدخول بشكل قانوني وعدم الخروج ضمن المدة المحدد القانونية المسموح بها للبقاء، حيث يدخل معظم المهاجرين بصورة قانونية إلى البلدان المستقبلة (لأغراض العمل، أو السياحة أو غيرها) وينتهي بهم الأمر في وقت لاحق في حالة الهجرة غير الشرعية، فيتعرضون في أحيان كثيرة إلى المضايقة، والتوقيف، والاعتقال، والترحيل من دون محاكمة، ويصبحون أكثر عرضة للعمالة أو الاتجار بالبشر.

[1] موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لجمهورية مصر العربية، رابط الاسترداد https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Questions/، تاريخ التصفح 2023/10/26

المطلب الثالث: دوافع الهجرة

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، ولا سيما أن الأسباب ليست بهينة فليس الأمر بيسير أن يترك الإنسان وطنه وبلاده التي نشأ فيها، مخلفاً وراءه أهله وذكرياته كاملة إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى ذلك والتي تتمثل في[1]:

أولا. الأسباب الديموغرافية والاقتصادية

يحدد التغير الديموغرافي كيفية انتقال الناس وهجرتهم. فالنمو أو الانكماش، أو الشيخوخة أو الشباب السكاني يؤثر على النمو الاقتصادي وفرص العمل في بلدان المنشأ أو سياسات الهجرة في بلدان المقصد. وترتبط الهجرة الديموغرافية والاقتصادية بمعايير العمل السيئة، وارتفاع معدلات البطالة، والصحة العامة لاقتصاد البلد. وتشمل عوامل الجذب الأجور الأعلى، وفرص العمل الأفضل، ومستوى المعيشة الأعلى والفرص التعليمية. وإذا لم تكن الظروف الاقتصادية مواتية ويبدو أنها معرضة لخطر التدهور أكثر، فمن المحتمل أن يهاجر عدد أكبر من الناس إلى بلدان ذات آفاق أفضل.

ثانيا. الأسباب البيئية والمناخية

كانت البيئة دائمًا محركًا للهجرة، حيث يفر الناس من الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والأعاصير والزلازل. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الأحداث الجوية المتطرفة، مما يعني أنه قد يكون هناك المزيد من الناس في حالة تنقل. تدفع التغيرات المناخية المتطرفة في العالم بسبب الاحتباس الحراري وما يسببه من ظواهر بيئية قاسية كالجفاف والفياضانات الى هجرة الأفراد وتنقلهم نحو بيئات أكثر استقرار، وتشمل الاسباب البيئية كذلك الكوارث الطبيعية كالزلازل، البراكين، وغيرها.

[1] Exploring migration causes: why people migrate, Directorate General for Communication European Parliament,2024

وقد تكون الهجرة تلقائية للسكان هروبا من الاوضاع البيئية السيئة أو بقرارات حكومية خصوصا في حالة الكوارث الطبيعية، وتعرف هذه الهجرة بالهجرة البيئية.

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، فإن "المهاجرين البيئيين هم أولئك الذين بسبب التغيرات المفاجئة أو التدريجية في البيئة التي تؤثر سلبًا على حياتهم أو ظروف معيشتهم، يضطرون إلى مغادرة منازلهم المعتادة، إما مؤقتًا أو بشكل دائم، والذين ينتقلون إما داخل بلدهم أو إلى الخارج". من الصعب تقدير عدد المهاجرين البيئيين على مستوى العالم بسبب عوامل مثل النمو السكاني والفقر والحوكمة والأمن البشري والصراع، والتي لها تأثير. تتراوح التقديرات من 25 مليونًا إلى مليار بحلول عام 2050.

ثالثا. العوامل الاجتماعية والسياسية

إن الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو السياسة أو الثقافة يمكن أن يدفع الناس إلى مغادرة بلادهم. ومن العوامل الرئيسية الحرب أو الصراع أو الاضطهاد الحكومي، ومن المرجح أن يكون أولئك الذين يفرون من الصراع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الاضطهاد لاجئين إنسانيين، من المرجح أن ينتقل هؤلاء الأشخاص إلى أقرب دولة آمنة تقبل طالبي اللجوء.

أما الأسباب الاجتماعية فتتلخص في دوافع الفرد أو مجموعة الأفراد للهجرة والتي تكون بسبب التفاوت في المستوى التعليمي بين الدول، حيث يسعى الفرد الى تحسين مستواه التعليمي بالهجرة الى بلدان ذات منظومة تعليمية أرقى وأحسن. كما نجد من الاسباب الاجتماعية هجرة الأفراد لعائلاتهم في المهجر أو كما يعرف بهجرة الشتات، أو الهجرة المؤقتة كالزيارات العائلية للم الشمل وغيرها.

وقد نجد كذلك من الأسباب الإجتماعية للهجرة تلك المتعلقة بالدين، حيث تهاجر الاقليات الدينية الى البلدان التي تتقبلهم أو تكون ديانتهم هي السائدة فيها، فيميل الافراد إلى المكوث في البلد الذي يحترم عقيدتهم.

المبحث الثاني: آثار وانعكاسات الهجرة

تشمل انعكاسات الهجرة شقين، الشق الأول انعكاسات الهجرة على الفرد أو الأفراد، أما الشق الثاني فيتعلق بانعكاسات الهجرة على الحكومات والبلدان والتي بدورها تختلف باختلاف تيار الهجرة فنجد التأثيرات تختلف في بلدان المنشأ عنها في بلدان المقصد. ويقصد ببلد المنشأ البلد الذي هاجر منه الشخص ويكون عادة مسقط رأسه أو الوطن الأصلي الذي يقيم فيه، وتعرف كذلك بالبلدان المرسلة، أما بلدان المقصد فهي البلدان التي يقصدها المهاجرون للعمل او الاستقرار بها، وتعرف كذلك بالبلدان المستقبلة. أما بلدان العبور فهي البلدان التي يعبرها المهاجر في رحلته من بلد المنشأ الى بلد المقصد، وتكون الإقامة بها عادة مؤقتة

المطلب الأول: آثار وانعكاسات الهجرة على بلدان المنشأ والمقصد

تُخلف الهجرة آثار وانعكاسات كبيرة سواء على الأفراد المهاجرين أو حكوماتهم وبلدانهم الأصلية وتتنوع هذه الانعكاسات بين الإيجابية منها والسلبية، وفيما يلي نستعرض أهمها وأكثرها تأثيرا على بنية المجتمع واقتصاديات بلدان المنشأ، وتكون الهجرة غالباً نتيجة لسياسات التنمية الفاشلة، فعجز بعض الحكومات عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكافية يؤدي بجزء من السكان إلى مغادرة بلدان ميلادهم بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

أولا. آثار وانعكاسات الهجرة على بلدان المنشأ

للهجرة آثار وانعكاسات عديدة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنشأ، وقد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية، وفيما يلي سيتم تقديم أهمها[1]:

1. الأثار الإيجابية للهجرة على بلدان المنشأ:

تحقق الهجرة من البلدان النامية خصوصا الى البلدان المتقدمة جملة من الإيجابيات من أهمها:

أ. **تقليل نسبة البطالة:** فهجرة من هم في سن العمل خصوصا الذكور منهم يُسهم بشكل كبير في خفض نسب البطالة وفتح فرص عمل أكبر لغيرهم. خصوصا أن أغلب الدول النامية لا توفر مناصب شغل كبيرة خارج الإطار الحكومي لضعف الاستثمار والمشاريع التنموية بها.

ب. **التحويلات المالية للمهاجرين:** تمثل التحويلات المالية مصدرا هاما ومستقرا لرأس المال والعملة الصعبة بالنسبة للبلدان النامية، وكثيرا ما تبين أن التحويلات المالية أكثر استقرارا في بعض الأحيان من الاضطرابات الاقتصادية مقارنة بتدفقات رأس المال الأجنبي عموما، فالأموال التي يرسلها المهاجرون لديها القدرة على انتشال الأفراد والأسر من الفقر وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمعيشية، والمساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية وكذا التنمية البشرية في بلدان المنشأ.

ت. **ارتفاع دخل الأفراد المهاجرين:** عندما يحصل المهاجرون على وضع قانوني وحقوق عمل بصفة رسمية بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، يصبح لديهم الحق في العمل اللائق والتوظيف العادل والقدرة على الانتقال إلى جهة عمل أخرى عند ظهور فرص جديدة، وبذلك تقترب أجورهم ونوعية وظائفهم

[1] Sergievskaya, N. Migration of people: pros and cons. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 678, No. 1, p. 012016). (2021, February) IOP Publishing.

من تلك التي تتوافر للمواطنين الأصليين بشكل أسرع بكثير مما لو كانوا لا يحملون وثائق رسمية، وتتراجع الضغوط التي يواجهونها لقبول وظائف تتطلب مهارات أدنى من مهاراتهم وبأجور أقل.

فنجد ان المهاجر محمي قانونيا، وفي هذه الحالة يمكنه الحصول على عمل لائق خصوصا إذا كان يملك مؤهلات علمية أو كان من أصحاب الحرف والتخصصات المطلوبة في البلد الذي هاجر اليه، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفرد ورفع الدخل والذي يمكن أن يمتد أثره الايجابي ليشمل الأفراد الذين تربطهم صلة قرابة بالمهاجر، ويمكن ان ترفع الهجرة من حظوظ المهاجر في تحسين مستواه التعليمي والحصول على شهادات عليا خصوصا بالنسبة للشباب المهاجريين ضمن أهداف تعليمية، وهو ما يمنح الأفضلية لهؤلاء عند العودة لبلد المنشأ في الحصول على وظيفة مستقرة وبأجر جيد.

2. الاثار السلبية للهجرة على بلدان المنشأ:

أ. **هجرة الأدمغة:** تعتبر هجرة الحاصلين على تعليم جامعي من الآثار السلبية للهجرة على رأس المال البشري في بلدان المنشأ، حيث يسعى الأفراد الحاصلون على تعليم عالٍ الى الهجرة نحو البلدان التي توفر فرصًا أفضل على حساب بلدانهم الأصلية، ولا سيما البلدان النامية وتسمى هذه الهجرة بهجرة الأدمغة، وتسبب هجرة الكفاءات رغم نسبتها القليلة الى فقدان راس المال البشري المؤهل ما يؤدي الى انخفاض كبير في الإنتاج وخسارة كبيرة على مستوى القطاعات الحيوية خصوصا الصحة، والتي تعتبر من أكثر المتضررين من هجرة الأدمغة خصوصا المتخصصة منها.

ب. الآثار الاجتماعية والديموغرافية: تسبب هجرة الأفراد الى اختلال في بنية المجتمع بسبب هجرة الأفراد في عمر الشباب والذكور منهم مما يسبب في عدم توازن النسيج السكاني خصوصا في حالات

الهجرة الكبيرة، وقد تسبب الهجرة أيضا مشاكل على مستوى الاسر خصوصا عند غياب الأب فترات طويلة ما يؤدي الى عواقب وخيمة قد تكون بعيدة المدى خصوصا على نشأة الأطفال وتربيتهم.

ثانيا. آثار وانعكاسات الهجرة على بلدان المقصد

سنتناول بنوع من التفصيل الآثار الإيجابية والسلبية لظاهرة الهجرة على بلدان المقصد[1]

الآثار الإيجابية للهجرة على بلدان المقصد:

أ. **المساهمة في سوق العمل:** مع شيخوخة السكان وانخفاض معدلات الخصوبة، تشير التقديرات إلى أنه حتى عام 2050، ستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من 56 مليون عامل مهاجر في أوروبا لتلبية احتياجات العمالة في اقتصاداتها، ولذلك تشكل الهجرة عنصرا أساسيا في التوازن الديموغرافي المستقبلي لبعض الدول، وهو ما يمكن أن يغذي النمو والقدرة التنافسية لقطاعات معينة، وتشجع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حاليًا هجرة الشباب المتعلمين والمؤهلين، حيث تمثل حصة عمالها المهرة الآن ما يقرب من 40% من تدفقات الهجرة، ويأتي ثلثي هذا العدد من البلدان النامية، كما أنه ومع التعليم الذي توفره هذه الدول تعزز مشاركة المهاجرين في الحياة الاجتماعية، مما يساهم في تحسين مستوى مؤهلاتهم ويمكن اعتباره زيادة في جودة العمل، وفي الواقع يتأثر التكوين التعليمي للسكان المهاجرين بسياسات الهجرة الانتقائية[2]. وقد قامت المملكة المتحدة والدانمارك وهولندا مؤخراً بإصلاح أنظمة الهجرة الخاصة بها لإعطاء أولوية أكبر للمهاجرين المتعلمين، ونفذت معظم الدول الأوروبية

[1] Kitanovski, Aleksandar. "Migration and Economic Impacts: Pros & Cons." *Journal of economics and sustainable development* 5 (2014): 117-121.
[2] Leila Ben Ltaief, « Impact de la migration sur la croissance économique dans les pays de l'OCDE », Revue européenne des migrations internationales [En ligne], vol. 34 - n°4 | 2018, mise en ligne le 01 janvier 2021

أيضًا برامج هجرة محددة لجذب العمال الأجانب ذوي المهارات العالية، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه ويتعزز في المستقبل.

ب.الثقافة والتنوع الثقافي: هناك العديد من الثقافات المختلفة في جميع أنحاء العالم، ومن خلال الهجرة، وأبرزها الهجرة الدولية، يمكن مشاركة هذه الثقافات ونقلها إلى أماكن جديدة، حيث يمكن للهجرة أن تزيد من التنوع الثقافي للبلد المقصد، كما أن إدخال ثقافة جديدة يمكن أن يجلب سوقًا جديدًا بالكامل من المنتجات والخدمات التي لم تكن متوفرة في البلد المضيف قبل وصول المهاجرين.

ت. **المساهمة في دفع الضرائب:** يساهم المهاجرون في الضرائب والمساهمات الاجتماعية أكثر مما يتلقونه من المزايا الفردية فالمهاجرون لا يشكلون عبئاً على الخزانة العامة ولا يشكلون علاجاً سحرياً لمعالجة التحديات المالية. وفي معظم البلدان، باستثناء تلك التي تضم نسبة كبيرة من المهاجرين الأكبر سنا، يساهم المهاجرون في الضرائب والمساهمات الاجتماعية بقدر أكبر مما يتلقونه من الاستحقاقات الفردية. وهذا يعني أنهم يساهمون في تمويل البنية التحتية العامة، وإن كان ذلك بدرجة أقل من المواطنين الأصليين.

ث. **الحد من شيخوخة السكان:** يمكن أن يكون لمستويات الهجرة تأثير كبير على إجمالي حجم السكان وحجم القوى العاملة، حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكان الاتحاد الأوروبي إلى 466 مليون نسمة بحلول عام 2060، ومع ذلك، فإن مستويات الهجرة لها تأثير محدود على تغيير الهيكل العمري في الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المهاجرين يميلون إلى الاستقرار على المدى الطويل والتقدم في السن تماما مثل السكان الأصليين، ولكن ومع حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي وحرية الحركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سبباً في تسهيل التغيرات السكانية داخل الاتحاد الأوروبي، فعلى

مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، فقدت بعض الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية حصة كبيرة من سكانها ما سبب في زيادة الشيخوخة بها وانخفاض الخصوبة بها، بسبب الهجرة الكبيرة ما أدى الى اختلال التوزع الديمغرافي والتوزيع السكاني للبلدان المستقبلة والمضيفة[1].

1. الآثار السلبية للهجرة على بلدان المقصد:

تتلخص أهم سلبيات الهجرة على الدول المستقبلة في زيادة الضغط على المرافق الحكومية، خصوصا تلك المعنية بالرعاية الصحية كالمستشفيات، وقد تسبب الهجرة خصوصا في حال اللجوء هربا من الحروب والصراعات المسلحة في توافد أعداد كبيرة من المهاجريين والتي يكون أغلبها أطفالا ونساء وكبار السن، والتي تعتبر من الفئات الهشة التي لا تساهم في زيادة اليد العاملة، بل على العكس من ذلك تسبب أعباء إضافية على الدول المستقبلة ما يدفع بالكثير منها الى رفض دخول أراضيها.

وقد تسبب الهجرة أيضا نوعا من التمييز العنصري العرقي، وتحديدا عند وجود اختلافات جوهرية وظاهرة للمهاجريين والسكان الأصليين، مما يسبب موجة من الكره والتضييق على المهاجريين وزعزعة الأمن الداخلي للدول المستقبلة، ورغم أن هذا الأخير يبقى نوعا ما مرتبط بمناطق دون أخرى وأقليات دون غيرها، إلا انها موجودة وتسبب صعوبة في تأقلم المهاجريين خصوصا الجيل الأول منهم مع المجتمعات المستقبلة والتنازل للاندماج معها.

[1] Lutz W. (Ed.), Amran G., Bélanger A., Conte A., Gailey N., Ghio D., Grapsa E., Jensen K., Loichinger E., Marois G., Muttarak R., Potančoková M., Sabourin P., Stonawski M., Demographic Scenarios for the EU - Migration, Population and Education - executive summary , EUR 29739 EN, Publications Office, Luxembourg, 2019,

المطلب الثاني: تأثير الهجرة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي في بلدان المقصد والمنشأ

يبحث المهاجرون في أغلب الحالات عن الفرص الاقتصادية الجيدة، ممثلة في دخل أعلى وظروف عمل ملائمة متوفرة أغلبها في بلدان المقصد مقارنة بـ "الوطن". فالبلدان الأكثر ثراءً والبلدان الأسرع نمواً تجتذب دوما المزيد من المهاجرين، ولكن بمجرد أن تصبح هذه البلدان وجهة لتدفقات المهاجرين الأجانب، تصبح التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء المهاجرين على المناطق أو البلدان المضيفة قضايا مهمة. ويطلق على التقييم المنهجي لهذه التأثيرات تقييم تأثير الهجرة، وبما أننا تطرقنا الى تأثير الهجرة عموما على بلدان المقصد والمنشأ اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تأثير الهجرة على الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي خصوصا.

ولدراسة وتقييم تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي وجب اختيار البلدان التي شهدت حجماً كبيراً من الهجرة الصافية إلى الداخل، وهذه البلدان هي في الغالب بلدان متقدمة للغاية أو اقتصادات ناشئة سريعة النمو، وكذا تقييم الهجرة في البلدان التي تشهد تدفقات كبيرة من الناس إلى الخارج، وهذا للحصول على نتائج ذات دلالات معنوية وتكوين استنتاجات موضوعية حول ظاهرة الهجرة.

أولا. تأثير الهجرة على اقتصاديات دول المقصد.

إن ارتفاع عدد المهاجرين باتجاه البلدان المتقدمة في الفترة الأخيرة لفت الانتباه إلى قضية الهجرة التي تشكل قضية سياسية بالغة الأهمية على المستوى الكلي، بما في ذلك التكهنات بأن الهجرة قد تكون ظاهرة غير مواتية للاقتصادات المستقبلة، ومن ثم فإن الفحص الدقيق لتأثير الهجرة على الاقتصادات المضيفة أمر بالغ الأهمية، ومن الدراسات التي تناولت تأثير الهجرة على الدول المتقدمة والأفراد نجد

دراسة jaumette[1] والتي ركزت على ثلاث محاور وهي استخدام عينة مقيدة من الاقتصادات المتقدمة بدلاً من عينة مختلطة من البلدان المضيفة ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وفحص ما إذا كان تأثير نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي يختلف باختلاف مستويات المهارة لدى المهاجرين، لتدرس التأثير الكلي للهجرة على نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وهذا لفحص مدى تقاسم المكاسب في هذا الصدد بين السكان. وعلى وجه الخصوص، تدرس ما إذا كانت الهجرة تؤثر على مستويات الدخل أم تتركز أساسا في مجموعة صغيرة من ذوي الدخول المرتفعة. وتشير الدراسة إلى أن الهجرة تزيد بشكل كبير من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، وأن المهاجرين ذوي المهارات العالية والمنخفضة على حد سواء يمكنهم رفع إنتاجية العمل، وأن زيادة حصة المهاجرين تفيد متوسط دخل الفرد لكل من أدنى 90% وأعلى 10% من أصحاب الدخول، مما يشير إلى أن المكاسب من الهجرة مشتركة على نطاق واسع.

وللتعمق أكثر في دراسة تأثير الهجرة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي وجب التركيز على آثار الهجرة على مستويات نمو الدخل الحقيقي للفرد وتشمل فئات منها: التأثير على سوق العمل وتشمل الأجور والوظائف والبطالة، والابتكار على سبيل المثال، براءات الاختراع، وابتكارات المنتجات، وابتكارات العمليات، والعلاقات الاقتصادية الدولية مثل التجارة الدولية، والسياحة، والاستثمار المباشر الأجنبي، وريادة الأعمال ممثلة في الشركات العرقية، والمناطق العرقية، والمنافسة، وغيرها[2].

[1] Florence Jaumotte, Ksenia Koloskova, and Sweta Chaman Saxena. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies", *Spillover Notes* 2016, 008 (2016), accessed December 7, 2024,

[2] Brunow, Stephan, Peter Nijkamp, and Jacques Poot. "The impact of international migration on economic growth in the global economy." Handbook of the economics of international migration. Vol. 1. North-Holland, 2015. 1027-1075.

1- تأثير الهجرة على سوق العمل:

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تأثير الهجرة على متوسط أجر العمال الأصليين قد يكون معدوم أو إيجابي بعض الشيء، غير أن التأثيرات المباشرة على سوق العمل بسبب حالات الهجرة غير المتوقعة يمكن أن تكون ضارة على عكس المتوقعة. ويعتبر تكوين المهارات لدى المهاجرين مهم في تحديد تأثيرهم على نتائج سوق العمل الأصلية. أما بخصوص الأجور فإن تدفق المهاجرين يميل إلى خفض أجور العمال الأصليين المنافسين الذين يتمتعون بمهارات مماثلة لمهارات المهاجرين، وزيادة أجور العمال التكميليين الذين يتمتعون بمهارات تكمل مهارات المهاجرين، ومن خلال التأثير على تكوين المهارات في القوى العاملة، يمكن للهجرة أن تخلق رابحين وخاسرين بين العمال الأصليين من خلال التغييرات في هيكل الأجور[1].

وحسب Peri[2] فإن تأثيرات الهجرة على أسواق العمل وعلى النتائج التي تترتب على العمال الأصليين تتفاعل على الأرجح مع مرونة وانفتاح سياسات سوق العمل في بلد ما، بما في ذلك القواعد المتعلقة بتشكيل النقابات والمفاوضة الجماعية، والحماية للعمال الحاليين، والسياسات التي تسعى إلى تخفيف تكاليف تعديل سوق العمل. فمثلا تتمتع الولايات المتحدة بأسواق عمل مرنة ومنافسة نسبيا، أما البلدان الأوروبية فتختلف بشكل كبير فيما بينها سواء من حيث وجود المهاجرين أو من حيث سياسات ومؤسسات سوق العمل.

[1] Edo, Anthony. "The impact of immigration on the labor market." Journal of Economic Surveys 33.3 (2019): 922-948..
[2] Peri, Giovanni. "Immigrants, productivity, and labor markets." Journal of economic perspectives 30.4 (2016): 3-30.

وحسب دراسة Pia[1] " كيف تتلاءم الهجرة مع مستقبل سوق العمل في الولايات المتحدة؟" فإن توزيع الفوائد الاقتصادية للهجرة غير متكافئ، فمعظم المكاسب الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى العمال المهاجرين في شكل أرباح، أما الفائض من الهجرة ـ الفوائد التي تتدفق إلى السكان الأصليين ـ فيذهب إلى أصحاب رأس المال والعمال التكميليين. ومن خلال خفض تكاليف العمالة، تعمل الهجرة على زيادة العائد على رأس المال. ويحصل أصحاب رأس المال على مكاسب غير متوقعة، سواء كانوا أصحاب أعمال أو ملاك أراض أو مساهمين. ويستفيد المستهلكون أيضاً من انخفاض أسعار السلع والخدمات، أما العمال الذين يكملون المهاجرين فيستفيدون أيضاً، وفي الوقت نفسه، فإن العمال المولودين في البلاد والمهاجرين الأوائل الذين يتمتعون بمهارات مماثلة هم أكثر عرضة للخسارة، مع انخفاض الأجور أو انخفاض معدلات التوظيف. ووفقاً للنظرية الاقتصادية القياسية، فإن تدفقات المهاجرين من شأنها أن تؤثر سلباً على أجور وتوظيف العمال الذين يمكن استبدالهم، على الأقل في الأمد القريب. وعلى الرغم من هذا التوقع الواضح، وتدفقات المهاجرين الضخمة التي شهدتها الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين، فإن معظم الأدلة التجريبية تشير إلى أن الهجرة لم يكن لها أي تأثير أو كان لها تأثير سلبي متواضع فقط على نتائج سوق العمل للسكان المولودين في الولايات المتحدة بشكل عام.

2- تأثير الهجرة على الابتكار:

تعتبر هجرة الكفاءات والأدمغة من بين أهم نتائج الهجرة للبلدان المستقبلة، ما يرفع من رأس مالها البشري كما وكيفا، فعلى سبيل المثال فمن بين الحائزين على جائزة نوبل في الطب والفيزياء والكيمياء المقيمين

[1] Orrenius, Pia M., Madeline Zavodny, and Stephanie Gullo. *How does immigration fit into the future of the US labor market?*. No. 13013. IZA Discussion Papers, 2020.

في الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، كان 17 من أصل 33 مولودين في الخارج. وتتمتع المؤسسات العلمية الكبرى بتأثيرات كبيرة محتملة على الابتكار والنمو في العالم أجمع، وهو ما يعني بدوره أن تنقل العمال ذوي المهارات العالية نحو أقطاب الابتكار معظمهم في الولايات المتحدة قد يساهم في العلم العالمي والنمو العالمي. وأصبحت العلاقة بين الهجرة والابتكار موضوعًا ملحًا للمناقشة في مجمل الاقتصاديات المتقدمة بسبب أنماط الهجرة الحالية والدور الحاسم الذي يلعبه الابتكار كمحرك للنمو في الاقتصادات الحديثة، وكذا تأثير الهجرة والتنوع العرقي وتأثيرهما على الابتكارات، حيث توصلت دراسة Capoani [1] إلى التأثير الإيجابي للهجرة على الآثار الجانبية للابتكار، حيث أن التنوع الثقافي وقوى التكتل الديموغرافي والخلفيات التعليمية للوافدين الجدد تعتبر محركات للابتكار وتؤثر على نشاط براءات الاختراع، وتشير الأدلة إلى أن المهاجرين يساهمون في المستوى العام للنمو الاقتصادي والابتكار في بلدان المقصد، حيث يبدو أن التأثيرات غير المباشرة للقدرات الريادية والمعرفة العلمية والتكنولوجية تشكل عنصراً أساسياً في الابتكار في البلدان المضيفة.

وحسب دراسة Burchardi [2] التي توصلت الى وجود تأثير للهجرة على الابتكار والنمو في المقاطعات الأميركية، ولتحديد التأثير السببي للهجرة، تم تحليل 130 عاماً من البيانات التفصيلية عن الهجرات من البلدان الأجنبية إلى المقاطعات الأميركية والتي أظهرت أن للهجرة تأثير سببي إيجابي على الابتكار، والذي يقاس على أنه تسجيل براءات اختراع للشركات المحلية، وعلى النمو الاقتصادي، والذي يقاس

[1] Capoani, Chabert, and Izzo. "Understanding the relationship between immigration and innovation: A systematic review and meta-analysis." Journal of Economics, Race, and Policy 7.2 (2024): 122-136.
[2]Burchardi, Konrad B., et al. Immigration, innovation, and growth. No. w27075. National Bureau of Economic Research, 2020.

على أنه نمو الدخل الحقيقي للعمال الأصليين. ويشير التقدير الهيكلي للنموذج الذي يستهدف التأثير السببي المحدد للهجرة على الابتكار إلى أن التدفق الكبير للمهاجرين الأجانب إلى الولايات المتحدة منذ عام 1965 ربما ساهم في نمو إضافي بنسبة 8% في الابتكار ونمو بنسبة 5% في الأجور.

أما دراسة Bratti [1] والتي اهتمت بدراسة تأثير الهجرة العام وتحديد تأثير المهاجرين ذوي التعليم المنخفض على الابتكار بالتركيز على إيطاليا، حيث ينتمي معظم المهاجرين إلى فئة ذوي المهارات المنخفضة. وتوصلت الدراسة لعدم وجود اي تأثيرات إيجابية أو سلبية للمهاجرين على الابتكار.

واهتم Blit [2] بدراسة تأثير التغيرات في حصة السكان المهاجرين المهرة في 98 مدينة كندية على نصيب الفرد من براءات الاختراع، وتعتبر الحالة الكندية مثيرة للاهتمام لأن "نظام النقاط" الخاص بها يُنظر إليه باعتباره نموذجًا لسياسة هجرة العمالة الماهرة. وتشير النتائج إلى أن تأثير زيادة حصة المهاجرين الحاصلين على تعليم جامعي على معدلات براءات الاختراع متواضع في أفضل الأحوال وأصغر بشكل لا لبس فيه من تأثير المهاجرين المهرة في الولايات المتحدة وان تأثيرات أكبر للمهاجرين الكنديين الحاصلين على التعليم في العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات الذين يعملون في وظائف، لكن هذا التأثير محدود لأن ثلث المهاجرين الكنديين الحاصلين على تعليم في العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات فقط يعملون في وظائف، مقارنة بنحو خمسي الكنديين المولودين في كندا ونصف المهاجرين

[1] Bratti, Massimiliano, and Chiara Conti. "The effect of immigration on innovation in Italy." Regional Studies 52.7 (2018): 934-947.

2 Joel Blit, Mikal Skuterud, Jue Zhang, Can skilled immigration raise innovation? Evidence from Canadian Cities, Journal of Economic Geography, Volume 20, Issue 4, July 2020, Pages 879–901, https://doi.org/10.1093/jeg/lbz029

إلى الولايات المتحدة، كما تشير النتائج كذلك إلى أنه بالنسبة لمعظم البلدان، من غير المرجح أن تكون الهجرة الماهرة علاجًا للابتكار البطيء وأن تجربة الولايات المتحدة قد تكون فريدة واستثنائية.

3- الهجرة والسياحة:

رغم أن علاقة الهجرة بالسياحة غير ظاهرة للوهلة الأولى، إلا أنه يوجد هناك ارتباط وثيق بين الهجرة وتشجيع السياحة، فعندما يغادر المهاجرون أوطانهم للإقامة في مكان جديد، فهذا قد يحفز السياحة من خلال زيارات الأصدقاء والأقارب، وزيارات العودة من قبلهم إلى بلدانهم الأصلية. في المقابل، قد تؤدي الأعداد المتزايدة من السياح إلى بلد معين إلى زيادة الهجرة الدائمة لتلك الوجهة.

وعليه فإن دراسة تأثير الهجرة على السياحة وما يصاحبه من تأثيرات اقتصادية مهم لفهم العلاقة السببية بينهما، وقد تناول الباحث Forsyth[1] تأثير الهجرة على الاقتصاد الأسترالي، حيث تصنف استراليا ضمن دول المقصد فأستراليا بلد ذو أهمية خاصة للدراسة نظرًا لأهمية الهجرة والسياحة في تنميتها الوطنية، ف البلاد تستقبل أعدادًا كبيرة من المهاجرين نسبة إلى إجمالي عدد السكان، ولعبت الهجرة دورًا بارزًا في تنمية الأمة، وخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حين تبنت سياسة الهجرة المبكرة (ما يسمى بسياسة أستراليا البيضاء) تفضيل المهاجرين البريطانيين أو الأوروبيين، فقد تم تعديل هذه الاستراتيجية تدريجيًا خلال السبعينيات والثمانينيات للترحيب بالمهاجرين القادمين من آسيا. وقد توصلت الدراسة الى أن التأثيرات على المتغيرات الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والعمالة كانت ذات أهمية ومعتدلة، حيث أن الهجرة تؤثر على السياحة بطريقتين: السياحة الواردة والصادرة. وفي حين أن السياحة الواردة المرتبطة بالهجرة لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، الا انها تحفز السياحة

[1] Forsyth, Peter, et al. "Measuring the economic impact of migration-induce tourism." *Tourism analysis* 17.5 (2012): 559-571.

الصادرة أو الهجرة أيضاً ذات التأثير السلبي على الاقتصاد. غير أن التأثيرات الإيجابية للسياحة الواردة تفوق التأثيرات السلبية للسياحة الصادرة.

ثانيا. تأثير الهجرة على اقتصاديات بلدان المنشأ

مما سبق نستنتج أن الهجرة في الغالب مفيدة لدول المقصد، ولكن ماهي تداعياتها على اقتصاديات دول المنشأ، وقد تمت دراسة تأثير الهجرة على بلدان المرسلة في أدبيات الهجرة والاقتصاد، فنجد دراسة Cantore[1] الذي حاول دراسة تأثير الهجرة الدائمة والمؤقتة وتوصل إلى أن الهجرة مفيدة للدخل وكذلك للحد من الفقر في البلدان الأصلية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لأنها تزيد من التحويلات المالية وإنتاجية العمالة والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر حوافز لتراكم رأس المال البشري. وتعوض هذه القنوات التأثير السلبي لـ "هجرة الأدمغة". وفي المحاكاة، تسفر برامج الهجرة المؤقتة عن نتائج أفضل من الهجرة الدائمة بسبب مكاسب الإنتاجية التي يحفزها المهاجرون العائدون في البلدان الأصلية.

وعليه تعتبر هجرة الأدمغة من اهم المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة بالهجرة في بلدان المنشأ، أما ثاني اهم مؤشر اقتصادي فنجد التحويلات المالية للمهاجرين، والتي تعتبر نوعا ما الجانب الإيجابي المعوض لفقدان راس المال البشري.

1- تأثير هجرة الأدمغة:

تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة كما أسلفنا من الجوانب السلبية المنطوية على هجرة الأفراد، وتُعرف هجرة الأدمغة أيضًا باسم هروب رأس المال البشري وهي حركة الأشخاص وخاصة الأفراد الأكثر مهارة وكفاءة أو القوى العاملة من البلدان الأقل نموًا إلى البلدان المتقدمة حيث يعتقدون أن عوائد رأس مالهم البشري

[1] Cantore, N., & Calì, M. The Impact of Temporary Migration on Source Countries. International Migration Review, 49(3), 2015, 697-726.

موضع تقدير. تم إنشاء مفهوم "هجرة الأدمغة" من قبل الجمعية الملكية البريطانية للإشارة إلى هجرة المهندسين والمهنيين والأطباء والعلماء، عبر الهجرة من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تناولها باحثون كثر باستفاضة، حيث نجد دراسة Abdulwasiu Adeyemi [1] التي تناولت ظاهرة هجرة الأدمغة في افريقيا وأسباب وتأثيرات وتداعيات هجرة الأدمغة على التنمية الاقتصادية في أفريقيا مع التركيز على إثيوبيا وكينيا ونيجيريا ، وتشير هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي الدائم في غياب المهارات المهنية والخبرة وريادة الأعمال والإدارية فضلاً عن الاستثمار في القطاع الحقيقي للاقتصاد. أما دراسة Shah Ume Laila[2] والتي تناولت فيها تأثير هجرة الأدمغة على دولة باكستان فلم تختلف نتائجها، إلا أنها خلصت الى ان عدم الاستقرار السياسي والبطالة من اهم أسباب هجرة العقول بباكستان ورغم التأثير السلبي الظاهر في المدى القصير، إلا أن بعض الدراسات أكدت على وجود تأثير إيجابي لهجرة الأدمغة على المدى المتوسط والطويل مثل دراسة Yu [3] حيث قام بتحليل ظاهرة "هجرة الأدمغة" على النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن البلدان ذات الدخل المتوسط تعاني من هجرة الأدمغة أكثر مقارنة بمجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع. كما أن الإقتصادات الناشئة التي تنمو بسرعة تميل إلى استقطاب المزيد من الأدمغة، هجرة الأدمغة لها تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي على بلدان المنشأ، ويمكن اعتبار هذا دليلاً على التأثيرات الإيجابية لـ "دورة الأدمغة"، وهي

[1] Adeyemi, Raji Abdulwasiu, et al. "The effect of brain drain on the economic development of developing countries: Evidence from selected African countries." Journal of Health and Social Issues (JOHESI) Vol 7.2 (2018): 66-76.

2 Laila, Shah Ume, and Muhammad Farhan Fiaz. "Impact of brain drain on economic growth in Pakistan." The Business & Management Review 9.4 (2018): 548-552.

[3]Yu, Woosik. "Brain drain and economic growth: evidence of productivity growth from brain circulation." European Journal of Government and Economics (EJGE) 10.2 (2021): 128-145..

إحدى ظواهر هجرة الأدمغة التي يمكن أن يساعد توطين المواهب في البلدان المتقدمة في نهاية المطاف في تحسين إنتاجية البلد الأصلي من خلال مشاركة التقنيات والمهارات المتقدمة من حولهم مع الزملاء في الوطن الأم. لذلك، يجب أيضًا النظر في استراتيجية الاستفادة من المواهب المقيمة في الخارج، جنبًا إلى جنب مع سياسة جذب الأدمغة.

2- تأثير التحويلات المالية للمهاجرين:

تمثل التحويلات المالية في العالم أحد الموارد المالية الدولية الرئيسية، والتي تتجاوز أحيانًا تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، ودراسة تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي موضوع جديد نسبياً في الأدبيات. وقد نشأ هذا الموضوع في العقدين الماضيين، مع وصول تحويلات المهاجرين إلى أعلى مستوياتها في التاريخ وإدراك حكومات البلدان النامية والمنظمات الدولية لأهميتها. ومع ذلك، حتى الآن، لا يوجد إجماع في الأدبيات حول هذا الموضوع من خلال التحليل عبر البلدان. حيث بدأ الباحثون مؤخراً في دراسة دور القطاع المالي كقناة للتحويلات المالية للتأثير على النمو، أو على العكس من ذلك، كبديل للتحويلات المالية، وكذا دراسة تأثير التحويلات المالية على البلدان المتلقية.

وأظهرت دراسة Sobiech [1] مدى تأثر التحويلات المالية بالتنمية الاقتصادية للدول وخلصت الى أنه كلما كان البلد أكثر تقدمًا ماليًا، كلما كان تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي أصغر. ويمكن للتحويلات المالية أن تعزز النمو، ولكن التأثير لا يكون كبيرًا إلا عند مستويات منخفضة من التنمية المالية، أي التحويلات المالية والتنمية المالية تشكلان بديلين، ولكن التفاعل بين العاملين يصبح أضعف بمجرد أخذ حجم القطاع المالي وعمقه وكفاءته في الاعتبار. وتشير النتائج إلى أنه في حين أن جذب

[1] Sobiech, Izabela. "Remittances, finance and growth: Does financial development foster the impact of remittances on economic growth?." *World Development* 113 (2019): 44-59.

تحويلات المهاجرين قد يكون له مزايا مهمة في تخفيف حدة الفقر في الأمد القريب، فقد يكون من المفيد للحكومات في الأمد البعيد تعزيز تنمية القطاع المالي.

ووجدت دراسة Dastidar [1] لقياس تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على أكبر الدول المتلقية للتحويلات عالميا وهي الهند أن التحويلات المالية لا تظهر أي تأثير على النمو في الكميات المنخفضة، ولكن التأثير يتزايد بشكل رتيب، ويصبح أكثر وضوحًا مع زيادة حجم التحويلات. بعبارة أخرى، يجب أن تتجاوز التحويلات المالية الواردة عتبة معينة لبدء التأثير على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. ويقال إن هذا السلوك للتحويلات المالية هو نتيجة لمجموعة من العوامل: سوء استخدام، الإيرادات، وميزان التجارة في الهند، وضعف القطاع الصناعي، ونقص الفرص الريادية، ونقص الشمول المالي، واستغلال العمال المهاجرين الفقراء. وهي نفس النتيجة التي توصلت لها دراسة والتوMeyer [2]والتي تهدف إلى تحليل آثار التحويلات المالية على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات من ستة بلدان تتلقى تحويلات مالية عالية، وهي ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا ومولدوفا ورومانيا والبوسنة والهرسك خلال الفترة 1999-2013، حيث شهدت هذه البلدان زيادة كبيرة في تدفقات التحويلات المالية، وهي تمثل في هذا الوقت الجزء الأكبر من إجمالي إيصالات التحويلات المالية، مقارنة بالمناطق الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن التحويلات المالية تمثل في معظم هذه البلدان المصدر الأكبر لعائدات النقد الأجنبي وتمثل أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير النتائج أيضا إلى أن التحويلات المالية لها تأثير إيجابي على النمو وأن هذا التأثير يتزايد بتزايد حجم التحويلات المالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

[1] Ghosh Dastidar, Sayantan, and Nicholas Apergis. "Do remittances promote economic growth? New evidence from India." *Economic Issues* 27.1 (2022): 11-37.
[2] Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "The impact of remittances on economic growth: An econometric model." *EconomiA* 18.2 (2017): 147-155.

ومن الدراسات السابقة نستخلص أنه كلما كانت التنمية الاقتصادية والنظام المالي متطورا ومزدهرا، كلما ارتفعت عائدات التحويلات المالية على المدى الطويل، خصوصا أنه تم استغلالها جيدا من قبل الحكومات وهذا بتسهيل دخولها الى البلد المستقبل أو "الوطن" وتشجيع المهاجرين على استثمار جزء من أموالهم في مشاريع تنموية تضمن تشغيل اليد العاملة ورفه الإنتاجية ما يساهم في رفع النمو الاقتصادي ونصيب الفرد منه.

ورغم ذلك يوجد دراسات ركزت على تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في شقه المتعلق برفع الغبن والفقر عن عائلات المهاجرين وتحسين الظروف المعيشية مثل دراسة Javid[1] والتي ركزت على أهمية تدفق التحويلات المالية وتداعياتها على النمو الاقتصادي والحد من الفقر في باكستان للفترة الممتدة من 1973 إلى 2010. وتشير نتائج التحليل الإقليمي للفقر إلى أن الهجرة الخارجية تساهم في التخفيف من حدة الفقر في المقاطعات الجنوبية (البنجاب والسند وبلوشستان) إلا أن إقليم الحدود الشمالية الغربية لا يصور صورة واضحة. وتُظهر الأدلة التجريبية أن التحويلات المالية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي وهام. وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أيضًا أن التحويلات المالية لها تأثير قوي وهام إحصائيًا على الحد من الفقر، مما يشير إلى وجود فوائد محتملة كبيرة مرتبطة بالهجرة الدولية للفقراء في البلدان النامية مثل باكستان. لذلك لا يمكن إنكار أهمية تدفقات التحويلات المالية من حيث تعزيز النمو والحد من الفقر، مما يحسن بالتالي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد المتلقي. وهي نفس النتائج التي تحصل عليها Abduvaliev [2] حيث حاول تقييم تأثير التحويلات المالية على النمو

[1] Javid, Muhammad, Umaima Arif, and Abdul Qayyum. "Impact of remittances on economic growth and poverty." Academic Research International 2.1 (2012): 433.
[2] Abduvaliev, Mubinzhon, and Ricardo Bustillo. "Impact of remittances on economic growth and poverty reduction amongst CIS countries." Post-Communist Economies 32.4 (2020): 525-546.

الاقتصادي والحد من الفقر بين دول ما بعد الاتحاد السوفييتي، مقارنة بمصادر خارجية أخرى لرأس المال، مثل المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدم مجموعة بيانات حول تقديرات النمو الاقتصادي والفقر (عدد الفقراء، وفجوة الفقر، وشدة الفقر) في 10 جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفييتي السابق ، وخلصت الدراسة الى انه في المتوسط، تؤدي زيادة بنسبة 1٪ في تدفقات التحويلات المالية إلى ارتفاع بنسبة 0.25٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض بنسبة 2٪ في شدة الفقر، أي أن التحويلات المالية قد أنتجت انخفاضًا كبيرًا في الفقر من خلال زيادة الدخل وتخفيف مستويات الاستهلاك.

أما دراسة Uprety [1] فتناولت تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في نيبال باستخدام البيانات السنوية للفترة 1976–2013، وركزت الدراسة على تحليل تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي من خلال الاستهلاك والاستثمار، وخلصت الى وجود علاقة تكاملية بين هذه المتغيرات وأن زيادة التحويلات المالية تؤدي إلى تدهور نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في نيبال، بسبب عدم وجود دليل على أن التحويلات المالية تُستخدم للاستثمار؛ ومع ذلك، فإن لها علاقة سببية إيجابية وإحصائية مهمة بالاستهلاك، ومن نتائج الدراسة أن الإنتاج المحلي ينكمش مع زيادة التحويلات المالية، ويرجع هذا إلى هجرة عمال المزارع مع ارتفاع الهجرة بسبب التمرد وعدم الاستقرار السياسي والبطالة، وكذا التحول من الطلب على المنتجات النيبالية التقليدية إلى المنتجات المصنعة المتميزة مع زيادة دخول التحويلات المالية. يتم تلبية الطلب المتزايد من خلال الواردات من الأسواق الهندية. لذا، فإن زيادة تدفقات التحويلات المالية تؤدي إلى انخفاض المنتجات الزراعية وزيادة الاستهلاك وعدم تغيير الاستثمار مما يؤدي إلى

[1] Uprety, Dambar. "The impact of remittances on economic growth in Nepal." Journal of Development Innovations 1.1 (2017): 114-134.

تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن التحويلات المالية هي لعنة على النمو الاقتصادي في نيبال.

وعليه وحسب دراسة Morton [1] فإن الدول المتلقية للتحويلات المالية المرتفعة كانت لها تجارب متباينة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فقد شهد معظمها تحسناً في معدلات الفقر، ولكن العديد منها شهد تفاقماً في عدم المساواة في الدخل. وعند فحص العوامل الخاصة بكل دولة، نجد أن الموارد التقليدية للنمو الاقتصادي، والمعروفة أيضاً برأس المال المادي ورأس المال البشري والحكم الرشيد، تشكل مكونات تكميلية مهمة إلى جانب التحويلات المالية في عملية النمو والتنمية في أي دولة.

[1]Morton, Jason, Priniti Panday, and Maria Kula. "Remittances, poverty and economic growth." *International Journal of Arts and Sciences* 3.7 (2010): 390-99.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة:

رغم أن الهجرة قديمة قدم البشرية على الأرض إلا أن اهتمام الباحثين والمفكرين بها جديد نسبيا وفي تطور مستمر، حيث يسعى الخبراء في مختلف المجالات لإيجاد تفسيرات منطقية للهجرة وأسبابها، والتي تكون تارة اقتصادية وتارة أخرى اجتماعية على مستوى المجتمع أو نفسية على مستوى الأفراد.

ويعد رافنشتاين من أوائل الباحثين في الهجرة الحديثة، ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر أصدر كتابه «قوانين الهجرة» المبني على بيانات تجريبية للهجرة، وقد توصل على سبيل المثال أن الاعتقاد أن معظم المهاجرين يسافرون لمسافات قصيرة فقط، كانت بعيدة كل البعد عن حقيقة الهجرة.

وتتوزع النظريات المفسرة للهجرة الى ثلاث مستويات: المستوى الكلي، المستوى المتوسط والمستوى الجزئي، وفيما يلي سيتم التطرق بنوع من الاسهاب وشرح أهم العوامل المسببة للهجرة بالنسبة لكل مستوى.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للهجرة على المستوى الكلي

تفحص هذه النظريات في أسباب الهجرة على مستوى الدول المستقبلة والمرسلة، وتعتبر أن الأسباب الاقتصادية والتفاوت في الدخل وفرص العمل من الأسباب الرئيسية للهجرة، وفيما يلي بعض النظريات الاقتصادية والتوجهات المفسرة للهجرة على المستوى الكلي، والذي يقصد به على مستوى البلدان والاقتصاديات الكبرى.

أولا. النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على المستوى الكلي:

كان هذا أول إطار نظري تم تطويره لتفسير هجرة اليد العاملة، وترى أن الهجرة على المستوى الكلي[1] نتيجة للاختلافات الجغرافية بين مناطق عرض العمالة والطلب عليها، وتشرح نظريات الهجرة الكلية للمدرسة النيوكلاسيكية الهجرة كجزء من تطور النشاط الاقتصادي، حيث تحدث الهجرة الداخلية نتيجة للاختلافات الجغرافية بين منطقتي العرض والطلب على العمالة، ومعظمها بين القطاع الزراعي التقليدي في المناطق الريفية وقطاع التصنيع الحضري الحديث إذا كانت داخلية.

وتشير هذه النظرية إلى أن الجزء الأكبر من هجرة اليد العاملة ينتقل من البلدان الفقيرة برأس المال/الغنية بالقوى العاملة إلى البلدان الغنية برأس المال/الفقيرة بالقوى العاملة، حيث أن العمال ذوي المهارات العالية ينتقلون إلى البلدان الغنية لجني عوائد أعلى على مهاراتهم، وأسواق العمل هي الآليات الرئيسية التي تؤثر على الهجرة لدولية، وبما ان الاقتصاد الرأسمالي يميل إلى تعزيز هذه التفاوتات وجب على الحكومات التدخل من خلال فرض الضرائب على الأغنياء وإعادة توزيع الموارد على الفقراء، وعليه فإن الهجرة وسيلة لتعبئة العمالة الرخيصة من أجل رأس المال، الأمر الذي يعمل في المقام الأول على إبقاء الأجور منخفضة وتعزيز أرباح الشركات والنمو الاقتصادي في بلدان المقصد مع حرمان بلدان الأصل من العمالة والمهارات القيمة من خلال "هجرة الأدمغة". وما تزيد من فجوات الدخل الجغرافية والطبقية، واستغلال موارد البلدان الفقيرة والفقراء لتحقيق مكاسب الأغنياء أكثر ثراء، مما يساهم في زيادة عدم

[1] BUENO, Xiana; PRIETO-ROSAS, Victoria , "Migration Theories". GU, Danan; DUPRE, Matthew E. (Eds) Encyclopedia of Gerontology and Population Aging,2019, Springer, Cham (ISBN: 978-3-319-69892-2)

المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها. وبالتالي، يمكن للحكومات أن تنظم الهجرة من خلال سياسات سوق العمل (على سبيل المثال، من خلال زيادة الأجور في البلدان المرسلة).

ويجمع المنظور النيوكلاسيكي بين المحددات الهيكلية على مستوى الدولة مثل الأجور وظروف العمل (المستوى الكلي) والقرار الفردي المدفوع بتعظيم الدخل (المستوى الجزئي). ويتمثل الانتقاد الرئيسي لهذه النظرية في أنها ترتكز على منطق الهجرة حصريًا في فروق الأجور بين البلدان ولا تأخذ في الاعتبار أبعادًا أخرى مثل القيود القانونية أو الاختلافات الثقافية أو القضايا المتعلقة بالأسرة.

ثانيا. النظرية الاقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة:

تستمد هذه النظرية أصولها من المنظور النيوكلاسيكي ولكن بصيغة أكثر دقة، والسمة الرئيسية لهذا النهج هو أنه يعتبر الهجرة قرارًا عائليًا وليس قرارًا فرديًا، ووفقا لهذا المنظور تسمح الهجرة بتنويع موارد الأسرة في حالة توقيف أحد الأفراد عن عمله بسبب المرض أو زيادة الأعباء المالية العائلية، ومنه زيادة المخاطرة فيما يتعلق بمصادر الدخل المحلي. ففي البلدان النامية، يجب أن تواجه الأسرة كل هذه المخاطر على عكس البلدان المتقدمة التي تمتلك نظم رعاية اجتماعية و تأمين متقدمة ومنه تصبح هجرة الأفراد الأصغر سنا في العائلة هي السبيل الوحيد لزيادة موارد الأسرة المالية ويمكن للأقارب الأكبر سنًا وغيرهم من الأقارب الذين يقيمون في البلد الأصلي الاعتماد على التحويلات المالية للمهاجرين[1]، وبالتالي ضمان رفاهية المجموعات الأكبر سناً، خاصة في البلدان النامية حيث لا تمتلك المؤسسات دائمًا آليات لدعم الرعاية الاجتماعية، فالهجرة هي استراتيجية لتفادي المخاطر، والحافز الرئيسي للهجرة

[1] Massey, Douglas S., et al. "Theories of international migration: A review and appraisal." *Population and development review* (1993): 431-466.

ليس فقط زيادة الدخل، فقد تحدث الهجرة الدولية جنبًا إلى جنب مع الزيادات في العمالة والإنتاج المحليين، وليس من الضروري أن يتوقف عندما تختفي الفوارق في الأجور.

ثالثا. نظرية "الطرد والجذب":

تعتمد هذه النظرية على وجود عوامل طاردة من بلدان المنشأ وعوامل جادبة من البلدان المستقبلة، وترجح هذه النظرية أن الظروف في المنطقة الأصلية كالفقر والبطالة، تدفع السكان خارج تلك المنطقة إلى أماكن أخرى تمثل مناطق جذب إيجابية، بسبب توفر عناصر رئيسية كمستويات المعيشة المرتفعة في فرص العمل.

وقد اعتبر دونالد بوج أن سـمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصـلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان أخر، وتتمثل عوامل الطرد البسـيطة في الفقر والاضـطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية والبيئية، والتي تسبب هجرات جماعية في أغلب الأحيان.

وقد قدم دونالد بوج نموذج نظري لتفسـير الهجرة على اسـاس عملية الطرد والجذب اذ يرى ان هناك مراحل متلاحقة في عمليه الهجرة، حيث تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار في المكان الجديد وتزيد في المراحل الاولى نسـبه الرجال المهاجرين على النسـاء وتعتمد عاده على متوسـط العمر من البالغين وغير المتزوجين[1]. ويكون معامل الجذب قويا ومع الوقت تفقد المناطق المهاجر منها اهميتها لدى المهاجرين، وتجذبهم أكثر مناطق النمو الاقتصادي والصناعي المهاجر اليها.

[1]ذكرى عبد المنعم إبراهيم. الهجرة الخارجية و تحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي: بحث أنثروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية .*مجلة الآداب* ،مج. 2013، ع. 106، ص ص. 581-608.

رابعا. نظرية سوق العمل المزدوج

وتركز هذه النظرية التي اقترحها الاقتصادي بيوري في 1979 على بلدان المقصد، وتعتبر ان عوامل الجذب وحدها كفيلة باحداث الهجرات خصوصا لليد العاملة البسيطة، حيث أن الطلب المستمر على العمالة للعمال الأجانب هو سمة جوهرية لأسواق العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة الذي يرفض فيه العمال الأصليون شغل وظائف في القطاعات الدنيا من النطاق المهني، فنجد اختلافات كبيرة بين أسواق العمل ومدى توفر فرص العمل للباحثين عن عمل، والأجور المستلمة والمقترحة، ومستوى الاستقرار الوظيفي، وفرصة التطوير المهني، وتقسم نظرية سوق العمل المزدوج الاقتصاد إلى اقتصاد أولي وآخر ثانوي.

ووفقا لهذه النظرية، توجد ثنائية اقتصادية في سوق العمالة في الدول المتقدمة، فهناك القطاع الأولي الذي يوفر وظائف جيدة الأجر، ويتمتع المشتغلون في مجال التعليم العالي بأجور عالية، ومن ثم تعكس الأجور المكانة والهيبة أيضا، وهناك القطاع الثانوي الذي يوفر وظائف لا تتطلب مهارات، ويتميز بالأجور المنخفضة، وظروف عمل غير ثابتة، وتقدم مهني محدود.

وقد تعرضت نظرية سوق العمل المزدوج لانتقادات بسبب تجاهلها دور عوامل الطرد في بلدان المنشأ وعدم إدراكها أن قدرًا كبيرًا من تدفقات الهجرة اليوم تحدث خارج نطاق التوظيف في العمل.

خامسا. نظرية النظام العالمي:

تعتبر هذه النظرية ظاهرة الهجرة الدولية نتيجة طبيعية للعولمة الاقتصادية والنظام الرأسمالي، الذين ترتبت عنهما فجوة كبيرة بين الاقتصاديات المتقدمة ودول العالم الثالث، إلى جانب العوامل الاقتصادية، وقد بنيت نظرية النظم العالمية على عمل والرشتاين عام 1974، وتبنت مقاربة بنيوية تاريخية، إذ تشدد

على دور الاضطرابات والاختلالات التي حدثت في المناطق الهامشية من العالم، نتيجة الاستعمار والتوسع الرأسمالي. فهي تأخذ في الاعتبار العوامل البنيوية التي أهملتها النظريات الأخرى، إذ نتج من التوسع الرأسمالي عواقب وخيمة بالنسبة إلى قضايا الهجرة.[1] فالطلب القوي على العمالة المهاجرة في المدن العالمية أصبح قوةَ جذب هائلة للهجرة؛ إذ تؤكد هذه النظرية أن الهجرات العابرة للحدود تتجه نحو المدن العالمية التي توجد بها الاستثمارات الأجنبية الكبرى، وتكون هذه المدن ذات مميزات خاصة مثل كونها مقرا لمكاتب مؤسسات تجارية عابرة للحدود، وتشهد تدفق رؤوس أموال كبيرة، وعليه نجد أن الهجرات الدولية تتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في الدول[2].

وتعتمد هذه النظرية أساسا على الافتراض المتمثل في الطلب الدائم على العمالة الأجنبية من ذوي المهارات المنخفضة، خصوصا أن هذا المنظور متجذر في فكرة اقتصاد السوق العالمي الذي تتوسع فيه الرأسمالية والعولمة من البلدان المتقدمة نحو غيرها من المجتمعات غير الرأسمالية، وبالتالي توليد تدفقات الهجرة من هذه الأخيرة إلى المناطق الأولى.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة على المستوى المتوسط والجزئي:

تعتبر النظريات المفسرة للهجرة على المستوى المتوسط أن تدفقات المهاجرين تعتمد بشكل خاص على منظمات ومجموعات تربط بلدان المنشأ بالمقصد، عبر روابط وشبكات تشترك في الأصول العرقية، منظمات سياسية أو جماعات دينية. وبهذا تعتبر الهجرة في هذه الحالة ليست خاضعة لأسباب موضوعية

[1] Fayad, Hashim Nimah. "Theoretical Concepts in Population Migration: a Comparative Analytical Study." Omran 26 (2018).

[2] Ulrike Schuerkens, «Transnational Migrations and Social Transformations: A Theoretical Perspective,» CurrentSociology, vol. 53, no. 4 (2005), p. 542.

واضحة. فالقرارات المتخذة على مستوى الأسرة أو المجتمع المحلي ويمكن أن تفسر أسباب الهجرة واستمرارها.

أولا. نظرية شبكات الهجرة:

وهي نظرية من نظريات علم الاجتماع، تشير إلى انتقال تجربة الهجرة من المهاجرين إلى الأقارب والأصدقاء في بلدان الأصل كمحرك للهجرة الدولية، ويؤكد ماسي عام 1987 لوجود شبكات تشمل المهاجريين الحاليين والسابقين وغير المهاجرين في بلدان المنشأ ، ونتيجة لذلك يحدث تأثير مضاعف يُعرف غالبًا باسم "الهجرة المتسلسلة"[1]، حيث ينتقل المهاجرون الجدد مع ميزة انخفاض تكاليف الهجرة ومخاطرها خصوصا مع توفير المعلومات، المسكن وحتى العمل، وكذا توفير الدعم للانخراط بسهولة في المجتمعات المهاجر اليها، وهذه العملية تراكمية، أي أسهل لكل مهاجر جديد، حتى تصل إلى نقطة التشبع.

ثانيا. نظرية المنظمات

تشرح هذه النظرية[2] كيف تتوسط المنظمات الربحية (أي شبكات التهريب) والمنظمات غير الربحية في عملية الهجرة من خلال الاستفادة من عدم التوافق بين عدد كبير من المهاجرين المحتملين الذين يسعون إلى الهجرة إلى المناطق المتقدمة والقيود التي تفرضها الحكومات على السماح لهؤلاء المهاجرين بشكل قانوني بالدخول إلى أراضيها. وهذا المنظور أساسي لتسليط الضوء على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن الذين يشكلون حاليًا الفئات المستهدفة الأساسية للمنظمات الإنسانية التي تضمن الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بهم وتحسين معيشتهم الظروف عند الوصول وأثناء العبور.

[1] Massey, Douglas S., op.cit
[2] BUENO, Xiana; PRIETO-ROSAS, op.cit

ثالثا. نظرية القرار

تجادل هذه النظرية بأن المهاجرين المحتملين يقدرون تكاليف وفوائد الانتقال إلى مواقع بديلة، أي أن الهجرة في هذه الحالة تكون بقرار فردي مرتبط أساسا بتحقيق عوائد كبيرة خلال فترة زمنية محددة، قد تحدد خبرة الشخص وسماته الشخصية من احتمالية حصوله على عمل في بلد المقصد وكذلك ارتفاع أو انخفاض دخله المتوقع.

لذا، فإن هذه النظرية لا تتضمن فروق الأجور في التحليل فحسب، بل تتضمن أيضًا السمات الفردية التي تحدد التوظيف والأجور، فضلاً عن الظروف الاجتماعية العامة والتكنولوجيات التي تقلل من تكلفة الهجرة، كل هذه العناصر يمكن أن تزيد من احتمالية هجرة الشخص.

وتعتبر نظرية القرار[1] أهم نظرية مفسرة للهجرة على المستوى الجزئي حيث تعتبر الهجرة قرار شخص مبني على عوامل نفسية، اجتماعية، أو اقتصادية. وتؤدي البيئة دورا أساسيا في جعل الانسان يتخذ قرار الهجرة، حيث يتخذ المهاجر قرار الهجرة بنفسه إذا كانت احتياجاته غير متوفرة في موطنه الأصلي، فمن الممكن أن يهاجر الفرد من مكان لأخر، وهذا القرار يتأثر بالآخرين كأفراد العائلة والاصدقاء، وهي فرصة لتحقيق أهدافه وحل مشكلاته.

[1] إبراهيم أحمد الشال, أحمد محمد. توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها (دراسة وصفية بإحدي قرى محافظة الدقهلية) .*مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى* ,41، أكتوبر – ديسمبر 2020، ص ص 281–305

المبحث الرابع: تيارات الهجرة الدولية وطرق قياسها

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر التي يصعب قياسها، نظرا لان لها علاقة مباشرة بحركة السكان وما يرافقها من تغييرات على مستوى الدولة الواحدة كما هو الحال في الهجرة الداخلية أو على مستوى الدول والاقاليم الجغرافية في حالة الهجرة الدولية. وما يضاعف في صعوبة احصاء المهاجرين الوافدين أو المغادرين خصوصا أن الوضع القانوني لهؤلاء يؤثر بشكل كبير على احصائهم، خاصة في حالة الهجرة الغير شرعية أو النزوح.

وتتنوع مصادر قياس الهجرة خصوصا الدولية منها، فنجد أنها على علاقة مباشرة ببلدان المنشأ والمقصد والعبور، وكذلك الهيئات الدولية والاقليمية المهتمة بظاهرة الهجرة والتي تعتبر تقاريرها واحصائياتها من أهم مصادر إحصاء الهجرة. ورغم صعوبة الإحصاء إلا انه وجب اعطاء أهمية لهذا الجانب وهذا لتسهيل الدراسة والتحليل لمختلف الظواهر المرتبطة بالهجرة، كهجرة اليد العاملة، البطالة، وكذا قياس الهجرة ومعرفة أعداد المهاجرين الوافدين والمغادرين والذي يسمح بتحديد الدول المستقطبة للمهاجرين وكذا أكبر الدول المرسلين لهم، مما يمنح نظرة عامة على حركة وتيارات الهجرة في العالم.

المطلب الأول: مصادر إحصائيات الهجرة

تتعدد مصادر إحصائيات الهجرة وتختلف باختلاف الدول والمعايير الاحصائية المستخدمة في احصاء السكان الاصليين والمهاجرين الوافدين. ويستخدم مصطلح مخزون المهاجرين Stock of migrants في احصائيات الهجرة خصوصا تلك الخاصة بالهيئات الدولية والاقليمية، ويمثل مخزون المهاجرين[1]

[1] Handbook on Measuring International Migration through Population Censuses,UN, 2020 p21

عدد المهاجرين (المهاجرين والمغتربين) المقيمين في بلد مع مدة إقامة معينة، بغض النظر عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية كالعمال المهاجرين، اللاجئين، الطلاب، وغيرهم.

ويتم الحصول على البيانات المستخدمة لتقدير عدد المهاجرين الدوليين في وقت معين بشكل رئيسي من التعدادات السكانية، كما أن التقديرات مستمدة من البيانات المتعلقة بالسكان المولودين في الخارج – الأشخاص الذين يقيمون في بلد ما ولكنهم ولدوا في بلد آخر، وعندما لا تتوفر بيانات عن السكان المولودين في الخارج، يتم استخدام البيانات المتعلقة بالسكان الأجانب – أي الأشخاص الذين هم مواطنون في بلد آخر غير البلد الذي يقيمون فيه – كتقديرات، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1991، تم تصنيف الأشخاص الذين يعيشون في إحدى الدول المستقلة حديثًا والذين ولدوا في دولة أخرى على أنهم مهاجرون دوليون.[1]

أولا. المصادر التقليدية المباشرة:

تعتمد اساسا هذه المصادر على الاحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية، وتتمثل خصوصا في احصائيات السكان، المواليد، وغيرها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **البيانات الاحصائية:** تعتبر عملية احصاء السكان التي تقوم بها الدول من فترة لأخرى من أهم البيانات التي تقدم معلومات عن الهجرة كعدد المهاجرين ووضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وحسب فرع الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية في الأمم المتحدة [2] « يشمل التعداد السكاني الشامل عملية التخطيط والجمع والتجميع والتقييم والنشر، وتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية على

[1] Word bank data, Metadata Glossary, https://databank.worldbank.org/metadataglossary/all/series

[2] Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses, Revision 2: A General Outline, Demographic and Social Statistics Branch United Nations Statistics Division, UN, 2005, p 3

أصغر مستوى جغرافي تخص جميع الأشخاص في وقت محدد في بلد ما أو في جزء محدد جيدًا من البلد.

ويتم عادة احصاء السكان والقيام باستقصاء حول الاسر وحول أفرادها، مكان الميلاد مدة الاقامة في حالة الاجانب مثلا كما هو الحال في زواج الأجانب. وحسب تعريف الأمم المتحدة لمخزون المهاجرين: فهو مجموعة الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم المعتادة، أي أولئك الذين قضوا سنة واحدة على الأقل من حياتهم خارج البلد الذي يعيشون فيه في الوقت الذي يتم فيه جمع البيانات. ومن أجل تسجيل هؤلاء السكان في التعداد السكاني، ينبغي إدراج الأسئلة التالية: "مكان الإقامة المعتادة" (لتحديد عدد السكان المقيمين المعتادين)؛ و"هل غادر البلاد للعيش في بلد ما لمدة سنة واحدة على الأقل" (لتحديد الشخص الذي قام بتغيير بلد إقامته المعتادة).

ويمكن لعملية المسح الإحصائي تحديد مجموعة من الفئات منها:

- السكان المولودون في الخارج، والذي يتم تحديدهم بواسطة بلد الميلاد، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد تاريخ الوصول من أجل التمييز بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد؛

-السكان الأجانب، والذي يتم تحديدهم بواسطة متغير بلد المواطنة، وهذا لمعالجة قضايا التجنس والمواطنة المتعددة، ومن الضروري جمع المزيد من المعلومات حول عديمي الجنسية والمواطنة/الجنسيات الإضافية وطرق اكتسابها؛

-"المهاجرون" من الجيل الثاني، الذين يمكن التعرف عليهم من خلال بلد ميلاد الوالدين.

-المهاجرون العائدون، الذين تطرح عليهم عادة الأسئلة "هل عشت في بلد آخر" و"طول مدة الإقامة في الخارج" والتي تُطلب فقط من السكان الأصليين.[1]

ورغم أهمية هذه الطريقة في احصاء حركة السكان والمهاجرين إلا انها تبقى محدودة ولا تقدم معلومات كافية خصوصا انها تتم في فترات محددة لا تتماشى والديناميكية الكبيرة التي تعرفها حركة الهجرة الدولية أو الداخلية، كما أن هذه العملية تتطلب امكانيات مادية وبشرية معتبرة.

2. **المصادر الادارية:** الفئة الثانية الواسعة من البيانات المستخدمة لدراسة الهجرة هي البيانات الإدارية أو المصادر الادارية، مثل سجلات السكان والبيانات المطابقة بين أصحاب العمل والموظفين. تقدم سجلات السكان صورة شاملة للتوزيع المكاني للسكان مع مرور الوقت حسب المتغيرات الديموغرافية الرئيسية، فضلا عن المرونة في دراسة أنواع مختلفة من أنماط الهجرة. وهي بيانات صادرة عن هيئات رسمية كالوزارات والمعاهد والهيئات الأمنية وغيرها، والتي يمكن استخدامها لاستنتاج واستنباط أعداد المهاجرين و أنماطهم، وتشمل هذه المصادر سجلات السكان كسجلات المواليد، عقود الزواج وغيرها، وتقدم هذه السجلات صورة شاملة للتوزيع المكاني للسكان مع مرور الوقت وتوضح المتغيرات الديموغرافية الرئيسية، ويمكن الحصول على البيانات الخاصة بالقوى العاملة والعلاقة بين أصحاب العمل والموظفين من الهيئات المسؤولة عن تنظيم العمل والعمال حيث تسمح تصاريح الإقامة، وتصاريح العمل في الحصول خصوصا على بيانات هامة متعلقة بتدفقات العمال المهاجرين الأجانب؛ ويمكن من خلال التصاريح الرسمية للعمال المهاجرين المغادرين وكذا بطاقات التنقل عبر الحدود كتصاريح الدخول

[1] International migration statistics and measurement issues in Arab countries, Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA), United Nations New York, 2014, p6

والخروج التي تمنح من طرف الأجهزة الأمنية من إحصاء التدفقات الداخلة والخارجة للمهاجرين الدوليين للدول.

3. **احصائيات الهيئات العالمية والاقليمية المهتمة بالهجرة:** وتشمل هذه الاحصائيات التقارير التي تصدر عن الهيئات المهتمة بالهجرة مثل مجموعة الهجرة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة والتي تقدر تقارير إحصائية تصدر كل خمس سنوات وغيرها من التقارير التي تقدم صورة شاملة للهجرة الوافدة والمغادرة في مختلف دول العالم وكذا الأقاليم المهمة مثل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة أوروبا وغيرها. ونجد أيضا منظمة العمل الدولية التي تصدر احصائيات خاصة بهجرة اليد العاملة ما يساعد في إحصاء هذه الأخيرة.

كما طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قاعدة بيانات توفر نظرة عامة شاملة للهجرة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2000، ويتم تصنيف هذه البيانات حسب عدد من المتغيرات المصاحبة بما في ذلك العمر والجنس والمستوى التعليمي ومكان الميلاد.

4. **قاعدة البيانات الخاصة بالهجرة:** يوفر مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة بوابة بيانات الهجرة العالمية، التي توفر الوصول إلى بيانات الهجرة الشاملة والموثوقة في الوقت المناسب، وتجمع المعلومات من مصادر مختلفة. تهدف البوابة إلى مساعدة صناع السياسات ووسائل الإعلام وعامة الناس في التنقل في المشهد المعقد لبيانات الهجرة.

تعتبر قاعدة البيانات الخاصة بالهجرة المصدر الأساسي لبيانات الهجرة الخام وهو قاعدة بيانات العالمية تابعة لشعبة السكان بالأمم المتحدة، والتي تم إنشاؤها من خلال التعاون بين شعبة السكان بالأمم المتحدة، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، وجامعة ساسكس. ويضم هذا المستودع الفريد للبيانات

3500 سجل للتعداد السكاني وسجلات السكان لأكثر من 230 دولة ومنطقة مقصد على مدى العقود الخمسة الماضية[1]. وتوفر قاعدة البيانات معلومات عن مخزونات المهاجرين الثنائيين الدوليين (حسب الجنسية أو مكان الميلاد)، والجنس، والعمر. ومع ذلك، هناك تباين كبير في كيفية جمع دول المقصد وتسجيلها ونشر بيانات الهجرة. وتوصي شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة بإدراج ثلاثة متغيرات أساسية في إحصاءات السكان لتحديد المهاجرين الدوليين وهي[2]: (1) بلد الميلاد، (2) بلد الجنسية، و(3) سنة أو فترة الوصول إلى البلد للأشخاص المولودين في الخارج.

تستند تقديرات عدد (أو "مخزون") المهاجرين الدوليين المصنفين حسب العمر والجنس والبلد أو منطقة المنشأ إلى إحصاءات وطنية، تم الحصول عليها في معظم الحالات من إحصاءات السكان، بالإضافة إلى ذلك، قدمت سجلات السكان والمسوحات التمثيلية الوطنية معلومات عن عدد وتركيبة المهاجرين الدوليين. وتقدم مجموعة البيانات تقديرات للمهاجرين الدوليين حسب العمر والجنس والأصل. يتم تقديم التقديرات للأعوام 1990 و1995 و2000 و2005 و2010 و2015 و2020 حيث تنشر كل 5 سنوات، وهي متاحة لـ 232 دولة ومنطقة في العالم. تستند التقديرات إلى إحصاءات رسمية عن السكان المولودين في الخارج أو الأجانب.[3]

أما في عام 2018 فقد تم إنشاء فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة (EGMS) رسميًا من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين. وتضم عضويته 21 دولة و18 منظمة دولية/إقليمية مختلفة، بالإضافة الى خبراء من المؤسسات الأكاديمية، ويقع مقر أمانة فريق الخبراء

[1] Özden, Çağlar, et al. "Where on earth is everybody? The evolution of global bilateral migration 1960–2000." *The World Bank Economic Review* 25.1 (2011): 12-56.
[2] https://www.migrationdataportal.org/themes/migration-data-sources
[3] https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

في شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن أهداف الفريق أوسع، إلا أن التركيز الرئيسي لعمل الفريق في السنوات الأخيرة كان يتعلق بمراجعة التوصيات الدولية بشأن إحصاءات الهجرة، ويتم تنظيم عمل الفريق حول خمس محاور [1]:

- تجميع بيانات ومؤشرات حول الهجرة الدولية
- توضيح المفاهيم والتعاريف الأساسية المتعلقة بالهجرة الدولية
- تحقيق تكامل البيانات للإحصاءات المصنفة حول الهجرة الدولية
- تحديد مصادر البيانات لإحصاءات الهجرة الدولية
- مدى تطبيق البرنامج العالمي لإحصاءات الهجرة

ثانيا. البيانات غير التقليدية:

تعتمد الدول حاليا خصوصا المتطورة منها على أنواع أحدث من البيانات، مثل بيانات الهاتف المحمول وبطاقات الائتمان، لقياس الهجرة والتنقل وقياس وبناء المتغيرات المشتركة الرئيسية، ومن الجدير بالذكر أن الهجرة، كما تم قياسها في التعدادات والمسوح السكانية، تعتمد عادة على الهجرة أو التنقل المبلغ عنها ذاتيا من طرف المهاجر، وهذا ما يجعلها محدودة خصوصا في حالات الهجرة الغير شرعية، في حين يتم استنتاج حركة المهاجرين من خلال الحركات المرصودة في بيانات التتبع الرقمية من الهواتف المحمولة وغيرها.

[1] الموقع الرسمي فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة (EGMS).https://egrisstats.org/ : URL
تم زيارة الموقع في 2024/02/24

والبيانات الضخمة عبارة عن بيانات يتم إنشاؤها تلقائيًا بواسطة مستخدمي الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات وتطبيقات الإنترنت، وكذلك عبر أجهزة الاستشعار والعدادات الرقمية ويتم تخزين مثل هذه البيانات في الوقت الفعلي في قواعد بيانات ضخمة، عادة ما تكون مملوكة لشركات خاصة – سواء كانت مشغلي الهواتف المحمولة، أو مقدمي منصات الوسائط الاجتماعية أو غيرها من الخدمات المستندة إلى الإنترنت. ومع ذلك، فإن البيانات الضخمة ليست فقط "كبيرة" بسبب حجمها؛ كما تعتبر السرعة التي يتم إنشاؤها بها وتعقيد المعلومات وتنوعها من السمات المميزة لهذا النوع من البيانات.[1]

ويمكن اعتبار بيانات التتبع الرقمي من أهم مصادر البيانات الضخمة، ويمكن تعريف بيانات التتبع الرقمي بأنها[2] "البيانات التي تم العثور عليها" والتي "يتم إنتاجها نتيجة لأنشطة الأشخاص العادية التي تترك وراءها بصمة رقمية، وليس البيانات المنتجة خصيصًا لغرض الدراسة العلمية".

ويمكن تحديد أهم بيانات التتبع الرقمي المستخدمة في رصد حركة الهجرة والمهاجرين فيما يلي:

1. **بيانات التتبع الرقمي من الهواتف المحمولة:**

تتمثل اهم بيانات التتبع الرقمي في سجلات تسجيل المكالمات، وهي سجلات رقمية يتم جمعها بواسطة مشغلي شبكات الهاتف المحمول في كل مرة يقوم فيها مشترك في الشبكة بإجراء مكالمة، تتضمن هذه السجلات معلومات حول موقع جهة الاتصال والاستقبال، وموقع برج الخلية الذي تتصل به بطاقة الهاتف المحمول SIM أثناء مكالمة هاتفية، وتكون معلومات الموقع أكثر دقة في المناطق الحضرية، وتحتوي

[1] Hilbert, Martin. "Big data for development: From information-to knowledge societies." Available at SSRN 2205145 (2013).
[2] Kirchberger, Martina. Measuring internal migration. Regional Science and Urban Economics, 2021, vol. 91, p. 103714.

سجلات تسجيل المكالمات على معلومات حول وقت ومدة المكالمة بالإضافة إلى رقم الاتصال والمستقبل، مما يسمح بتحديد هوية المتصل والمتلقي[1].

وتساهم هذه البيانات بشكل أساسي في تحديد أنماط الهجرة الداخلية، إلا أنها يمكن أن تستخدم أيضا لقياس الهجرة الدولية على المستوى الإقليمي، وخاصة عندما تقترن بمصادر أخرى كبيانات الأقمار الصناعية في رسم خرائط للتحركات بين المجتمعات والمهاجرين عبر الحدود. كما تسمح هذه سجلات في تتبع النزوح بعد الكوارث في الوقت المناسب، وبالتالي توفير المعلومات لعمليات المساعدة السريعة والموجهة على وجه التحديد، نظرا لسرعة تحرك النازحين في أعقاب الكوارث الطبيعية حيث لا يمكن السيطرة أو التنبؤ بها بالوسائل التقليدية.

وقد تشمل بينات تتبع الهاتف المحمول التطبيقات المحمولة المشغلة والمستخدمة الا انها أقل أهمية مقارنة بسجلات المكالمات الهاتفية.

2. بيانات التتبع الرقمي من شبكات التواصل الاجتماعي:

يمكن استخدام بيانات وسائل التواصل الاجتماعي لتوفير المعلومات كما هو الحال في "التعداد السكاني في الوقت الفعلي" على المستوى الوطني أو العالمي في وقت معين، حيث يمكن للبيانات الواردة من منصة إعلانات فيسبوك أن تسفر عن معلومات حول عدد من خصائص المستخدمين، مثل العمر (المبلغ عنه ذاتيًا)، والجنس، و"وطنهم الأصلي" وبلد إقامتهم الحالي، وخلفيتهم التعليمية، وقطاع المهنة،

[1] Global Migration Group, "Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development", Global Knowledge Partnership for Migration and Development (KNOMAD), 2017,World Bank, Washington, DC.

والاهتمامات الشخصية. ويمكن أيضًا استخدام محتوى وسائل التواصل الاجتماعي لتحليل المشاعر العامة تجاه المهاجرين واللاجئين.

وقد تم استخدام أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي المحددة جغرافيًا، مثل تويتر وفيسبوك، لاستنتاج تدفقات الهجرة الدولية ومخزونها، مصنفة أيضًا حسب العمر والجنس بالإضافة إلى مستويات المهارة أو قطاع المهنة، بناءً على المعلومات التي أبلغ عنها المستخدم ذاتيًا. ويمكن الاستفادة من شعبية هذه المنصات، إلى جانب المعلومات ذات العلامات الجغرافية التي يمكن استخلاصها منها، لدراسة أنماط التنقل.[1]

3. بيانات التتبع الرقمي الأخرى:

تعتمد أساسا على نشاطات المستخدمين عبر شبكة الانترنت، وتشمل استخدام محركات البحث مثل جوجل وغيرها، وتسجيلات الدخول المتكررة إلى المواقع الالكترونية، وخدمات الاتصال مثل البريد الالكتروني أو مختلف وسائل الاتصال عبر الانترنت مثل الماسنجر وغيرها، و تشمل كذلك تتبع الخدمات المالية: مثل تحويل الأموال عبر الإنترنت، واستخدام بطاقات الائتمان وغيرها من النشاطات التي تتم عير شبكة الانترنت. وتسمح هذه البيانات بعد استخدام خوارزميات متقدمة في تحديد أنماط المهاجرين وغيرها من المعلومات.

[1] Big data, migration and human mobility, immigration & emigration statistics, migration data portal, , 5 May 2021 URL: https://www.migrationdataportal.org/themes/big-data-migration-and-human-mobility

المطلب الثاني: طرق قياس الهجرة

تُستخدم مؤشرات الهجرة لقياس حجم الهجرة وتحديد اتجاه تحركات السكان بين الأماكن أو المناطق. يمكن أن توفر هذه المؤشرات رؤى مهمة حول الديناميكيات الديموغرافية والاجتماعية للسكان. وهناك عدة أنواع مختلفة من المؤشرات التي تستخدم عادة في البحث وتحليل السياسات.

أولا. الهجرة الكلية وصافي الهجرة:

مما سبق نجد أن هناك عوامل جذب وعوامل طرد للأفراد، فالأولى تجتذبهم الى مكان فيتوجهون اليه مهاجرين نحوه، والثانية تدفعهم لمغادرة المكان وتركه والهجرة منه، وقد تكون عوامل الجذب والطرد نسبية للأفراد مما يؤدي أن المكان الواحد قد يجتذب ويطرد في الوقت نفسه، فيغادره أفراد ويهاجر إليه آخرون. فإذا تم دراسة الهجرة الداخلة والخارجة من هذا المكان عرف هذا بالهجرة الكلية Gross Migration، ولكن اذا احتسب الفرق بين القادمين والمغادرين نحصل على صافي الهجرة (Net Migration)، حيث أن صافي الهجرة هو عدد المهاجرين مطروحًا منه عدد المهاجرين خلال فترة زمنية، مقسومًا على عدد سنوات الحياة التي عاشها سكان البلد خلال تلك الفترة زمنية، ويعبر عنه كمتوسط صافي سنوي للمهاجرين لكل 1000 من السكان[1].

وتوفر شعبة السكان بالأمم المتحدة بيانات عن صافي الهجرة وعدد المهاجرين. ونظرًا لصعوبة جمع البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين على البلدان، فإن شعبة السكان بالأمم المتحدة تأخذ في الاعتبار تاريخ الهجرة السابق لبلد ما أو منطقة ما، وسياسة الهجرة في بلد ما، وتدفق اللاجئين في الفترات الأخيرة عند استخلاص تقديرات صافي عدد المهاجرين.

[1] المعجم الاحصائي، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary، تم زيارته في 2024/09/09.

أما معدل الهجرة الصافي [1]فهو الفرق بين عدد المهاجرين القادمين إلى منطقة ما وعدد المهاجرين المغادرين لها مقسومًا على عدد السكان. يشير معدل الهجرة الصافي الإيجابي إلى أن عدد الأفراد الداخلين او الوافدين الى المنطقة أكبر من عدد الأشخاص الذين يغادرونها. عندما يهاجر المزيد من بلد ما، تكون النتيجة معدل هجرة صافي سلبي، مما العكس، وفي حالة تساوي المهاجرين والوافدين، يكون معدل الهجرة الصافي متوازنا. ويتم حساب معدل الهجرة الصافي على مدى سنة واحدة باستخدام عدد السكان.

$$Net\ migration\ = \frac{Im - Em}{P} \times 1000$$

ثانيا. معدل الهجرة الوافدة ومعدل الهجرة المغادرة

يوضح معدل الهجرة الوافدة[2]: حجم الهجرة الداخلة أي المهاجرين الداخلين الى منطقة ما وتطورها عبر الزمن

ويحسب معدل الهجرة كما يلي:

$$Immigration\ rate = \frac{Im}{P} \times 1000$$

حيث:

Im: هو عدد المهاجرين الوافدين الى منطقة ما.

P: اجمالي عدد سكان المنطقة.

[1]سهيل يخلف، محاضرات في مقياس علم السكان، جامعة 8 ماي 1954، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2021

[2] فتحي محمد ايو عيانة، مدخل الى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص.226

أما معدل الهجرة المغادرة فيوضح هذا المؤشر حجم الهجرة المغادرة من منطقة ما وتطورها عبر الزمن:

$$Emmigration\ rate = \frac{Em}{P} \times 1000$$

حيث:

Em: هو عدد المهاجرين المغادرين من منطقة ما.

P: اجمالي عدد سكان المنطقة.

أما معدل الهجرة الكلية = عدد المهاجرين الى المنطقة+ عدد المهاجرين من المنطقة/ اجمالي عدد سكان المنطقة *1000

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم مجموعة المفاهيم النظرية الخاصة بظاهرة الهجرة، من تعريفات شملت مفهوم الهجرة، وكذا الفرق بين المهاجر اللاجئ والنازح. وقد تم التطرق كذلك لأنواع الهجرة وأساليب تصنيفها ان كانت طوعية أو الزامية، او هجرة شرعية أو غير شرعية وغيرها. وقد تناول الفصل باستفاضة أسباب ودوافع الهجرة مركزا على النظامية منها، دون التعمق في الهجرة الشرعية أسبابها ودوافعها رغم ان الهجرتين تشتركان في الكثير من الجوانب.

وبما ان الهجرة تمس عادة دولتين أو أكثر، أو ما يعرف بدول المنشأ، المقصد ودول العبور، حيث أن الهجرة في الكثير من الأحيان لا تكون مباشرة وتمس مجموعة من الدول، كما هو الحال في حالات النزوح واللجوء والذي يكون بريا ويلمس حدود دولية مشتركة لعدة دول، تطرقنا الى الاثار المباشرة السلبية والايجابية على بلدان المنشأ والمقصد، ومدى استفادة كل منطقة من الهجرة وهذا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما تناولنا باستفاضة تأثير الهجرة على اقتصاديات الدول المرسلة والمستقبلة، وهذا على التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، وكذا معدلات الفقر. كما حاولنا تقييم تأثير الهجرة على سوق العمل والأجور خصوصا على البلدان المستقبلة بما ان اغلب المهاجرين اليها من اليد العاملة المؤهلة والبسيطة. وبما أن الهجرة ظاهرة ذات تأثير اقتصادي فقد قمنا بإدراج بعض النظريات والنماذج المفسرة للهجرة والمتداولة بكثرة في الادبيات الاقتصادية.

كما تم التطرق الى طرق قياس الهجرة ومصادر بياناتها، وكذا طرق حساب معدل الهجرة الكلية، معدل الهجرة الصافية، ومعدلات الهجرة الوافدة والخارجة والتي تعتبر من اهم المؤشرات المستخدمة لتحديد حجم الهجرة ومدى توسعها في منطقة ما.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للنمو الاقتصادي

تمهيد

تسعى الحكومات دائما الى تحقيق الرفاه الاقتصادي لمواطنيها بتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة وبذل المزيد من الجهود لتحسين المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها مؤشر النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي من الظواهر ذات الأهمية عند صناع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في جميع بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية منها.

وغالبا ما يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية في علم الاقتصاد، ويمكن اعتبارهما من العوامل الأساسية التي أدت لظهور معظم النظريات الاقتصادية، وأكثر ما ترتكز عليه الحكومات من اجل تحقيق اقتصاد مزدهر والمحافظة على استقراره، في الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، فمؤشر النمو الاقتصادي يعكس الحالة الاقتصادية للبلاد ويستدل به على بقية المؤشرات الاقتصادية عموما، فالتنمية اقتصادية لا تكتمل الا بتحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة للنمو الاقتصادي، فالمعيار الحقيقي والأساسي الذي يفرق بين تقدم الدول وتخلفها هو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعا يدل على أن الوضع المعيشي للأفراد لا بأس به وهم يعيشون في رفاهية.

وخلال دراستنا هذه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي من وجهة نظر مختلف المدارس والاقتصاديين، ويتضمن المبحث الثاني الإطار الفكري للنمو الاقتصادي، بينما نتطرق في المبحث الثالث إلى أهم النماذج التي تدخل في تفسير النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي أساسي في عملية التحليل الاقتصادي في الوقت الحالي، إذ يعتبر من أبرز المعايير من طرف الباحثين والاقتصاديون وحتى السياسيون في تحليل الوضعيات التنموية للدول وتحديد طبيعة السياسات المطبقة بها، وقد تنوعت مفاهيمه بتنوع واختلاف آراء المحللين والمفكرين، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان والبيئة التي يتواجدون بها وكذا الزمان الذي يعيشون فيه، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عموما.

المطلب الأول: مدخل الى النمو الاقتصادي

أولا. مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومصطلح النمو الاقتصادي جديد، ظهر بظهور الرأسمالية وما رافقها من انتاج صناعي كبير، بإدخال التقنية لعملية الإنتاج ماساهم في تراكم لرأس المال. أدت هذه التحولات الى تغيرات جوهرية للمجتمعات، من مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، الى مجتمعات حديثة بوسائل انتاج متطورة[1].

أما الاقتصادي سيمون كازنت المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 فقد عرف النمو النُمو الاقتصادي : "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، مستندة على التقنية المتقدمة والتكيف والأيديولوجي المطلوب [2]."

[1] روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص 9.

[2] Todaro & Smith "Economic Development 8th edition" p85, Addison Wesley 2003.

ومنه فيمكن أن نعتبر أن النمو الاقتصادي عملية أساسية في الاقتصادات المعاصرة، تعتمد على تطوير مختلف عوامل الإنتاج المرتبطة بالثورة الصناعية ، وصولا إلى الموارد المعدنية الجديدة الممثلة في (المناجم العميقة) والطاقة الممثلة في (الفحم والنفط والغاز والطاقة النووية ... الخ) وكذا التقدم التقني والتكنولوجي.

وعليه فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة في إجمالي الإنتاج حيث ترتبط المكاسب الإجمالية في الإنتاج بزيادة متوسط الإنتاجية الحدية، ما ينتج عنه زيادة الدخل، ويدفع المستهلكين الى الاستهلاك وشراء المزيد من السلع ما يؤدي الى جودة حياة أعلى، ما يرفع زيادة من أرباح الشركات ويزيد قيمة أسهمها المالية، ومنه زيادة استثماراتها، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، وهو ما يساهم في ورفع معدل دخل الأفراد وخفض معدلات البطالة.

ثانيا. خصائص النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي مجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

- أنه يحدث تلقائيا ولا يحتاج إلى تدخل الدولة.

- أنه لا يهتم بتوزيع عائد النمو دون الاهتمام لمن يستفيد من ثمار النمو.

- أنه يؤدي على المدى الطويل الى الرفاهية، وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصورة أكثر يسرا وسهولة

- أنه ذو طبيعة تراكمية، ويؤدي الى اتساع الفجوة بين الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع والمنخفض

[1] مولود كبير، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 89

-التشجيع على الاستثمار وتحقيق الأمن الوطني.

ثالثا.مفهوم الناتج الداخلي الخام:

"النمو الاقتصـــادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي (**Gross Domestic Product**) GDP، أو الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income) GNI، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوســـط نصـــيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].ويتألف الدخل القومي الإجمالي (GNI) من: نفقات الاستهلاك الشخصـي وإجمالي الاستثمارات الخاصـة ونفقات استهلاك الحكومة، صـافي الدخل من الأصول في الخارج (إيصالات الإيرادات الصافية) وإجمالي الصادرات من السلع والخدمات، بعد حسم مكونين: اجمالي الواردات من السلع والخدمات، وضريبة الأعمال غير المباشرة.

والدخل القومي الإجمالي شـــبيه بالناتج القومي الإجمالي (GNP)، غير أنه في قياس الناتج القومي الإجمالي لا تخصم الضرائب التجارية غير المباشرة.

ويعرف الناتج الداخلي الخام (GDP) على أنه مجموع قيم السـلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سـنة، واسـتنادا إلى هذا المفهوم نجد أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشـطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السـياسـية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية سـواء كانوا من المواطنين أو الأجانب[2].

---

[1] محمد عبد العزيز عجايمية، ايمان عطية ناصف " التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية" جامعة الإسكندرية (2000)، ص 51

[2] عفاف عبد الجبار سعيد و مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 ، ص106-107

ولناتج الداخلي الخام أنواع[1]:

أ. **الناتج الاســـمي:** هو مجموع الســـلع والخدمات، المنتجة خلال فترة محددة من الزمن ، مقيمة بالأسعار الجارية (أسعار نفس السنة)، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل الضرب للكميات المختلفة والأسعار الجارية المقابلة لهذه السلع والخدمات.

ب. **الناتج الحقيقي:** هو مجموع الســـلع والخدمات المنتجة خلال فترة محددة من الزمن ، مقيمة بأسـعار سـنة الأسـاس، أي بعد اسـتبعاد تأثيرات التغير في الأسـعار، ويمثل حاصـل قسـمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

الناتج الحقيقي= الناتج الاسمي / الرقم القياسي للأسعار.

رابعا. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يتعلق النمو الاقتصـادي في الأسـاس بعدد من المفاهيم ولعل أبرزها التنمية الاقتصـادية، فالنمو ظاهرة كمية، بينما التنمية ظاهرة نوعية تأخذ في الاعتبار تحولات المجتمع الديمغرافية والثقافية، والهياكل الاقتصادية المصاحبة للنمو المستدام.

ومع بروز المشـاكل التنموية قامت الأدبيات الاقتصـادية بالتوجه لتخصـيص الأولوية لدراسـة ومعالجة المعوقات والمشاكل التي أصبحت من أولويات الحكومات لنيل الثقة.

ولتحديد النموذج المناسـب لتحقيق التوازن وتقليل الانحرافات على المدى الطويل وفي المدى القصـير على التوالي، ظهرت العديد من النظريات، وتوصـلت انه لجعل النمو الاقتصـادي مسـتداما، يجب عدم

[1] عقبة عبد اللاوي، حسابات الناتج الوطني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر 2008 – 2009 ص 21

اهمال الجانب البشـــري، مع احداث التغيرات الملائمة في الهياكل الاقتصـــادية، ما يؤدي إلى التوزيع العادل بين الفئات الفقيرة والمتوسطة وتحسن نصيبها من الرفاهية الكلية للبلد[1].

كما يعتقد الكثرين ان مصـطلح النمو الاقتصـادي يرتبط بالدول المتقدمة كونها حققت تنمية اقتصـادية مستدامة، وتطورت في جميع المجالات من التعليم الى الصناعة وما صاحب هذا التطور من استخدام مميز للتكنولوجيا والمسـاهمة في رفع نسـبة الانتاج الى اضـعاف، بينما تعتبر التنمية فهي مصـطلحا مصاحبا للدول النامية ويهدف لمحاولة النهوض بها في مختلف المجالات، وعليه فالنمو شرط وعنصر اساسي لابد منه للتنمية والعكس صحيح.

ومنـه فنجد من الخطأ أن تعتبر عامـة النـاس اعتبـار بـأن التنميـة الاقتصـــــاديـة هي نفســـــها النمو الاقتصـــــادي، فالحقيقة غير ذلك تماما، فالنمو الاقتصـــــادي يختلف اختلافا جوهريا عن التنمية الاقتصـــادية وليس هو التنمية الاقتصـــادية، كما أن النمو الاقتصـــادي يعتبر عامل من عوامل التنمية الاقتصادية.

وفي الأخير فإن مفهوم التنمية الاقتصـــادية يأخذ مفهوما ومضـــمونا واســـعا وشـــاملا من مفهوم النمو الاقتصـادي، فهي لا يقصـد بها فقط مجرّد حدوث زيادة في الناتج والدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد في المجتمع بل يتضمن ذلك حدوث تغيرات جذرية في هياكل النشاط الاقتصادي وتطوير

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النُمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2012 – 2013، ص 16

وحداثة وسـائل الإنتاج، بالإضـافة إلى إحداث تغير في الهياكل الاجتماعية والثقافية للأفراد مع تغيير السلوك الاقتصادي المؤسساتي داخل المجتمع[1].

كما يمكن الاستنتاج بأن عملية التنمية الاقتصادية تتميّز بـــ[2] :

– تعتبر التنمية تعبير شامل فبالاضافة الى الجانب الاقتصادي، فهي تشمل كذلك الجانب الثقافي ،السياسي ،الاجتماعي وحتى الأخلاقي، وبالتالي فإنّ التنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى أضعاف دور المعرفة العلمية.

– حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، محققا لفترة طويلة من الزمن، وهذا ما يبيّن بأن عملية التنمية ذات أهداف طويلة الأجل.

– حدوث عدالة في توزيع الدخل خصوصا للفقراء، فبالرغم من تحقيق مستويات عالية من معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول، إلاّ أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر.

وفيما يلي سيتم إدراج جدول مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية واوجه الاختلاف والتشابه بينهما.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ض 17 – 18.

[2] Jacque Brasseul, 1993, « Introduction à l'économie du développement », Armond Colin édition, Paris, p 13.

جدول 1.2 يوضح مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهومها يشير إلى الزيادة السريعة ذات الأثر التراكمي، في فترة زمنية محدودة، والتي تمس جميع جوانب الحياة
يحدث النمو عن طريق التحول التدريجي البطئ	تحتاج التنمية إلى دفعة قوية للخروج من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	التنمية تطلق على البلاد والمجتمعات وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

المصدر: مداخلة "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية" لصليحة مقاوسي وهند جمعوني

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي:

بما أن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية فهذا يعني انه يمكن قياسه ويعبر عنه دوما بمعدل النمو الاقتصادي وهو المعدّل خلال السنة الذي يزيد فيه دخل قطاع صناعيّ معين أو دولة ما، ويُعرَّف أيضا بأنّه مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة متنوعة، من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة من عام إلى آخر.[1]

أولا. معدل النمو الاقتصادي:

ومن خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي فهو يمثل "حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي:

$$GE= (GDP_2-GDP_1) X 100/ GDP_1$$

حيث:

GE: معدل النمو الاقتصادي.

GDP_1: الناتج الخلي الخام للسنة السابقة.

GDP_2: الناتج الداخلي الخام للسنة الحالية.

[1] موقع Investopedia : « economic growth » by JIM CHAPPELOW تم زيارة الموقع يوم 30 أفريل 2022 .

ويكون هذا المعدل اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (اسمي أو حقيقي)، وعليه يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني ما يؤدي الى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي أنه يحقق التالي[1] :

-حدوث زيادة الناتج المحلي الخام مؤديّة إلى زيادة دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابدّ وأن يفوق معدّل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في البلد بحسب المعادلة التالية:

معدلّ النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

-زيادة حقيقية لا نقدية سواء على مستوى دخل الفرد أو دخل الدولة فلا بدّ من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بدّ من استبعاد معدل التضخم وعليه فإنّ:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد الحقيقي – معدل التضخم

أما معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي فهو:

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي – معدل نمو السكان

ومنه فمقياس التقدم هو النمو الاقتصادي، على أن يكون معدل نمو السكان أقل من نمو الناتج الوطني ، فإذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان فالنمو الاقتصادي في هذه الحالة غير مؤثر ، بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني، فعند إذ نقول أن النُّمو في حالة تراجع.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية "، الدار الجامعية للطبع والنشر، اسكندرية، مصر، 2000، ص 11.

استنادا لما سبق يمكن القول ان النمو الاقتصادي يظهر جليا في:

- ارتفاع الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام
- أن تكون الزيادة متواصلة ليست مؤقتة، ما يحقق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ثانيا.طرق قياس النمو الاقتصادي:

ورغم وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، وباعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1. **المعدلات النقدية للنمو:** بعد تحويل المنتجات العينية الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، تحتسب المعدلات النقدية للنمو وهذا بالاستناد الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي ، ولهذه الطريقة الكثير من التحفظات التي سببها في الغالب سوء التقدير، كإغفال أثر التضخم، أو نسب التحويل بين مختلف العملات، غير أنه أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خصوصا إذا اخذت جميع العوامل بعين الاعتبار، وهناك سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تتبعه وتعمل به جميع دول العالم، مما يسهل

[1] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص: 44

التعامل مع البيانات الاقتصـــادية المنشــورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يتم قياس الاقتصـاد الوطني باستخدام العملات المحلية، حيث تنشر سنويا البيانات الخاصة به، وعليه يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- **معدلات النمو بالأســـعار الثابتة:** لا تعبر الأســـعار الجارية عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج أو الدخل، ولذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة ولكن بتقديرها بالأسعار الثابتة، وهذا بعد إزالة أثر التضخم، بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأســـعار الدولية:** في الدراســـات الاقتصـــادية الدولية المقارنة، ونظرا لاختلاف العملات النقدية من دولة الى أخرى واختلاف أسعار تحويل العملات من دولة الى أخرى، لا تستخدم العملات المحلية، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضـــخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2. **المعدلات العينية للنمو:** بســـبب الارتفاع الكبير لمعدلات ازدياد الســـكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، يستحسن استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصـادي وتربطها بمعدلات النمو السـكاني، ونظرا لأن اسـتخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات غير دقيق تماما، كان من المستحسن استخدام بعض المقاييس

العينية للتعبير عن النمو الاقتصـادي، مثلا: نصـيب الفرد، طول الطريق العامة، وعدد الأطباء لكل نسمة.

3. **مقارنة القوة الشـرائية** عند نشـر التقارير الخاصـة بالنمو الاقتصـادي المقارن لبلدان العالم من المنظمات والهيئات الدولية ، يتم استخدام مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي، واسـتنادا لهذا المقياس يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف ، غير أن للمقياس عيوب فهو يربط بطريقة تعسـفية بين قوة الاقتصـاد ومعدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضـطرب فيه قيمة أغلب العملات في أسـواق النقد الدولية، فهذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصـاديات الدول النامية حسب خبراء صـندوق النقد الدولي ، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشـرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السـلع والخدمات التي يحصـل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في باقي البلدان).

ثالثا. المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي:

يرتبط النمو الاقتصادي بجملة من المحددات والمتمثلة في عوامل الإنتاج، متمثلة أساسا في راس المال المادي، راس المال البشري، الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي.

1. <u>رأس المال</u>: يجمع بين البنى التحتية وما تحويه من تثبيتات وتجهيزات، وكذا مختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة، على ان تكون موجهة للاستعمال في الانتاج، ويتراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الانتاجية) كادخار من أجل تعويض رأس المال المستهلك في العملية الانتاجية بالإضافة الى الاستثمار في رأس مال جديد[1]. كما يمكن أن يساعد معدل

[1] Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la Croissance Endogène, Edition Dunod, Paris, 2000, P165.

المدخرات الأعلى في تمويل المزيد من الاستثمار الرأسمالي المادي، وهو ما يشير اليه نموذج هارود– دومار، إلى أن معدل المدخرات الأعلى يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما يمكن استخدام معدل ادخار أعلى لتمويل التعليم والتدريب. وهذا يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي تساهم في زيادة قوة العمل المنتجة.

2. رأس المال المادي:

هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى .فإلى جانب المدخرات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من الخارج، يمكن زيادة كمية رأس المال المادي عن طريق سياسة الاستثمار الحكومية والاستثمار المحلي الخاص. وعلى نفس القدر من الأهمية يمكن زيادة رأس المال المادي من خلال البحث والتطوير، والوصول إلى التكنولوجيا وتحسين التدريب المهني.

3. رأس المال البشري:

يمثل جملة القدرات، المعارف، المواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد والتي تساهم في العملية الانتاجية وتعتبر من متطلباتها الأساسية، فأغلب الاقتصاديين أكدوا على أهمية هذا العامل، خاصة بعدما تبين أنه يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي، مما أدى الى الاهتمام به أكثر من خلال الرفع من مستوى التعليم ومضاعفة الجهود في هدا الإطار.

يعدُّ حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصه بالعمل.

4. **الموارد الطبيعية:**

جميع الموارد الطبيعيّة الموجودة على سطح الأرض أو داخلها، كالنباتات النامية على سطح الارض، والثورة السمكية والموارد المائيّة، وغيرها، ويدخل في هذه التصنيف المناظر الطبيعة، أما الموارد الجوفية فهي الموجودة داخل باطن الأرض، وتشمل الغاز، النفط، المعادن. وتختلف الموارد الطبيعيّة بين الدول بناءً على ظروفها البيئيّة والمناخيّة، وترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة؛ حيث أن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي؛ لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، حيث إن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها. كما أن توفر بلد ما على مناظر طبيعية خلابة مستغلة في مجال السياحة سيساهم ولا شك في زيادة النمو حيث تعتمد دول كثيرة على مجال السياحة كمجال أساسي للنمو الاقتصادي لها.

ويسمي جيفري ساكس في "نهاية الفقر" هذا العامل "ازدهار الموارد" [1]ويعطي مثالا انه لا يزال بإمكان بلد ما أن يتمتع بنمو اقتصادي بموارد طبيعية متواضعة شريطة أن يتمكن من الحصول عليها بكفاءة

[1] Sachs, Jeffrey D. The end of poverty: Economic possibilities for our time. Penguin, 2006.

من الخارج؛ أي من خلال التجارة. حيث تمتلك سنغافورة وهونج كونج واليابان موارد طبيعية قليلة نسبيًا، لكنها نمت إلى اقتصادات متقدمة. أو يمكن زيادة الأرض بكمية متواضعة من خلال استصلاحها من البحر كما هو الحال في سنغافورة وهونغ كونغ. كما يمكن جعل قطعة الأرض أكثر إنتاجية (زيادة الجودة) عن طريق الري، وتكنولوجيا الزراعة المحسنة والتخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي.

5. التقدم التقني والتكنولوجي:

يمكن أن تحسن طرق الإنتاج الجديدة من جودة السلع وأن تقلل من تكلفة الإنتاج. على سبيل المثال، يمكن لتقنية إنتاج جديدة أن تنتج خرسانة أقوى بمعدل أسرع وبتكلفة إنتاج أقل. بفضل هذه التقنية، يمكن تشييد مبان أفضل بتكاليف أقل. وتسمح التكنولوجيا أيضًا للدولة بدمج الموارد لإنتاج سلع جديدة أو المزيد من المنتجات ذات القيمة المضافة. وبالتالي، فإن تحسين تكنولوجيا الإنتاج يسمح للبلد بتوسيع production possibility frontier حدود إمكانية الإنتاج، فمثلا مع العرض الحالي للموارد ، يمكن للهاتف الخلوي والوصول إلى الإنترنت والفاكس تحسين القدرة على جمع المعلومات الآنية التي يمكن أن تحسن الإنتاجية. كأن تساعد مثلا تنبؤات الطقس الدقيقة المزارعين على اتخاذ قرارات مهمة بشأن بذر البذور وزرعها وحصادها وتخزينها. وبالتالي، يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة المنتجات الزراعية. كما يسمح الوصول إلى الإنترنت الاستفادة من نظام نقل موثوق به وغير مكلف ماديا لكي يصبح طريقة موثوقة وقليلة التكاليف لتحصيل المدفوعات عبر الإنترنت، للشركات المغامرة بتوسيع أسواقها في الخارج وزيادة الإنتاج بشكل فعال.

المبحث الثاني: الإطار الفكري للنمو الاقتصادي

ارتبط مصطلح النمو الاقتصادي بظهور الرأسمالية وإنتاجها الصناعي، وما تزامن معها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال ما أدى إلى تحولات جوهرية لوضعية أغلب المجتمعات، وجعل النمو الاقتصادي محور اهتمام العديد من الاقتصاديين، وقد تعددت النظريات الاقتصادية والمدارس المفسرة للنمو الاقتصادي، وفيما يلي أهم النظريات والمدارس الاقتصادية:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين

تعتبر النظرية الكلاسيكية أو النظرية الاقتصادية الكلاسيكية مصطلحا واسع الانتشار وضاربا في القدم، وقد كانت المدرسة الفكرية المهيمنة على الاقتصاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية، كما يعتبر الاقتصادي آدم سميث رائد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ونجد كذلك من بين المساهمين البارزين في هذه النظرية وأعلامها ديفيد ريكاردو وثوماس مالتوس وآن روبرت جاك تورجو وجون ستيوارت ميل وغيرهم، وتعد الديمقراطية وتطورات السوق الرأسمالي أساس للاقتصاد الكلاسيكي.

أولا. أسس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على المبادئ التالية[1]:

- سياسة الحرية الاقتصادية أي ضرورة وجود الحرية الفردية والبعد عن التدخل الحكومي في الاقتصاد. والدولة تتدخل في حدود ضيقة في الإنتاج والتوزيع .

[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، الطبعة1 ، مكتبة الاشعاع ، الإسكندرية ،2001،

- قانون ساي للأسواق نسبة الى جون باتيست ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب المساو له وعلى المنتجين الزيادة في الإنتاج لأنهم سيجدون الطلب الذي يمتص تلك الزيادة
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ولا توجد بطالة إجبارية في المجتمع وإ ن وجدت قد تكون اختيارية أو موسمية. فبالاعتماد على قانون ساي للأسواق فإن زيادة الإنتاج ستؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار وزيادة تشغيل العمال إلى أن يصل الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل ويستمر بها.
- سيادة المنافسة الكاملة بالأسواق حيث تسعى كل المشاريع إلى تعظيم أربحاها الكلية بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن.
- النقود حيادية لا تنتج أي ثروة ولا تطلب لذاتها وماهي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم.

ثانيا. تحليل المدرسة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

اعتمد الرواد الكلاسيك على أن: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، عبارة عن عوامل لدالة الإنتاج، حيث أن التغير في إحدى العوامل يؤدي إلى التغير في سلسلة الإنتاج كاملة، ومنه التغيير في معدلات النمو. وبالنسبة الموارد الطبيعية فاعتبرت ثابتة، أما بقية العوامل فهي متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم. حيث أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي في عملية الإنتاج، أما الاستثمار فيعتبر عملية أساسية لتكوين رأس المال والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتركم الرأسمالي .

وحسبهم هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، فتزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان ما يعتبر تناسبا طرديا، وأن هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ

أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض، ما يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال[1]

ثالثا.عيوب ونقائص النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

تم توجيه عدة انتقادات للمدرسة الكلاسيكية ومن أهمها:

-التركيز الكبير لهذه النظرية على أصحاب رأس المال مع اهمال الطبقة المتوسطة واقصاء الطبقة الفقيرة، مما أدى الى زيادة الفارق بين طبقات المجتمع وكذا تسجيل التركيز على القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

-نظرة المدرسة التشاؤمية والتي أدت حتما الكساد حيث ان أغلب الدول المتقدمة لم تصل ابدا الى حالة الكساد الدائم.

-مقاربتها الخاطئة للأجور والارباح: حيث باعتماد النظرية لهذه المقاربة لم تصل الأجور الى مستوى الكفاية بالنسبة للفرد

-عدم إعطاء الاهتمام اللازم للتطور التكنولوجي.

- عدم واقعية مفهوم النمو الاقتصادي: حيث افترض الكلاسيكيون حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر، والواقع ان هذا التفسير يعد مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[2]

[1] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2013

[2] عبلة عبد الحميد بخاري " التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية" الجزء الثالث ص 34 و 35

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين

يعتبر الاقتصادي الشهير **جون مينارد كينز** مؤسس النظرية الكينزية وقد برزت أفكاره في كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" وقد قامت هذه النظرية على مبدأين اثنين وهما الطلب الفعال وتفضيل السيولة، كما نجد من بين رواد النظرية الكينزية كذلك هارود ودومار، اللذان حاولا البحث عن إيجاد صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، من خلال الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، ويعتبر هارود من بين الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال النمو الاقتصادي وجاء بعده مباشرة دومار والذي يعمل في الاتجاه وتوصل الى نفس النتائج تقريبا التي توصل لها هارود.

وقد عرفت أطروحات كينز تأثرا كبيرا بالسياق العام لنشأتها، متأثرة بأجواء الأزمة العالمية لسنة 1929، التي تميزت آنذاك بحالة من الركود والكساد، حيث انتقد حينها كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب، مؤكدا بأن مستوى الطلب يمكنه الحدوث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس حتما عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض عكس ما جاء في النظرية الكلاسيكية، وقد أكد كينز أن انخفاض الطلب هو أساس المشكلة الرأسمالية.[1]

أولا. أسس النظرية الكينزية:

[1] ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية– تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ، الجزائر، السنة الجامعية 2012–2013 ، ص 90

– إعادة الاعتبار للتحليل الكلي: من خلال التركيز على العلاقة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار وهو ما يعتبر أساس الاقتصاد الموسع الحديث ونهاية مبدأ الحرية الاقتصادية المعمول بها عند الكلاسيك.

– تقوم النظرية الكينزية أساسا على فكرة أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة عدم التوازن لفترة طويلة، ولذلك تدعو نظرية جون مينار كينز إلى ضرورة تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي من أجل زيادة النمو والحد من البطالة.

– الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو: من خلال الاهتمام أكثر بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال قصيرة المدى، وتم التوصل الى حدوث توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق وذلك حالة تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[1]

وقد عاد الاهتمام مرة ثانية بالنظرية الكينزية عند حدوث الأزمة الاقتصادية الأخيرة ما بين سنتي 2008 و2013، نظرا لتشابهها الكبير مع الأزمة التي شهدها العالم خلال فترة الثلاثينات والمتمثلة في: الانخفاض الكبير في الناتج الإجمالي المحلي واستمرار الركود لفترة طويلة نسبيا وكذا بقاء عائدات السندات منخفضة بالرغم من رفع الاقتراض الحكومي، وهو ما يدل على عدم تسبب الاقتراض في المزاحمة الاقتصادية[2].

ثانيا. عيوب ونقائص النظرية الاقتصادية الكينزية:

[1] ولد عمري عبد الباسط اسهام التعليم في النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013) –، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2015–2016 ،ص 27

[2] ما هي النظرية الكينزية في الاقتصاد؟ الموقع الالكتروني أرقام https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/507877 تم زيارته في 20/02/07

– دعم النظرية لضخ الأموال وإنفاق الحكومة على المشاريع المختلفة لتحقيق فوائد يصعب خفضها بعد الركود.

– توقف الأفراد عن الانفاق نتيجة انخفاض الضرائب المصاحب للإنفاق الحكومي حتى وإن كان شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق، كما يقومون يدخرون لاعتقادهم أن الضرائب سترتفع مرة أخرى.

ثالثا. التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي:

يشير الاقتصاد المفتوح إلى اقتصاد يمكن فيه للأشخاص والشركات التجارة بحرية في السلع والخدمات مع البلدان الأخرى. هناك العديد من الفوائد للاقتصاد المفتوح. في الاقتصاد المفتوح، يكون الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة. هناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي. النهج الأكثر شيوعًا هو نهج الإنفاق الذي يقسم الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستهلاك المنزلي (C) والاستثمار (I) والمشتريات الحكومية (G) وصافي الصادرات(NX)

وبالتالي، يمكنك التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + NX$$

C = الاستهلاك ويشير إلى الإنفاق الأسري على السلع والخدمات المختلفة. والسلع من ثلاثة أنواع: السلع غير المعمرة (مثل الطعام والملابس)، والسلع المعمرة (مثل السيارات والثلاجات) والخدمات

I = يشير الاستثمار ، التي يتم شراؤها لإنتاج السلع الاستهلاكية بشكل أساسي في الاقتصاد ، تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار لا يشمل شراء الأسهم والسندات،

G = الانفاق الحكومي وهي السلع والخدمات المتنوعة التي تشتريها الحكومات المركزية والولائية والمحلية

NX = صافي الصادرات هو الفرق بين الصادرات والواردات. وهو الفرق بين قيمة السلع والخدمات المصدرة إلى بقية العالم وقيمة السلع والخدمات المستوردة من بقية العالم.

وبالتالي، فإن الدخل القومي هو مجموع الدخل الذي يكتسبه سكان بلد ما من خلال مساهمتهم في عملية الإنتاج. ولا يشمل الدخل المكتسب داخل الأراضي المحلية لبلد ما فحسب، بل يشمل أيضًا أي دخل مكتسب في الخارج.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

كانت بداية ظهور النظرية النيوكلاسيكية خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر، والتي تقوم أساسا على مبدأ إمكانية استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث ركود ومن أبرز روادها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، ومن أهم أفكار هذه النظرية نذكر ما يلي:

أولا. أسس النظرية النيوكلاسيكية:

-استقلالية معدل النمو الديمغرافي عن النمو الاقتصادي.

-تتمثل قوة النمو الاقتصادي في التطور التكنولوجي ومنافسته لرأس المال المتراكم مما ينفي حدوث الركود ويكون قادرا على التجديد والابتكار.

-النُّمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة، وذات تأثير إيجابي متبادل، فنمو أي قطاع يؤدي حتما إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

ثانيا. النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية[1] الحديثة أن النمو الاقتصادي عملية متكاملة مترابطة، و متوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث أن نمو قطاع معين يدفع بقية القطاعات الأخرى للنمو، وهذا ما أسس لفكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية Economies External ، حيث ان نمو الناتج القومي يؤدي لا محالة إلى نمو فئات الدخل المختلفة من ناحية الأجور والأرباح.

ويعتمد النمو الاقتصادي على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج ممثلة في العمل، الموارد الطبيعية أو ما يعرف بالأرض، رأس المال المادي، التنظيم والتكنولوجيا، فبالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين حجم القوى العاملة والتغيرات السكانية مع التأكيد على أهمية أن يناسب حجم الموارد الطبيعية المتاحة مع الزيادة السكانية أو في القوى العاملة على وجه الخصوص.

أما بالنسبة لرأس المال فاعتبره رواد هذه المدرسة محصلة عملية النمو الناتجة عن التفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التراكم الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، والتي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة، ومنه زيادة الاستثمار، ما يؤدي الى تضاعف وزيادة الإنتاج، وهو ما الهدف الرئيسي وهو النمو الاقتصادي، مع التنويه إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات. ويعتبر النيوكلاسيك عملية الادخار عادة راسخة في الدول التي تريد أن تشق طريقها نحو التقدم، لتصبح بذلك عملية الاستثمار والنمو عملية آلية، ويشدد النيوكلاسيك على أهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه،

فالنمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

ثالثا. عيوب ونقائص النظرية النيوكلاسيكية:

- اعتماد هذه المدرسة على الجوانب الاقتصادية فقط لتحقيق النمو والتنمية دون الأخذ بعين الاعتبار بقية الجوانب الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

- تعتبر بأن التنمية تكون تدريجيا عكس بقية المدارس.

-تهتم بالمشكلات الاقتصادية على المدى القصير دون النظر لما يمكن وقوعه على المدى الطويل.

-تفترض أن حرية التجارة الخارجية غير سهلة التطبيق بوجود تخل حكومي وحواجز تجارية خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.[1]

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي عند النقديين

قامت هذه النظرية بناء على معارضتها للنظريات الكينزية التي كانت مهيمنة خلال سنوات الخمسينات وانتقدت مختلف السياسات العمومية المنبثقة عنها معتبرة إياها غير فعالة وغير قادرة على التأثير في النمو، ويعتبر الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان أهم منظري النظرية النقودية، حيث أمضى حياته في

[1] بدراوي شهيناز، دراسة قياسية لتأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980 – 2012، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2014 – 2015، ص 58

الدفاع عن المذهب الليبرالي والأسواق الحرة عبر العالم ومروجا للأفكار الليبرالية عن طريق محاضراته وبرنامجه التلفزيوني الشهير "حرية الاختيار"، الذي كان يذاع في عدة بلدان، وتظهر نظريته النقدية في الكتاب الذي ألفه رفقة الباحثة أنا شوارتز، بعنوان "التاريخ النقدي للولايات المتحدة" وطورها لاحقا في كتابات أخرى مثل "النقود: النظرية الكمية" و "الثورة المضادة في النظري النقدية" ويعتبر ميلتون فريدمان أول من استخدم وصاغ كلمة "النقد" (Monetarism).

وقد كان لأفكار ميلتون فريدمان ونظرياته تأثير كبير على رجال السياسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، مما جعل الرئيس الأسبق رونالد ريغان يعينه مستشارا اقتصاديا، وتمت ترجمة أفكاره على أرض الواقع من طرف مارغريت تاتشر في المملكة المتحدة، وكذا الديكتاتورية العسكرية في الشيلي في عهد أوغستو بينوشيه، وقد توجت جهود هذا الاقتصادي الكبير بحصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976، نظير اسهاماته الكبيرة في مجالات تحليل الاستهلاك والنظرية النقدية، وبرهنته على درجة تعقيد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار[1].

أولا. أسس النظرية النقدية:

-حصر دور الدولة في سن القوانين والتشريعات والسهر على احترامها دون التدخل في الاقتصاد.

- مرونة أسعار الصرف عوضا عن أسعار الصرف الثابتة، والتي تحدد في أسواق الصرف بكامل الحرية وعدم خضوعها لاتفاقيات الدول.

-العمل على استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات.

[1] موقع الجزيرة نت الاخباري https://www.aljazeera.net/encyclopedia مقال: ميلتون فريدمان، تم زيارة الموقع في 2024/02/08

-معارضة التدخل في سير الأسواق كفرض الأسعار مثلا، بما فيها سعر العمل من خلال فرض حد أدنى للأجور.

ثانيا. التحليل النقدي للنمو الاقتصادي:

نجد أن المدرسة النقدية قامت بإحياء النظرية الكمية حول النقود مرة أخرى، وتفرض أن السبب الوحيد لارتفاع الأسعار وحدوث ظاهرة التضخم هو زيادة الكتلة النقدية، وعليه أكد ميلتون فريدمان أن السياسة النقدية التي ترمي الى تحفيز النقود هي سياسة تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهي سياسة غير فعالة في عرض النقود له تأثيرات عديدة على الناتج القومي في المدى القصير وكذا على مستوى الأسعار على مدى فترات أطول، واقترح فريدمان على ضوء ذلك، خفض الكتلة النقدية ورفع أسعار الفائدة للتخلص من التضخم، معتبرا هذا الأخير آفة مضرة بالاقتصاد على المدى الطويل، حيث كان من بين رجال الاقتصاد الأوائل الذين دعوا إلى العمل على استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات من أجل الحيلولة دون لجوء هذه الأخيرة إلى التضخم كوسيلة لتمويل برامجها وتحقيق أغراضها الانتخابية. كما أنه ورغم معارضته لوجود الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلا أنه في نفس الوقت فقد دافع فريدمان عن سياسة البنك المركزي التي تهدف إلى الحفاظ على نمو المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع نمو الإنتاجية والطلب على السلع.

وقد كان تفسير فريدمان لظاهرة "الركود التضخمي" التي عرفتها أغلب الاقتصاديات الغربية خلال فترة السبعينات وبالضبط بعد أزمتي النفط سنتي 1973 و1979، على أنه (نمو بطيء مصحوب بتضخم قوي)، فلا يمكن إنعاش الاستثمار والنمو من خلال تخفيض أسعار الفائدة فقط بل يجب محاربة التضخم لتأثيره السلبي الكبير على الاقتصاد.

وقد اقترح فريدمان في هذا الإطار قاعدة نقدية، سيمت قاعدة فريدمان، من خلال رفع المعروض النقدي تلقائيا بنسبة مئوية ثابتة في السنة، وتحدد عن طريق الكمبيوتر دون تدخل البنك الاحتياطي المركزي، مما يمكن الأعمال التجارية من توقع جميع التغييرات الحاصلة في المعروض النقدي.

ونجد أن نظرية العملة الكمية ربطت بين التضخم والنمو الاقتصادي بالمساواة بين إجمالي المبلغ المنفق في الاقتصاد مع المبلغ الإجمالي للأموال الموجودة، وتم تعريف هذه النطرية من خلال معادلة سرعة تداول النقود المعروفة بـ"معادلة فيشر" المعرفة كما يلي[1]:

بحيث ينطلق في فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع و الخدمات، و كلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا أكثر ، فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في اطار المعاملات ، و حسب Fisher يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود كما يلي:

$$M\,V = P\,T$$

M كمية النقود **v** سرعة تداول النقود

T حجم المعاملات **P** مستوى السعر العام

من معادلة التبادل لفيشر يمكننا استنتاج العلاقة بين كمية النقود ومستويات الأسعار، أي أن كل زيادة في المعروض النقدي سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى الأسعار في حالة ثبات الناتج الحقيقي.

ومنه توجد علاقة ترابطية موجبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار (كلما ارتفع الأول زاد الثاني والعكس بالعكس). وتفترض هذه المعادلة أن سرعة دوران النقود تتحدد تبعا لعادات المجتمع في الإنفاق بغض النظر عن كمية النقود المعروضة، وبالتالي تبقى شبه ثابتة ولا تتغير إلا ببط ونفس الأمر ينطبق

[1] براهيم ق.., & نور الدين م، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقاربة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر2012-1990). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2016 , 2(1), 27

على حجم المبادلات، حيث يرى فيشر أنه لا يتأثر بكمية النقود. وفي الأخير فالسياسة النقدية أكثر قدرة وفعالية في التأثير على الناتج الداخلي الخام وخلق النمو الاقتصادي.

ثالثا. الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية:

توجد مجموعة من الانتقادات موجهة للنظرية النقدية، نذكر منها[1]:

– العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ليست بسيطة وكمية النقود ليست الوحيدة المؤثرة على مستوى الأسعار. كما أن الأسعار قد تكون هي المتغير المستقل الذي يترتب عليه حدوث تغير في كمية النقود كمتغير تابع– .تعتبر نظرية كمية النقود نظرية ساكنة وليست ديناميكية وتنطبق على الاقتصاد الساكن، إلا أن الواقع أثبت أن المتغيرات الاقتصادية تتغير وبالتالي لا يمكن استخدام هذه النظرية في دراسة التقلبات الاقتصادية.

– سرعة تداول النقود ليست ثابتة ففي حالة التضخم تتدهور القدرة الشرائية للنقود، وهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق.

– فرضية التشغيل الكامل لا يمكن أن تتحقق في الواقع وهناك دائما حالات عاطلة عن العمل.

– لم تهتم النظرية بوظائف النقود الأخرى كمخزن للنقود ووسيلة لتسديد المدفوعات الآجلة.

– افترضت النظرية أن الزيادة بنسبة معينة في كمية النقود تؤدي إلى الزيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، والواقع أثبت عكس ذلك فقد تزيد الدولة من كمية النقود المصدرة وتذهب هذه الزيادة إلى الاحتفاظ بالنقود ولا ترتفع الأسعار.

[1] معزوز سامية، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، 2022

- لم تأخذ نظرية كمية النقود بالاعتبار سعر الفائدة ودوره في الاقتصاد، حيث أكد جون روبنسون على أن التغيرات في كمية النقود تعود إلى تأثير سعر الفائدة، حيث بزيادة كمية النقود ينخفض سعر الفائدة ويزداد الطلب على الاستثمار ، وعند التخفيض في كمية النقود يرتفع سعر الفائدة فينخفض الطلب على الاستثمار ويحصل الركود وتنخفض الأسعار.

المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي

ظهرت نظرية النمو الداخلي (Exogenous Growth Theory) أو ما يسمى بالنظرية الحديثة للنمو وذلك بالنظر الى النظرية الكلاسيكية حيث ليس للاقتصاديات أي خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، فتتوجه جميع الاقتصاديات نحو النمو الصفري، مما جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في تقديم تفسير مقبول لتفاوت النمو الاقتصادي الذي عرفه العالم، وتباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة.[1]

ومن أهم رواد هذه المدرسة، نذكر بول رومير (Paul Romer) الذي كان من أوائل الذين حاولوا إيجاد تفسير داخلي للنمو الاقتصادي للدول سنة 1986، ثم ظهر بعده روبيرت لوكاس Robert Lucas سنة 1988 وروبيرت بارو Robert Barro سنة 1991 وغيرهم.

أولا. أسس نظرية النمو الداخلي:

تستند نظرية النمو الداخلي إلى أن الاختراعات والابتكارات الجديدة تتم استجابة للحوافز الاقتصادية والرغبة في تحقيق الربح، وليست هبة من الطبيعة أو عملية خارجية تتم من جانب أفراد لا علاقة لهم بالعملية الإنتاجية. أضافت النظرية أيضا أن القوة العاملة المتعلمة والمدربة جيدا (رأس المال البشري)

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 53

تسهم بدور خاص في تحديد معدل الاختراع التقني وبدور حاسم في تحديد معدل النمو طويل الأجل. ولقد بدأت العديد من الدول خاصة المتقدمة منها في استخدام المعرفة في توليد ابتكارات جديدة والتي تنعكس على إنتاجها الاقتصادي من خلال ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة دورا رئيسيا في تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في النشاط الاقتصادي وفي توسعه، وفي ما ينتجه، وفي ما يلبيه من احتياجات، وما يوفره من خدمات ومن ثم ما يحققه من منافع وعوائد للأفراد والمجتمع وبالتالي تطوره ونموه.[1]

ثانيا. تحليل نظرية النمو الداخلي للنمو الاقتصادي:

تنطلق هذه النظرية من فرضية أن النمو الاقتصادي مستمر، ويتحدد من عملية الإنتاج في حد ذاتها وليس من خارجها، ولم تقدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين مجموعة الدول التي لها نفس المستوى التقني، وتفترض كذلك أن زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري، مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية، كما تعتبر النظرية أن رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتراكمه هو وسيلة تحقيق النمو. ويعتبر Lucas أن النمو الاقتصادي يرتكز على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري، بينما Romer يرى أن أساس النمو الاقتصادي هو الاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة بالإضافة إلى أن السوق الحرة تؤدي إلى المستوى الأمثل تؤدي إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، أي الاعتماد على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير.

[1] طارق خ.، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية, 5(1)، 2012، 231-246

ثالثا. سلبيات ونقائص نظرية النمو الداخلي:

– ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة[1].

- أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، حيث نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات[2].

[1] مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص 81

[2] ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية "تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 ، ص 15

المبحث الثالث: أهم نماذج النمو الاقتصادي

يمكن تعريف نموذج الاقتصادي على أنه توليفة مكونة من رأس المال، والمواد الخام، والزيادة في أعداد وجودة القوى العاملة، وكذا الأدوات المتوفرة لديهم لاستخدامها والعمل بها لزيادة الإنتاج الاقتصادي، وبعبارة أدق فنموذج النمو الاقتصادي عبارة عن دالة للقوى العاملة، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا، وفيما يلي أهم نماذج النمو الاقتصادي للمدراس الاقتصادية التي تطرقنا لها في المبحث السابق.

المطلب الأول: نماذج النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

قام كل من الاقتصادي البريطاني "روي هارود" والأمريكي "إيفري دومار" بتطوير نموذج خاص بكل منهما، وتم فيما بعد دمج النموذجين باسم نموذج هارود– دومار الذي تم تطويره خلال سنوات الأربعينيات وأصبح من أشهر نماذج المدرسة الكينزية ومن أكثرها شيوعا، وقد مهد هذا النموذج الطريق لبقية الباحثين الأخرين لتطوير نماذج أخرى للنمو الاقتصادي أهمها نموذج سولو وسولو سوان وغيرهم.

أولا. نموذج هارود–دومار"_Harrod-Domar ":

يعتمد نموذج النمو الاقتصادي عند هارود–دومار على محددين رئيسيين للنمو وهما الادخار والاستثمار، وقد عمل هذا النموذج تقديم تفسير كيفية حدوث النمو، واستمراره في المستقبل، وكذا الأشياء التي يجب على الحكومات القيام بها للحصول على النتائج المقترحة من طرف هذا النموذج.

ثانيا. فرضيات نموذج هارود–دومار: اعتمد هذا النموذج على عدة فرضيات نذكر منها:

- يكون الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية، أي عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- يتحقق تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.

- الوصول الى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل، من خلال تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار.

- ثبات كل من الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

- وجود نمط واحد لإنتاج السلع (فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية).

- الاعتماد في حسابات الدخل والاستثمار على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد المحدد بمستوى الادخار الكلي[1]

وقد توصلا العالمان هرود ورومار إلى نتيجة مفادها أن معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي يتناسب طرديا مع معدل الادخار، وقد وضعا نموذجهما بالإعتماد على ما يلي:

1. **الإدخار (S):** ويمثل نسبة من الدخل ودالته معرفة كالتالي: $\mathbf{S_t = s\ (Y_t)}$

حيث:

- $\mathbf{S_t}$: الادخار في فترة زمينة معينة **t**
- **s** : الميل الحدي للادخار **(0<s<1)**.
- $\mathbf{Y_t}$: هو الدخل في فترة زمينة معينة **t**

2. **الاستثمار (I):** وهو يمثل دالة للتغير في مستوى الدخل، حيث يفترض أن:

[1] ميشيل ب تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 126

الاستثمار في فترة زمنية (**t**) يساوي معدل الادخار من الناتج المحلي (**v**) وهو ثابت موجب مضروب في التغير في الدخل في الفترة الزمنية (**t_1**) أي معدل التغير في الدخل : $\frac{\Delta Y}{Y}$. وعليه تكون دالة الاستثمار معرفة رياضيا كما يلي: ***I= V(ΔY)*** والعلاقة بين الاستثمار والدخل موجبة.

3. استبعاد الانفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية وتساوي الادخار والاستثمار أي: ***I=S***

وينظر هارود لمعدلات النمو كما يلي:

ا –**معدل النمو الفعلي (G):** وهو معدل النمو الجاري ويتم حسابه من نسبة الادخار ونسبة رأس المال الناتج، أي معامل رأس المال ويساعد هذا المقياس في التعبير عن معدلات النمو على المدى القصير، ويعبر عليه رياضيا بالمعادلة التالية: **g=** $\frac{\Delta Y}{Y}$

ب –معدل النمو المضمون (GW): وهو معدل النمو المرغوب فيه والذي يتم من خلاله استخدام مخزون رأس المال بأكمله، كما يضمن معدل النمو المستهدف والمرغوب فيه تحقيق وتوفير الاستثمارات اللازمة وهذا المعدل يسمح ببقاء الطلب الإجمالي مرتفع إلى غاية تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم.

جـ–معدل النمو الطبيعي (Gn): قام هارود بتقديم مفهوم ثالث للنمو وذلك بعد صعوبة تحقيق التساوي بين المعدلين انطلاقا من المفهومين السابقين، وهو معدل النمو الطبيعي Gn وهو أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ .

ثالثا. تفسير علاقة معدلات النمو الاقتصادي ببعضها:[1]

- يحدث التوازن عند تساوي معدل النمو الفعلي **G** مع معدل النمو المضمون**GW**

- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون **(GW < G)** فإن المجتمع يعاني من التضخم وذلك لأن الدخل الحقيقي يزيد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

- أما إذا كان معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون **(GW >G)**، ففي هذه الحالة فالمجتمع يعاني من كساد لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية.

المطلب الثاني: نماذج النمو لدى المدرسة النيوكلاسيكية

ظهرت نماذج النمو لدى المدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها نموذج سولو سوان بسبب النظرة المتشائمة لنماذج المدرسة الكينزية (هارود–دومار)، والتي تعتقد أن الاقتصاد يرتبط بالتقلب بين البطالة والتوظيف الذي يتجاوز الحدود، وأرجع السبب إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال واستخدام نسب الإنتاج بنسب ثابتة، مما يؤدي إلى استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n) ، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل[2].

أولا. نموذج روبرت سولو" Solow ":

ظهر هذا النموذج سنة 1956 وهو ومن أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، وكان الهدف منه الحصول على توازن لتطور النمو الاقتصادي في المدى الطويل ويوجد صيغتان لنموذج Solow وهما (نموذج Solow القاعدي ونموذج Solow-Swan).

[1] محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي–العدد السابع– المجلد الثاني)، 2014

[2] كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ثانيا. نموذج سولو القاعدي: يفرض نموذج سولو أن الإنتاج يعتمد على عنصرين أساسين وهما العمل **(L)** ورأس المال **(K)**، ويعبر عنه بالغلاقة التالية: $Y = F(K , L)$

كما يتمحور هذا النموذج حول مشكلتين أساسيتين وهما وظيفة الإنتاج وتراكم رأس المال، حيث أرجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل **(L)** ورأس المال **(K)**.

فرضيات النموذج[1]:

- الاقتصاد متكون من قطاع واحد مع طبيعة الإنتاج مركبة ولا توجد تجارة خارجية (مغلق) وسيادة تامة للمنافسة الكاملة في جميع الأسواق.
- الاستغلال الكامل للعمالة ولمخزون رأس المال.
- قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ساري المفعول.
- تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى أي عوائد ثابتة السعة.
- تقدير مدفوعات العمل ورأس المال حسب الإنتاجية الحدية لهما وهناك مرونة في الأسعار والأجور.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

ويرتكز هذا النموذج على دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين أساسيين وهما: رأس المال **(K)** والعمالة **(L)** والمعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Y = f(K,L)$$

كما يفترض أن العمل **(L)** يتضاعف بنسبة منتظمة **n** والتوليفة **(K,L)** تحدد مستوى الإنتاج الكلي **(Y)**، ففي نموذج سولو لا يوجد أي خيار يدل على تقييم الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك، أي حصة

[1] محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره،

ثابتة من الإنتاج يعاد استثمارها عند كل فترة وبالتالي كل عروض العمل تعتبر خارجية وتستعمل في الإنتاج، ومن هنا نستنتج أن التشغيل الكامل محقق انطلاقا من هذه الفرضية.

وقد استخدم سولو نموذج *Cobb-Douglas* في دالة الإنتاج من الشكل:[1]

$$\mathbf{Y=c\ L^{\alpha}\ k^{\beta}}$$

حيث:

Y: الإنتاج الكلي

c: قيمة ثابتة موجبة تعبر عن إنتاجية مدخلات الإنتاج المتعددة.

L: العمالة.

K: رأس المال.

α و β: معلمتان وهما مرونتي الإنتاج بالنسبة للعمالة ورأس المال على التوالي حيث: $\alpha < 1$ و $\beta<1$

وفي ظل فرضيات النموذج والمشار إليها أعلاه:

- ثبات معدلات نمو معدل الإدخار.
- ثبات معدل النمو السكاني.
- ثبات الغلة مع الحجم.

وعليه، فإن نموذج سولو يقرر أن النمو في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية يتحدد بمعدل النمو السكاني.

[1] Eric Sims, Intermediate Macroeconomics: Economic Growth and the Solow Model, University of Notre Dame– 2012, page 3

ثالثا. نموذج سولو والتقدم التقني Solow-Swan:

يعرف هذا النموذج نسبة الى العالمين روبرت سولو وتريفور سوان اللذتن قاما بتطويره سنة 1956، من خلال توسيع النموذج القاعدي بإضافة المتغير التقني A الذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت، فعند إدخال متغير التغير التكنولوجي (A)، والعمل (L) في دالة الإنتاج كما يلي:[1] ***Y=f(K, AL)***

وباعتماد الدالة الإنتاجية الكلاسيكية *Cobb-Douglas*، تمثل دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y(t) = K(t)^{\alpha}(A(t)L(t))^{1-\alpha}$$

حيث:

t: تعبر عن فترة زمنية.

α: محصور بين 0 و1.

A: تعبر عن المعرفة التقنية عند اليد العاملة L

AL: تعبر عن العمالة الفعالة التي تستخدم المعرفة والوسائل التقنية

ووفقاً لنموذج Solow-Swan، فإن النمو بالأجل الطويل يتحدد، بعد إدخال التغير التكنولوجي بـ:

- معدل النمو السكاني
- معدل نمو التغير التكنولوجي: أي مدى تقدم الدول تقنيا وتكنولوجيا من بنى تحتية وبرامج تعليمية وتكوينية.

[1] SOLOW, Robert M. Technical change and the aggregate production function. *The review of Economics and Statistics*, 1957, page 1

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

ظهرت العديد من نماذج النمو الاقتصادي، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والتي تندرج تحت لواء الفكر الحديث وتعرف بنماذج النمو الداخلي، ونذكر من أهمها.

أولا. نموذج Rebelo أو نموذج AK 1991:

قام أغلب الاقتصاديين النيوكلاسيك بالسعي إلى المحافظة على معدلات مرتفعة للنمو في المدى البعيد بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض العالم روبيلو Rebelo في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية، أي $\alpha=1$ ، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[1]:

$$Y = AK$$

حيث

A :ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

K: تمثل رصيد رأس المال الموسع(المادي والبشري) .

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A ، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب لوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف.

وانطلاقا من نموذج " Solow " ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى .أما نموذج " AK " ذات غلة الحجم الثابتة،

[1] Gregory .N. Mankiw “Macroéconomie”, 3eme édition, De boeck, Paris, France 2003, p 264.

فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ A [1].

ثانيا. نموذج Lucas:

فرضيات النموذج[2]: يقوم هذا النموذج على عدة فرضيات ونذكر منها:

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والأخر في تكوين رأس المال البشري
- لا يوجد تباين الأعوان لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n.
- يعتمد النموذج على دالة الإنتاج الكلي للقطاع وهي دالة **Cobb-Douglass**:

$$y = K^{\beta}(h\,L)^{1-\beta}$$

حيث L هو عرض العمل

أما دالة تراكم رأس المال البشري فهي كالتالي:

$$\dot{h} = \beta(\mu - 1)h$$

حيث

μ : هو الزمن المسخر للعمل.

$(1-\mu)$: هو الزمن المسخر للحصول على المعارف.

[1] كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص54

[2] البشير عبد الكريم ، دحمان بواعلي سمير ،قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري – منتدى الاقتصاديين المغاربة– ص 16

β : هو مقدار الفعالية.

h : هو رأس المال البشري الفردي.

وعليه، نجد أن نموذج Lucas يجتمع في بعض الخصائص مع نموذج Solow، وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow. لكن Lucas يقدم تفسيرًا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس Solow الذي اعتبره ثابت، فتفسير رأس لمال البشري الفردي h في نموذج Lucas هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين (μ−1) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري(H) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التعليم والتكوين.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم– تفضيل تراكم المعارف –سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ثالثا. نموذج Romer 1986

ينطلق Romer من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان

الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة– التكلفة الحدية للمعلومة معدومة– ، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيًا أي لايمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيًا، وبالتالي لايمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة.

ويقوم هذا النموذج على عدة فرضيات من أهمها[1]:

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح .
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدمًا تعرف نموًا مساندًا– مضاعفًا–
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير

دالة الإنتاج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي $\boldsymbol{y = K^{\alpha}(A\, L_y)^{1-\alpha}}$:

حيث:

α: محصور بين 0 و1

A: رصيد الأفكار.

K: رصيد رأس المال

يفترض رومر في نموذجه أن نمو المعرفة يعتمد على نمو رأس المال لأن رأس المال يشجع على انتشار التكنولوجيا التي ستكون مفيدة في رفع إنتاجية الاقتصاد ككل. ولذلك، فإن الزيادة الإجمالية في رأس

[1] Pellier, Karine. "Propriété intellectuelle et croissance économique en France, 1791-1945. Une analyse cliométrique du modèle de Romer." *Economies et Sociétés (Serie'Histoire Economique Quantitative')* (2005): 1299-1321.

المال ستؤدي إلى تحسين المعرفة والتكنولوجيا. وفي نموذج النمو الداخلي الذي وضعه رومر (1986)، فإن التوسع في المعرفة الكلية ينتج عن تعلم العوامل الخارجية بين الشركات. في الواقع، كلما ارتفع مستوى رأس المال في الاقتصاد، زادت إنتاجية كل شركة من خلال عملية "التعلم بالممارسة" هذا هو السبب في أن دالة الإنتاج للشركة الواحدة تظهر عوائد ثابتة الحجم وتناقص العوائد على تراكم رأس المال، ولكن دالة الإنتاج الإجمالي ستظهر عوائد متزايدة الحجم، فحسب رؤية رومر بمجرد تنفيذ فكرة جديدة ونجاحها، سوف تنتشر في الاقتصاد وسوف تتبنى الشركات الأخرى هذه التقنية، وقد حصل رومر على "جائزة نوبل" لعام 2018 عن نظريته في النمو الداخلي.[1]

رابعا. نموذج بارو Barro 1990

اعتمد بارو Barro في بناء نموذجه للنّمو على تدفق النفقات العمومية **(G)**. حيث اعتبرها كمقابل لعنصر الاستثمار واعتمدها كعامل للنمو على أساس أنها تساهم في بناء البنى التحتية. والتي تعتبر من بين العوامل الأساسية لعملية النمو الاقتصادي فتطوير البنى التحتية يساهم بشكل فعال العملية الإنتاجية وباعتماد الدالة الإنتاجية الكلاسيكية *Cobb-Douglas* وباضافة عامل النفقات العمومية **(G)** صاغ بارو دالة انتاج المؤسسة النموذجية كالتالي[2]:

$$Y_i = A_i\, K_i^{\alpha}.L_i^{1-\alpha}.G^{1-\alpha}$$

[1] Saikia, Mrinal, Prakash Das, and Disha Neog. "Evolution of growth theory: from Harrod to Romer." *Theoretical & Applied Economics* 30.2 (2023).

[2] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2008 – 2009، ص 57

حيث:

$\mathbf{Y_i}$: انتاج مؤسسة i.

$\mathbf{L_i}$: اليد العاملة في المؤسسة i

$\mathbf{K_i}$: مخزون رأس المال للمؤسسة i

G: الانفاق العمومي على الهياكل

أما صيغة الإنتاج الكلي للنموذج فهي كالتالي:

$$Y_i = AK^{\alpha}.L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

ويستند بارو في نموذجه على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية (إيرادات جبائية ونفقات)

وفي الأخير نستخلص أن النموذج سمي بنموذج النمو الداخلي لأنه يجعل التكنولوجيا جزءًا من النموذج وليس من المخلفات كما هو الحال في نموذج Solow ، فالتكنولوجيا الآن جزءًا من النموذج، حيث أن النمو الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للتوازن على المدى الطويل.

وتسمح نماذج النمو الداخلي بزيادة العائد على نطاق واسع من مستوى أعلى من الاستثمار الرأسمالي، وخاصة الاستثمار الذي له عوامل خارجية إيجابية .يتم توسيع رأس المال ليشمل رأس المال البشري، فزيادة المهارة والتعلم التعليم والتدريب على المهارات والخبرة المكتسبة تسمح للعامل بتحقيق إنتاجية أعلى أما معدل التغير التكنولوجي فيتغير بسبب ارتفاع الاستثمار في البحث والتطوير، حيث أن البحث والتطوير يعتبران من العوامل الخارجية الإيجابية للصناعات كثيفة المعرفة، غير أن حماية حقوق الملكية الفكرية أمر مهم لأن هذا الاحتكار القانوني يعطي حافزًا للقيام بالبحث والتطوير.

وعليه تعتمد نماذج النمو الداخلي على الدور النشط للحكومة لتعزيز تكوين رأس المال البشري (من خلال التعليم، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، والتدريب على التكنولوجيا الجديدة) وتشجيع الصناعات المعتمدة على المعرفة والعلم. وقد واجهت بعض الحكومات صعوبة في اختيار الصناعية الرائدة في المستقبل، فمثلا روجت اليابان في الماضي للصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة أما في الآونة الأخيرة عززت صناعة الكيمياء الحيوية .على سبيل المثال، أقامت ماليزيا مدينة ذكية خاصة بالتكنولوجيا خارج العاصمة كوالالمبور[1]، حيث ترتبط هذه المدينة بشبكة اتصالات ذكية تخدم العاصمة المستقبلية لماليزيا، وتضم أضخم الشركات التكنولوجية في العالم وتسمى هذه المدينة "بوتراجايا" أنشأت المدينة لجذب الصناعات كثيفة المعرفة والبحث والتطوير إلى البلد.

لا يمكن للبلدان النامية الاستفادة الكاملة من توصية هذا النموذج الذي يستند إلى المبادئ الكلاسيكية الجديدة للسوق الحرة الفعالة بسبب البنية التحتية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية ورأس المال غير الكامل والأسواق الجيدة .فالكثير من البلدان النامية، على سبيل المثال، ليس لديها حماية كافية لحقوق الملكية الذكية وأسواق التأمين التي تشجع روح المبادرة.

[1] محي الدين محمد التلباني, أحمد. التجربة الاقتصادية الماليزية .المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية–7 ,(7)4 ,(2019).

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي بصفته المُعبر الرئيسي عن القوة الاقتصادية للدولة، وكذا أهم محدداته التي يمكن حصرها في عوامل الإنتاج والتي تشمل أساسا، رأس المال المادي والبشري، الموارد الطبيعية والتقدم التقني والتكنولوجي، كما توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للتنمية ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون نمو اقتصادي.

كما تم تناول تفسيرات وتحليلات مفهوم النمو الاقتصادي من طرف مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية وخلال مراحل مختلفة، بدءا من المدرسة الكلاسيكية التي ركزت في تحليلها على التراكم الرأسمالي، وتوسيع السوق يساهم في توسيع الاقتصاد، وكذا وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة عنصران ضروريان لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينماعالجت النظرية الكينزية موضوع النمو الاقتصادي من خلال النموذج الشهير هارود–دومار، الذي يرى بأن تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، يستوجب زيادة الادخار، وبالتالي زيادة الاستثمار وهي العلاقة الرئيسية التي يقوم عليها نموذج هارود–دومار، كما أن رأس المال هو الوحيد الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات و هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

وعلى ضوء النظريات السابقة والعيوب المسجلة فيها من طرف الباحثين ورجال الاقتصاد، ظهرت النظرية النيوكلاسكية التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج سولو الذي يعتقد أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني أي الزيادة في الإنتاجية، كما أن نموذج سولو أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

وفي الأخير نجد أن نظريات النمو الداخلي قد ركزت كثيرا على عنصر التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري، وكذا السياسة الانفاقية للدولة، وهي أهم محددات النمو والتي تعمل على استمراريته في المدى الطويل، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب حيث أنها مازالت تعتمد على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، كما أن ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الدول النامية راجع أساسا لانعدام الكفاءة بسبب ضعف البنية التحتية الأساسية وعدم جاهزية الهياكل المؤسساتية وكذا عدم كمال أسواق السلع ورأس المال، كما نجد أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط بسبب تركيزها الكبير على المدى الطويل لمعدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

الهجرة الدولية في العالم

وفي المنطقة العربية

تمهيد

بما أن الهجرة ظاهرة دولية عابرة للحدود والقارات، ولقياس تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي، ارتأينا اجراء دراسة تحليلية أولية لظاهرة الهجرة في العالم وفي المنطقة العربية، وهذا بتحليل المعطيات الإحصائية ممثلة في مخزون المهاجرين الدوليين وكذا توزيعهم عبر القارات عموما، ومحاولة تسليط الضوء على مسارات الهجرة الحالية وتطورها.

ولتبيان أثر الهجرة على البلدان المستقبلة والمرسلة فقد تم إدراج أهم دول المنشأ والمقصد العالمية، وكذا مناقشة ترتيب الدول العربية فيها، كما تم التركيز على بيانات الهجرة التي تركز على المهاجرين الدوليين دون غيرهم وهذا بتفادي ادراج بيانات تضم اللاجئين والنازحين، كما تم التركيز على تحليل البيانات من تقارير موثوقة مرتكزين على تقارير الهجرة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ممثلة في منظمة الهجرة الدولية، وكذا البيانات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، وغيرها من المصادر المعتمدة، فالفصل يعتبر تلخيصا وتحليلا لما تم تداوله عن ظاهرة الهجرة.

ولتحليل الأثر الاقتصادي فقد تم التركيز على هجرة اليد العاملة وما يرافقها من تحويلات مالية مهمة، وتحديد حجمها في العالم ككل والمنطقة العربية بشكل خاص، وبما أن جائحة كورونا قد أثرت اقتصاديا على العالم ككل، فقد أدرجنا مطلب يناقش آثارها وتداعياتها على الهجرة وما سببه الاغلاق العام والحجر الصحي من تحديات للمهاجرين ودولهم، خصوصا تلك المعتمدة على تحويلات المهاجرين اقتصاديا.

المبحث الأول: مخزون الهجرة الدولية وتيارات الهجرة الحديثة

تعتبر دراسة تيارات الهجرة ومخزون المهاجرين من أهم المعطيات الواجب تفسيرها وتحليلها لمعرفة وتحديد آثار الهجرة على البلدان المرسلة والمستقبلة.

وفي هذا المبحث سيتم ادراج أهم بيانات الهجرة الحالية ومقارنتها ببيانات الهجرة في العقود الماضية، مع تحديد تأثير السن والجنس على تيارات الهجرة، خصوصا مع ارتفاع أعداد المهاجرات الإناث وعدم اقتصار الهجرة على الرجال فقط، كما سيتم إدراج بيانات الهجرة لمختلف القارات وتحديد مناطق توجه المهاجريين الخارجين منها، وكذا الداخليين إليها.

المطلب الأول: مخزون الهجرة الدولية

أولا. تطور مخزون المهاجرين الدوليين:

تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة بالهجرة الدولية وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في آخر تقرير لها والصادر في شهر ماي 2024 لارتفاع العدد التقديري للمهاجرين الدوليين على مدى العقود الخمسة الماضية، وبمقارنة عدد المهاجريين حاليا مع بداية الألفية نلاحظ أن العدد ارتفع من 173 مليون مهاجر دولي سنة 2000، وهو ما يمثل نسبة 2.8% من سكان العالم إلى 281 مليون مهاجر في عام 2020، ما يمثل نسبة 3.6% من سكان العالم، وهو ما يزيد بنحو 128 مليون شخص عن عددهم في عام 1990 حيث قدر عدد المهاجرين آنذاك بـ153 مليون مهاجر دولي[1].

[1] تقرير الهجرة في العالم لعام 2022 ، المنظمة الدولية للهجرة، ماكوليف، م. وأ. تريانديافيليدو (النارشان)، 2021، جنيف.

وحسب العدد الحالي للمهاجرين والذي تم إحصاؤه سنة 2020 فإن منظمة الهجرة الدولية تتوقع أن هذا العدد سيزداد ويتضاعف مستقبلا، وهذا نظرا للأحداث الدولية الأخيرة أين شهد العامان الماضيان (2022 و2023) أحداث هجرة ونزوح كبرى، فبالإضافة إلى الصراعات في أوكرانيا وغزة، أين نزح الملايين من الناس بسبب الصراع، كانت هناك عمليات نزوح واسعة النطاق ناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ والطقس في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك في باكستان والفلبين والصين والهند وبنغلاديش والبرازيل وكولومبيا. وعلاوة على ذلك، ففي فبراير 2023، شهدت جنوب شرق تركيا وشمال الجمهورية العربية السورية زلازل قوية أسفرت عن تسجيل أكثر من 50 ألف حالة وفاة، وبحلول شهر مارس من نفس السنة، تم إحصاء نزوح ما يقدر بنحو 2.7 مليون شخص في تركيا فقط وأصبح العديد بلا مأوى في الجمهورية العربية السورية. وفيما يلي جدول يمثل تطور عدد المهاجرين الدوليين ما بين سنتي 1970 و2020:[1]

جدول رقم 3-1 يمثل تطور عدد المهاجرين الدوليين ما بين سنتي 1970 و2020

السنة	عدد المهاجرين الدوليين	نسبة المهاجرين
1970	84460125	2.3
1975	90368010	2.2
1980	101983149	2.3
1985	113206691	2.3
1990	152986157	2.9
1995	161289976	2.8
2000	173230585	2.8
2005	191446828	2.9

[1] تقريـر الهجـرة في العالـم لعـام 2022 ، مرجع سابق.

2010	220983187	3.2
2015	247958644	3.4
2020	280598105	3.6

المصدر: تقرير الهجرة الدولية لسنة 2024 واستغلال الطالب

من الجدول نلاحظ أن نسبة المهاجريين لعدد سكان العالم ظلت مستقرة في حدود 2.2 %، إلى غاية سنة 1990، أين ارتفعت ارتفاعا نسبيا ورتيبا (2.9 %) لتصل الى 3.6% سنة 2020، وهو ما يفسره تباين الفجوة الاقتصادية بين الدول خصوصا مع التطور التكنولوجي والمعرفي، وكذا اكتشاف البترول واستغلال الغاز في الدول النفطية، كالسعودية مثالا عن الدول العربية. ورغم أن عدد المهاجرين الدوليين قد ازداد بشكل كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، حيث ارتفع من حوالي 161 مليون مهاجر في عام 1995 إلى 281 مهاجرًا في عام 2020، فإن نسبة المهاجرين الدوليين لم ترتفع إلا قليلاً، حيث ارتفعت من 2.8 % إلى 3.6 % من سكان العالم على مدى السنوات الفاصلة. ويبين الجدول 3-2 الفرق بين عامي 1995 و2020، حيث زادت الأعداد المطلقة للمهاجرين بعشرات الملايين في جميع المناطق، أما حصة المهاجرين الدوليين كنسبة من سكان كل منطقة فلم تزد إلا بشكل طفيف في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، بينما شهدت أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا ارتفاع نسبة المهاجرين الدوليين بنحو 4 % أو أكثر في كل منها.[1]

والجدول التالي يوضح تطور الهجرة عبر القارات وأهم المناطق خلال الفترة الممتدة مابين 1995 و 2020، مع التركيز على السنتين كمرجع.

[1] تقرير الهجرة في العالم لعام 2022 ، مرجع سابق.

جدول رقم 3-2 يمثل الهجرة حسب المناطق بين 1995 و2020

الدولة	السنة	مخزون المهاجرين (بالمليون)	نسبة المهاجرين بالنسبة للسكان (%)
إفريقيا	سنة 1995	10.1	1.4
	سنة 2020	15.8	1.2
آسيا	سنة 1995	39.2	1.1
	سنة 2020	71.1	1.5
أوروبا	سنة 1995	50.8	7.0
	سنة 2020	81.7	10.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	سنة 1995	6.2	1.3
	سنة 2020	13.3	2.0
أمريكا الشمالية	سنة 1995	30.7	10.4
	سنة 2020	53.3	14.5
أوقيانوسيا	سنة 1995	4.9	16.8
	سنة 2020	9.0	21.2

المصدر: تقرير الهجرة الدولية لسنة 2024 واستغلال الطالب

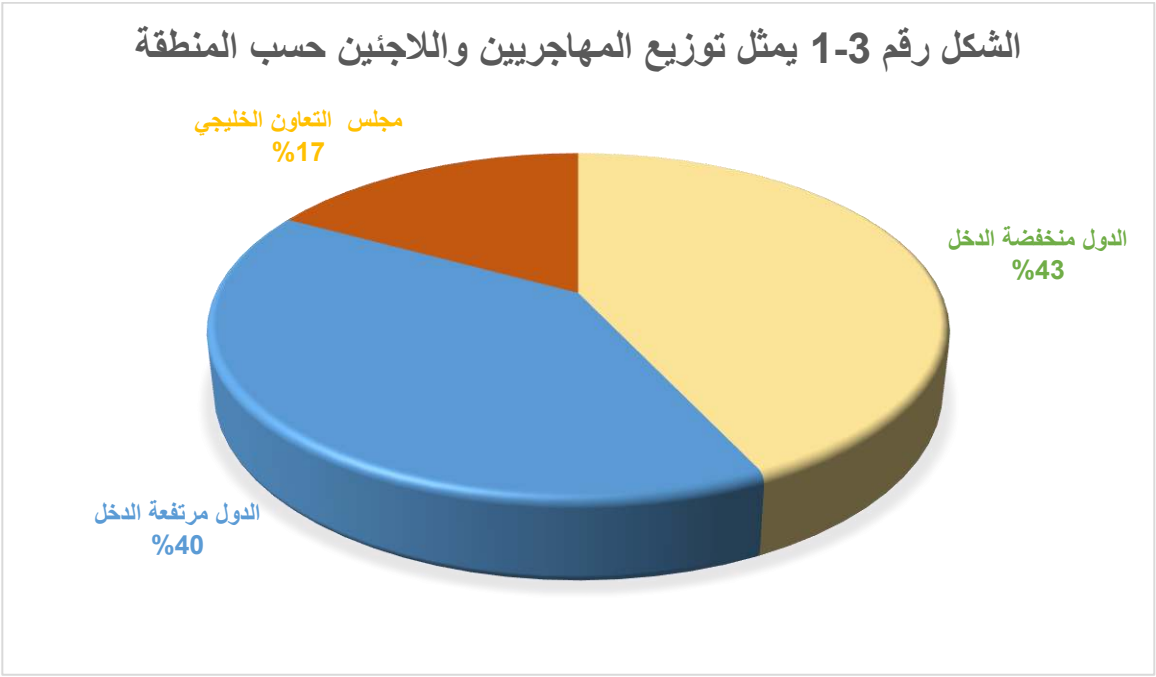
ثانيا. توزيع المهاجرين الدوليين

حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2023[1] فنجد أنه يعيش المهاجرون واللاجئون في بلدان من جميع مستويات الدخل، حيث 43% في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل؛ 40% في بلدان أعضاء منظمة

[1] World Bank Group. World development report 2023. (2023) ,World Bank Publications.

التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع؛ و17% في بلدان أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والشكل الموالي يمثل بوضوح توزيع المهاجرين واللاجئين حسب المناطق.

الشكل رقم 3-1 يمثل توزيع المهاجريين واللاجئين حسب المنطقة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير البنك الدولي

ففي البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نجد ما مجموعه 40% من المهاجريين بهذه البلدان، خصوصا العمال ذوي المهارات العالية والمنخفضة، والمهاجرين الذين يحملون تأشيرات طلابية، فضلاً عن المهاجرين غير المسجلين. كما يمثل لم شمل الأسرة مع الزوج أو الوالدين أو الأطفال حصة كبيرة من المهاجرين النظاميين تقدر بحوالي 35 % في الاتحاد الأوروبي، ومن بين هؤلاء المهاجرين أشخاص يتمتعون بحقوق إقامة واسعة النطاق، مثل 11 مليون مواطن من الاتحاد الأوروبي يعيشون في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي و13.6 مليون حامل لبطاقة خضراء في الولايات المتحدة، ومن بينهم أيضًا حوالي 10 ملايين لاجئ، يتلقون الحماية الدولية، وينتقل بعض

المهاجرين إلى البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤقتًا، بينما ينوي آخرون الاستقرار هناك.

أما بدول مجلس التعاون الخليجي، فينتقل إليها ما نسبته 17% من المهاجرين والذي يتمتع جميعهم تقريبًا بوضع مؤقت، وعادةً ما تكون تأشيرة عمل متعددة السنوات يمكن تجديدها، وهم من ذوي المهارات العالية والمنخفضة، ولا يمكن إلا للمهاجرين ذوي المهارات العالية أن يرافقوا عائلاتهم، حيث لا تستضيف دول مجلس التعاون الخليجي أعدادًا كبيرة من اللاجئين. وبشكل عام، يشكل المهاجرون حوالي نصف سكان دول مجلس التعاون الخليجي إذا تم استبعاد المملكة العربية السعودية.

ورغم أن مناطق الدخل المنخفض قد استحوذت على حصة الأكبر ممثلة في 43% من المهاجرين إلا أن الفوارق في الدخل بين البلدان تلعب دورًا مهمًا في تشكيل قرارات الهجرة، ففي عام 2020، كان 165 مليون مهاجر، أو ما يقرب من ثلثي إجمالي المهاجرين بالعالم، يعيشون في بلد أو منطقة أغنى من بلدهم أو منطقتهم الأصلية. وكان نحو 86 مليون مهاجر يعيشون في وجهة يزيد مستوى دخلها عن مستوى دخل بلدهم الأصلي بمقدار مستوى واحد، في حين كان 79 مليون مهاجر يعيشون في وجهة يزيد مستوى دخلها بمقدار مستويين أو أكثر، وكان نحو 85 مليون مهاجر، أو أقل بقليل من ثلث إجمالي المهاجرين، يعيشون في وجهة يتساوى مستوى دخلها مع مستوى دخل بلدهم الأصلي، في حين كان 17 مليون مهاجر أو 6% من إجمالي المهاجرين يعيشون في وجهة أفقر.

وبمقارنة سنة 2000 وسنة 2020 نجد ان العدد قد تزايد بالنسبة الى كافة المناطق، والشكل أدناه يوضح التغيير في تعداد المهاجرين حسب مناطق الدخل ومقارنتها بالبلد الأصلي.

الشكل رقم 3-2: يوضح مقارنة عدد المهاجرين بين سنتي 2000 و2020



المصدر: تقرير التنمية العالمي لسنة 2023

فبين عامي 2000 و2020، ارتفع عدد المهاجرين الذين يعيشون في بلد أو منطقة أعلى بمستوى دخل مرتين أو أكثر من بلدهم أو منطقة المنشأ بمقدار 48 مليونًا؛ وهو رقم أكبر بكثير من أي مجموعة أخرى. وقد يعكس هذا الاتجاه الديناميكية المتزايدة لشبكات الشتات من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والدور الذي تلعبه هذه الشبكات في تسهيل الهجرة من بلدانهم الأصلية ومن العوامل المساهمة الأخرى كذلك نقص العمالة المحلية في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع في قطاعات مثل الزراعة والبناء وتجهيز الأغذية والرعاية الصحية ورعاية المسنين والعمل المنزلي.

وفي العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت الهجرة الدائمة أعلى في عام 2022 مما كانت عليه في أي من السنوات الخمس عشرة السابقة. وكان هذا هو الحال في كندا ونيوزيلندا، وفي العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، على سبيل المثال بلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وأيرلندا ولوكسمبورج وهولندا وإسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة.

أما ما يخص متوسط أعمار المهاجرين على الصعيد العالمي، فبلغ متوسط أعمار جميع المهاجرين الدوليين في عام 2020 حوالي 39 عامًا، وهو أعلى بكثير من متوسط أعمار اللاجئين وطالبي اللجوء الذي قدر بحوالي 19 سنة، وكان متوسط أعمار المهاجرين أعلى في البلدان ذات الدخل المرتفع منه في البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض أما متوسط أعمار المهاجرات فقد كان أعلى من متوسط أعمار الذكور.[1]

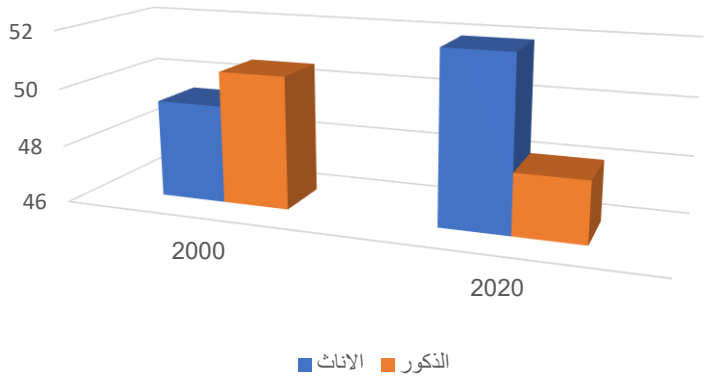
ثالثا. توزيع المهاجرين الدوليين حسب الجنس:

تشير أغلب التقارير أن عدد المهاجرين الدوليين من الذكور أكبر مقارنة بالإناث في جميع أنحاء العالم، وقد اتسعت الفجوة بين الجنسين على مدار العشرين عامًا الماضية، ففي عام 2000، كانت نسبة الذكور إلى الإناث 50.6 إلى 49.4 % (أو 88 مليون مهاجر من الذكور و86 مليون مهاجرة)، أما في عام 2020، فقد أصبحت النسبة 51.9 إلى 48.1 % الشكل 1.3، معبرة بـ 146 مليون مهاجر من الذكور مقابل 135 مليون من الاناث، والشكل أدناه يوضح أكثر.

الشكل رقم 3-3: يوضح نسبة المهاجرين الذكور إلى الاناث سنتي 2000 و2020

[1] United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2020). International, Migration 2020 Highlights

الشكل رقم 3-3: يوضح مقارنة بين الذكور والاناث سنتي 2000 و2020



المصدر: تقرير الهجرة العالمي 2024، واستغلال الطالب.

وقد انخفضت نسبة المهاجرين الإناث منذ عام 2000، بينما زادت حصة المهاجرين الذكور بنسبة 1.3%، وتختلف أنماط الهجرة بين الذكور والإناث على نطاق واسع عبر البلدان، فقد تزايدت ظاهرة هجرة النساء منذ ما قبل ستينيات القرن العشرين، ويعكس هذا التحول مجموعة من العوامل، بما في ذلك إمكانية سفر النساء وطبيعة الطلب على العمالة المهاجرة كالطلب على العمل المنزلي، وترتفع نسبة المهاجرات بشكل خاص في بعض ممرات الهجرة، مثل الهجرة من إندونيسيا والفلبين وتايلاند إلى منطقة هونغ كونغ الإدارية، ومن سريلانكا إلى الأردن.

وعلى سبيل المثال نجد أنه في عام 2022[1]، كان 86% من اللاجئين الأوكرانيين البالغين الذين وصلوا إلى أوروبا من النساء، وكذا 62% من اللاجئين الإثيوبيين البالغين الموجودين في جنوب السودان من النساء، وتشكل النساء أيضًا جزءًا كبيرًا من مهاجري لم شمل الأسرة، وعادةً ما تنتقل الزوجة والأطفال

[1] World Migration Report 2024. International Organization for Migration (IOM), McAuliffe, M. and L.A. Oucho (eds.), 2024, Geneva

للانضمام إلى أحد أفراد الأسرة من الذكور المهاجرين الذين استقروا بالفعل في وجهة ما، وتعتبر هذه الهجرة تدفق رئيسي لهجرة طويلة الأمد في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تيارات الهجرة الحديثة

نجد أنه مثلما تطور مخزون المهاجرين عبر العقود، تطورت وتغيرت مسارات المهاجرين الدوليين كذلك، فبعد أن كانت الهجرة مقتصرة على الهجرة من الدول ضعيفة الدخل إلى الدول مرتفعة الدخل لتحسين الظروف المعيشية للأفراد، تغيرت مسارات الهجرة فبالإضافة للمسارات التقليدية من الجنوب إلى الشمال، كما هو الحال من إفريقيا الى أوربا، ظهرت مسارات جديدة متمثلة في الهجرة من دولة مرتفعة الدخل إلى أخرى وهذا إما لعدم توفر مناصب العمل داخل الدولة نفسها أو لتحسين الدخل ورفعه في دولة توفر أجور أعلى وامتيازات أحسن.

غير أن أكبر الممرات لازال ينطلق من البلدان النامية نحو الاقتصادات الأكبر حجما مثل اقتصادات الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويرجح أن يظل هذا النمط على حاله لسنوات عديدة في المستقبل، لا سيما وأن التوقعات تشير إلى زيادة أعداد السكان في بعض المناطق والبلدان النامية في العقود المقبلة، مما يفرض ضغط الهجرة على الأجيال المقبلة.

وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على أهم المسارات في العقد الأخير، مع إبراز أهم دول المنشأ المرسلة للمهاجرين وأهم دول المقصد المستقطبة لهم.

أولا. مسارات الهجرة الحالية:

بما أن معظم بلدان المقصد تقع في الجزء الشمالي من العالم، فإن الهجرة بين الجنوب والشمال هي السائدة عموما، وتشمل الهجرة من لإفريقيا الى أوربا، ومن أمريكا الجنوبية نحو أمريكا الشمالية كما هو الحال من المكسيك الى الولايات المتحدة الأمريكية.

فبين عامي 2000 و2017، ارتفعت نسبة المهاجرين الدوليين المولودين في الجنوب من 67% إلى 72%. ويهاجر المزيد من الناس داخل الجنوب العالمي (37% من إجمالي المهاجرين الدوليين) مقارنة بالهجرة من الجنوب إلى الشمال (35%)، ويستمر نمو الهجرة من الجنوب إلى الجنوب في التفوق على الهجرة من الجنوب إلى الشمال. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، تضاعف عدد المهاجرين الدوليين بأكثر من الضعف في 15 عامًا. [1]

ومن حيث ممرات الهجرة الإقليمية، كان ممر أوروبا إلى أوروبا هو الأكبر عالميًا، حيث بلغ عدد المهاجرين 44 مليونًا في عام 2020، تليها ممرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أمريكا الشمالية، حيث بلغ عدد المهاجرين ما يقارب من 26 مليونًا، وفي الفترة ما بين عامي 2000 و2020، نمت بعض ممرات الهجرة الإقليمية بسرعة كبيرة. وكان ممر آسيا الوسطى والجنوبية إلى شمال إفريقيا وغرب آسيا هو الأكثر نموًا، حيث أضيف 13 مليون مهاجر بين عامي 2000 و2020؛ أي أكثر من ثلاثة أضعاف الحجم. ونتجت غالبية هذه الزيادة عن هجرة العمالة من بنغلاديش والهند وباكستان ونيبال وسريلانكا إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد كان لجائحة كوفيد-19 في عام 2020 آثار سلبية بسبب الاغلاق العام، ففي العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عشرات الآلاف من العمال

[1] IOM and South-South and Triangular Cooperation, International Organization for Migration, Migration and Sustainable Development Division, 2021

المهاجرين في قطاعات البناء والضيافة والتجزئة والنقل وظائفهم بسبب الوباء، واضطروا إلى العودة إلى ديارهم.[1]

ثانيا. الهجرة حسب القارات:

فيما يلي سيتم ادراج احصائيات الهجرة مقسمة حسب القارات الخمس في العالم وهذا حسب آخر تقارير الهجرة لسنتي 2023 و2024:

1. الهجرة في قارة أمريكا الشمالية:

بالنسبة للهجرة الى أمريكا الشمالية نجدها تتركز خصوصا في الهجرة إلى الولايات المتحدة، وتُظهِر أحدث بيانات الهجرة المتاحة[2] عن أعداد المهاجرين الدوليين لسنة 2020 ما يقارب 59 مليون مهاجر كانوا يقيمون في أمريكا الشمالية، وقد زاد هذا العدد بنحو 3 ملايين منذ عام 2015. واعتبارًا من عام 2020، كان معظم هؤلاء المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (حوالي 26 مليونًا)، تليها آسيا (18 مليونًا) وأوروبا (حوالي 7 ملايين). وخلال السنوات الثلاثين الماضية، تضاعف عدد المهاجرين في أمريكا الشمالية بأكثر من الضعف، وهذا ناتج عن الاستقرار السياسي في أمريكا الشمالية وكذا التقدم والتنمية بها.

[1] UN-HABITAT, World Cities Report 2020: The Value of Sustainable Urbanization. 2020, https://unhabitat.org/world-cities-report-2020-the-value-of-sustainable-urbanization
[2] https://worldmigrationreport.iom.int/what-we-do/world-migration-report-2024-chapter-3/northern-america

2. الهجرة في أوربا:

أما بالنسبة لأوروبا فما يقارب من 87 مليون مهاجر دولي ولاجئ يعيشون فيها، وهو ما يمثل زيادة بنحو 16% منذ عام 2015، حيث كان حوالي 75 مليون مهاجر دولي يقيمون في المنطقة، وتعتبر أوربا من الوجهات الرئيسية للمهاجرين خصوصا من آسيا وإفريقيا.

والجدول التالي يبين أهم عشر جنسيات للمهاجرين الوافدين إلى أوربا من 2022 الى 2024 مرتبة ترتيبا تنازليا[1]

جدول رقم 3-3: يوضح أهم عشر جنسيات للمهاجرين الوافدين الى أوربا من 2022 الى 2024

2022		2023		2024	
الدولة	عدد المهاجرين	الدولة	عدد المهاجرين	الدولة	عدد المهاجرين
مصر	21753	سوريا	38703	سوريا	20870
سوريا	20998	المغرب	29804	أفغانستان	12934
تونس	18473	جنوب الصحراء الكبرى	27857	مالي	10203
أفغانستان	18283	السنغال	23430	بنغلاديش	7946
بنغلاديش	16487	غينيا	22481	مصر	6648
جنوب الصحراء الكبرى	14021	كوديفوار	18968	المغرب	4771
المغرب	13187	أفغانستان	18191	السنغال	4637
الجزائر	9149	تونس	17292	تونس	4515
كوديفوار	7165	بنغلاديش	13838	غينيا	3623
غينيا	6233	مصر	13639	الجزائر	2952

المصدر : Global Data Institute , Displacement tracking matrix, IOM UN
MIGRATION+ استغلال الطالب

[1] https://dtm.iom.int/europe/arrivals

من الجدول السابق نلاحظ أن دول أوربا الغربية خصوصا مقصد لمختلف الجنسيات، وتتصدر الجنسيات العربية قائمة المهاجرين خصوصا السورية، المصرية، ودولة بنغلاديش، وكذا بلدان شمال افريقيا، وهي بذلك تعتبر مقصد رئيسي ووجهة أساسية للمهاجرين الدوليين النظاميين وغير النظاميين.

وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل عام فقد بلغت الهجرة الدائمة رقمًا قياسيًا غير مسبوق في عام 2022 عند 6.1 مليون مهاجر دائم جديد، ويمثل هذا زيادة بنسبة 26% على أساس سنوي وزيادة بنسبة 14% مقارنة بعام 2019. وكانت معظم الزيادة مدفوعًا بزيادة الهجرة الإنسانية باستثناء اللاجئين الأوكرانيين وهجرة العمالة.

3. الهجرة في افريقيا:

أما الهجرة الافريقية فنجد أنها تأثرت الى حد كبير بالفترة الاستعمارية فنجد أنماط الهجرة الحالية تتجه من الدول المستعمرَّة الى الدول المستعمِرة، وحسب التوقعات[1] فسوف تستمر في التأثير على الاتجاهات المستقبلية الدافعة وأنماط الهجرة عبر مناطق أفريقيا، كما هو الحال بالنسبة لدول شمال افريقيا فنجد مثلا المهاجرين المغاربة يتركزون في اسبانيا وفرنسا بشكل كبير، حيث نجد أن المهاجرين المغربيين هم الأكبر عددا في اسبانيا بحوالي 894 الف مهاجر[2]، هناك ما مجموعه أكثر من 5 ملايين مهاجر في أوروبا[3] قادمين من المغرب والجزائر وتونس..

[1] إطار سياسة الهجرة لأفريقيا 2018–2030، مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، ماي 2018

[2] موقع statista https://www.statista.com/statistics/445784/foreign-population-in-spain-by-nationality/

[3] UN DESA. 2021. The Sustainable Development Goals Report 2021 - July 2021. New York, USA: UN DESA. © UN DESA. https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/

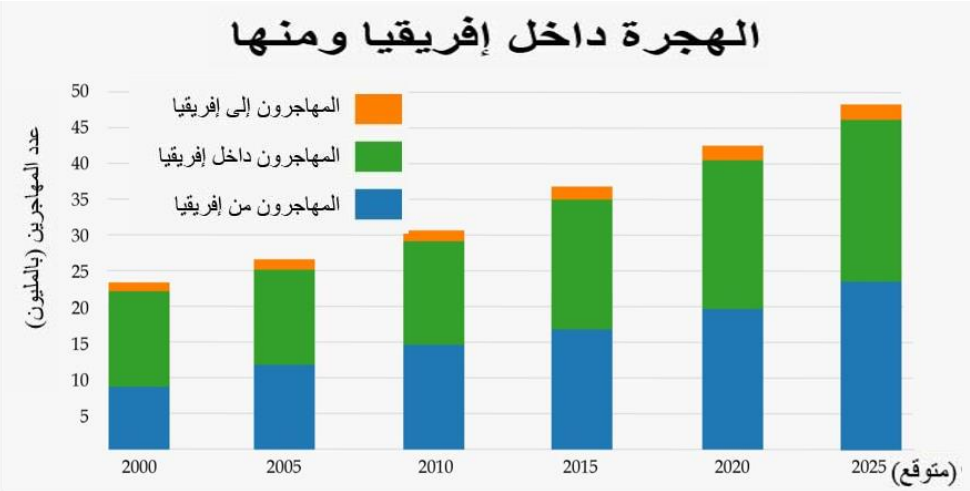
كما نجد أن الهجرة ارتفعت على مدى السنوات الـ 15 الماضية في جميع مناطق أفريقيا، ومست بالخصوص الشباب الذين تقل أعمارهم عن سن 30 سنة، كما تميزت بأعداد متزايدة من النساء المهاجرات، مع تسجيل ارتفاع ظاهرة الهجرة غير النظامية، وأعداد كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا.

وفي عام 2015، كان هناك ما يقدر بنحو 21 مليون مهاجر في أفريقيا، منهم 18مليونا من أفريقيا، والباقين ينحدرون إلى حد كبير من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية. وعلاوة على ذلك، ازدادت الهجرة بين بلدان الجنوب إلى أفريقيا، وذلك أساسا من خلال تدفقات المهاجرين الصينيين والآسيويين، حيث قدر أن أكثر من مليون صيني دخلوا أفريقيا خلال العقد الماضي وحده[1]. ولا تزال الهجرة الإفريقية تواجه ضغوطًا تصاعدية مستمرة، مما يمتد إلى نمط دام على مدار 20 عامًا.

تعد الفرص الاقتصادية المحدودة، والصراعات، والحكومة القمعية، وتزايد أعداد الشباب، وتغير المناخ هي الدوافع الرئيسية وراء ما يقارب من مليون مهاجر جديد خلال العام الماضي فقط وهذا يضاف إلى ما يقدر بنحو 43 مليون مهاجر إفريقي بشكل عام. وأغلب هؤلاء، ومعظمهم من الشباب والمهاجرين غير المتزوجين، يظلون في القارة باحثين عن فرص عمل في المراكز الحضرية. ويسعى آخرون للحصول على وظائف خارج القارة، خاصةً في الشرق الأوسط وأوروبا.

[1] UNECA, 2016, Issue Paper, New Directions and Trends in African Migration, p.1

الشكل رقم 3-4: يوضح الهجرة داخل افريقيا ومنها



المصدر: المركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية[1]، واستغلال الطالب.

أما بخصوص مسارات الهجرة في أفريقيا فتتطور باستمرار وتتغير، ففي السنوات الأخيرة، شهد الطريق الشرقي طريق الهجرة في خليج عدن أعدادا متزايدة من المهاجرين، وخاصة من القرن الأفريقي، المنتقلين إلى دول الخليج وخارجها. وبالمثل، حدثت زيادة في الحركة على الطريق الشمالي، الذي يجتازه المهاجرون اساسا من الغرب والقرن الإفريقي في طريقهم إلى أوروبا عبر الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الهجرة على الطريق الشمالي صغيرة بالمقارنة مع الهجرة في القارة، وخاصة على الطريق الجنوبي من شرق افريقيا (القرن الأفريقي) إلى الجنوب الافريقي، ويتم توجيه الكثير من الموارد نحو إدارة الهجرة على الطريق الشمالي. وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام السياسي الذي تلقته الهجرة في أوروبا.[2]

[1] African Center for strategic studies,https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2024/, visited 15/10/2024

[2] إطار سياسة الهجرة لأفريقيا 2018-2030، مرجع تم ذكره

4. الهجرة في قارة آسيا:[1]

تعتبر قارة آسيا موطن حوالي 4.6 مليار شخص، وموطنًا لأكثر من 40 % من المهاجرين الدوليين في العالم (حوالي 115 مليونًا)، كما هو موضح في أحدث بيانات متاحة عن أعداد المهاجرين الدوليين لسنة 2020. وكان أكثر من نصفهم (69 مليونًا) يقيمون في بلدان أخرى في آسيا نفسها، وبزيادة قدرها 8 مليون عن عام 2015، عندما قُدِّر أن حوالي 61 مليونًا يعيشون داخل القارة.

وزادت الهجرة داخل المنطقة في آسيا بشكل كبير بمرور الوقت، حيث ارتفعت من 35 مليونًا في عام 1990، كما حدث نمو كبير في أعداد المهاجرين المولودين في آسيا في أمريكا الشمالية وأوروبا على مدى العقدين الماضيين، ففي عام 2020، بلغ عدد المهاجرين من آسيا إلى أمريكا الشمالية 17.5 مليونًا، بارتفاع طفيف من 17.3 مليونًا في عام 2015، بينما في أوروبا، بلغ عدد المهاجرين من آسيا 23 مليونًا في عام 2020، بارتفاع من نحو 20 مليونًا في عام 2015. وقد دفعت الهجرة من آسيا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا الكثير من الزيادة في عدد المهاجرين الآسيويين خارج المنطقة، حيث بلغ إجمالي عدد المهاجرين من خارج المنطقة أكثر من 46 مليونًا في عام 2020.

5. الهجرة في أمريكا الجنوبية:

الهجرة إلى أمريكا الشمالية هي سمة أساسية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي. تُظهر أحدث بيانات مخزون المهاجرين الدوليين المتاحة لسنة 2020 أن أكثر من 25 مليون مهاجر قاموا بالرحلة شمالاً نحو أمريكا الشمالية، حيث ازداد عدد سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين يعيشون في أمريكا الشمالية بشكل كبير بمرور الوقت، من حوالي 10 ملايين في عام 1990. أما في

[1]. *World Migration Report 2024*. International Organization for Migration (IOM), Geneva, McAuliffe, M. and L.A. Oucho (eds.), 2024.

أوروبا في عام 2020 فقد بلغ عدد المهاجرين 5 ملايين مهاجر، وقد تضاعف عدد المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين يعيشون في أوروبا أكثر من أربعة أضعاف منذ عام 1990. وكانت مناطق أخرى، مثل آسيا وأوقيانوسيا، موطنًا لعدد صغير جدًا من المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020 أكثر من 400 ألف و200 ألف مهاجر على التوالي.

وظل العدد الإجمالي للمهاجرين الداخلين من مناطق أخرى والذين يعيشون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مستقرًا نسبيًا، عند حوالي 3 ملايين على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وكان هؤلاء يتألفون في الغالب من الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، ففي عام 2020، بلغ عدد الأوروبيين والأمريكيين الشماليين الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حوالي 1.4 مليون و1.3 مليون على التوالي.

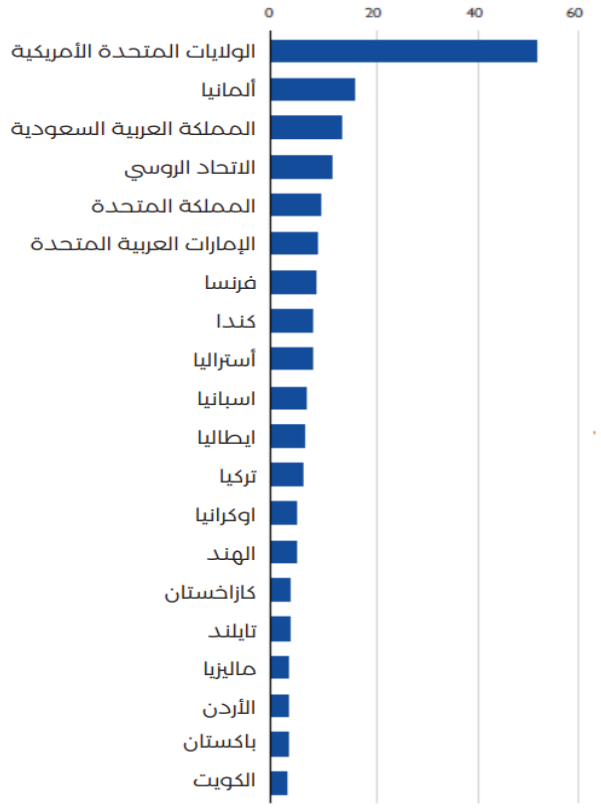
6. الهجرة في أوقيانوسيا

تُظهِر أحدث بيانات أعداد المهاجرين الدوليين المتاحة (2020) أن ما يقرب من 8.3 مليون مهاجر دولي من خارج أوقيانوسيا كانوا يعيشون في المنطقة، وكان عدد المهاجرين المولودين في الخارج يتألف في المقام الأول من أشخاص من آسيا وأوروبا. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، نما عدد المهاجرين المولودين في آسيا في أوقيانوسيا، في حين ظل عدد المهاجرين من أوروبا ثابتًا. ومن بين جميع المناطق الست العالمية، كان لدى أوقيانوسيا أقل عدد من المهاجرين خارج منطقتها في عام 2020، وهو ما يعكس جزئيًا حجم سكانها الأصغر مقارنة بالمناطق الأخرى. وكان المهاجرون من أوقيانوسيا الذين يعيشون خارج المنطقة يقيمون بشكل أساسي في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ثالثا. بلدان المقصد والمنشأ الأولى عالميا:

على مدى السنوات الخمسين الماضية، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الرئيسية للمهاجرين، حيث يبلغ عددهم أكثر من 51مليون مهاجر دولي، وكانت ألمانيا ثاني أبرز وجهة، بما يقارب من 16مليون مهاجر دولي، في حين أن المملكة العربية السعودية هي ثالث أكبر بلد مقصد للمهاجرين الدوليين، حيث يبلغ عددهم 13 مليونا.

الشكل رقم 3-5: يوضح بلدان المقصد 20 الأولى عالميا

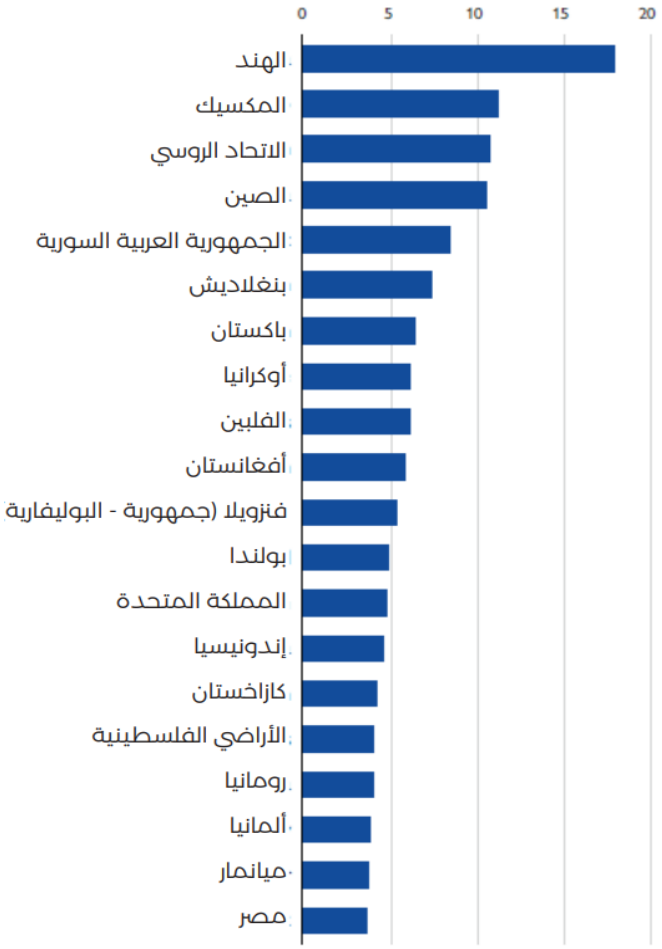


المصدر: تقرير الهجرة لعام 2024

ويكمل كل من الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة قائمة بين بلدان المقصد الخمسة الأوائل، حيث يبلغ عدد المهاجرين الدوليين فيهما حوالي 12مليون و9ملايين مهاجر دولي على التوالي.

أما بلدان المنشأ فتتربع الهند التي يعيش ما يقارب 18مليون شخص منها في الخارج، لديها أكبر عدد من المهاجرين في العالم، مما يجعلها أكبر بلد منشأ على مستوى العالم، لتحل المكسيك في المرتبة الثانية كأهم بلد منشأ بحوالي 11مليون شخص. والاتحاد الروسي كثالث أكبر بلد منشأ، تليها الصين مباشرة بحوالي 10.8مليون و10مايين على التوالي، الشكل يوضح أهم 20 دولة منشأ في العالم.

الشكل رقم 3-6 يمثل اهم 20 دولة المنشأ في العالم



المصدر: تقرير الهجرة لعام 2024

أما خامس أهم بلد منشأ فهو الجمهورية العربية السورية، حيث يعيش بها أكثر من 8مايين شخص في الخارج، معظمهم كلاجئين بسبب النزوح على نطاق واسع خال العقد الماضي، غير أن أغلب المهاجريين منها عبارة عن نازحين، لذا نجد ان اهم دولة منشأ عربية هي مصر.

وقد تطور ترتيب دول منشأ والمقصد من سنة 1995 الى سنة 2020، والجدولان المواليان يوضحان ترتيب دول المنشأ والمقصد سنتي 1995-2020

جدول رقم 3-4: يوضح عدد المهاجرين (بالمليون) ونسبتهم للسكان في بلدان المنشأ لسنتي 1995و2020

1995			2020		
الدولة	عدد المهاجرين	النسبة	الدولة	عدد المهاجرين	النسبة
روسيا الفيدرالية	11.38	7.1	الهند	17.79	1.3
الهند	7.15	0.7	المكسيك	11.07	7.9
المكسيك	6.95	7.0	روسيا الفيدرالية	10.65	6.8
أوكرانيا	5.60	9.9	الصين	9.80	0.7
بنغلاديش	5.37	4.5	بنغلاديش	7.34	4.3
الصين	4.70	0.4	باكستان	6.14	2.7
المملكة المتحدة	3.61	5.9	أوكرانيا	6.05	12.2
باكستان	3.33	2.6	الفلبين	6.01	5.2
كازاخستان	3.30	17.2	بولندا	4.82	11.3
إيطاليا	3.20	5.3	المملكة المتحدة	4.62	6.4
ألمانيا	3.04	3.6	اندونيسيا	4.58	1.6
تركيا	2.73	4.5	فزويلا، وجمهورية بوليفاريا	4.49	13.6
الفلبين	2.43	3.4	كازاخستان	4.20	18.3

اندونيسيا	1.93	1.0	رومانيا	3.98	17.1
البرتغال	1.91	15.9	المانيا	3.85	4.4
المغرب	1.88	6.5	مصر	3.57	3.4
بولندا	1.76	4.4	تركيا	3.28	3.7
بيلاروسيا3.28	1.74	14.7	المغرب	3.25	8.1
جمهورية كوريا	1.68	3.6	إيطاليا	3.25	5.1
أفغانستان	1.67	8.5	الفيتنام	3.07	3.1

المصدر: تقرير الهجرة لعام 2024+ استغلال الطالب

ومن الجدول رقم 3-4، نلاحظ أن ما بين عامي 1995 و2020، لم يتغير سوى عدد قليل من البلدان من كونها من بين أكبر 20 دولة منشأ للمهاجرين (مع إدراج البرتغال وبيلاروسيا وجمهورية كوريا وأفغانستان بين أكبر 20 دولة في عام 1995، ولكن تم استبدالها بحلول عام 2020 بجمهورية فنزويلا البوليفارية ورومانيا ومصر وفيتنام.

جدول رقم 3-5. يوضح عدد المهاجرين (بالمليون) ونسبتهم للسكان في بلدان المقصد لسنتي 1995و2020

1995			2020		
الدولة	عدد المهاجرين	النسبة	الدولة	عدد المهاجرين	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	24.6	9.3	الولايات المتحدة الأمريكية	43.43	13.1
روسيا الفيدرالية	11.91	8.0	ألمانيا	14.22	17.0
ألمانيا	7.28	9.0	العربية السعودية	13.00	37.3
الهند	6.69	0.7	روسيا الفيدرالية	11.58	7.9
فرنسا	5.96	10.3	المملكة المتحدة	8.92	13.1
أوكرانيا	5.77	11.3	الامارات العربية المتحدة	8.43	85.3

العربية السعودية	4.94	26.5	فرنسا	8.09	12.4
كندا	69.	16.1	كندا	7.81	20.7
استراليا	4.11	22.9	استراليا	7.41	29.1
المملكة المتحدة	3.99	6.6	اسبانيا	6.63	14.2
كازاخستان	2.8	18.3	إيطاليا	6.13	10.1
باكستان	2.46	2.0	اوكرانيا	4.57	10.4
الصين، هونغ كونغ، SAR	2.09	34.4	الهند	4.48	0.3
كوتيفوار	2.02	14.2	تايلاندا	3.53	5.1
الامارات العربية المتحدة	1.78	73.6	كازاخستان	3.39	18.1
إيطاليا	1.70	3.0	ماليزيا	3.08	9.5
إسرائيل المحتلة	1.55	29.5	الكويت	2.98	.69
الأردن	1.53	33.4	الصين، هونغ كونغ، SAR	2.85	38.1
الأرجنتين	1.51	4.3	الأردن	2.69	26.4
أوزباكستان	1.43	6.3	اليابان	2.49	2.0

المصدر: تقرير الهجرة لعام 2024+ استغلال الطالب

أما من حيث بلدان المقصد في عامي 1995 و2020 ممثلة في الجدول رقم 3. 4، وبالمقارنة مع أكبر 20 دولة منشأ، كان هناك تغيير أكبر واضح، مع خروج خمس دول من القائمة (باكستان وكوت ديفوار والأرجنتين وإسرائيل وأوزبكستان)، وحلت محلها إسبانيا وتايلاند وماليزيا والكويت واليابان، وباستثناء الاتحاد الروسي وكازاخستان والهند والأردن وأوكرانيا، شهدت جميع بلدان المقصد في كل من قائمتي أكبر 20 دولة في عامي 1995 و2020 زيادات في أعداد ونسب المهاجرين خلال هذه الفترة. وعلاوة على ذلك، يوضح الجدول 3 الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين التي شهدتها

العديد من بلدان المقصد، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وألمانيا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة. وهذا يسلط الضوء على أنه في حين قد يكون من المفيد مناقشة المهاجرين الدوليين على المستويين العالمي والإقليمي، إلا أن هناك ممرات طويلة الأمد متميزة من بلد إلى آخر تمثل نسبًا كبيرة من الهجرة الدولية، الأمر الذي قد يخفي مدى عدم المساواة الشديدة في الهجرة على مستوى العالم.

المبحث الثاني: تدفقات الهجرة في المنطقة العربية

بما أن الهجرة ظاهرة عالمية فهي بلا شك تمس كذلك المنطقة العربية، فقد شهدت الدول العربية تحولات ديناميكية في السنوات الأخيرة، حيث كانت هناك زيادة في الهجرة على طول المسارات التقليدية، مع تدفقات كبيرة من العمال المهاجرين، وفي الوقت نفسه برزت تحديات ناشئة بسبب العبور غير النظامي للمهاجريين أو ما يعرف بالهجرة السرية أو الغير شرعية، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الأردن ولبنان، الوجهات الرئيسية للمهاجرين خصوصا للعمال منهم من المنطقة وخارجها، لا سيما أولئك الوافدين من منطقة آسيا والمحيط الهادي، وبشكل متزايد من منطقة أفريقيا. وفي الوقت نفسه تشهد بلدان شمال أفريقيا تحركات هجرة مهمة، وتشكل دول مقصد ونقاط عبور خصوصا للمهاجرين الأفارقة المتجهين إلى أوروبا.

المطلب الأول: نظرة عامة عن الهجرة في المنطقة العربية

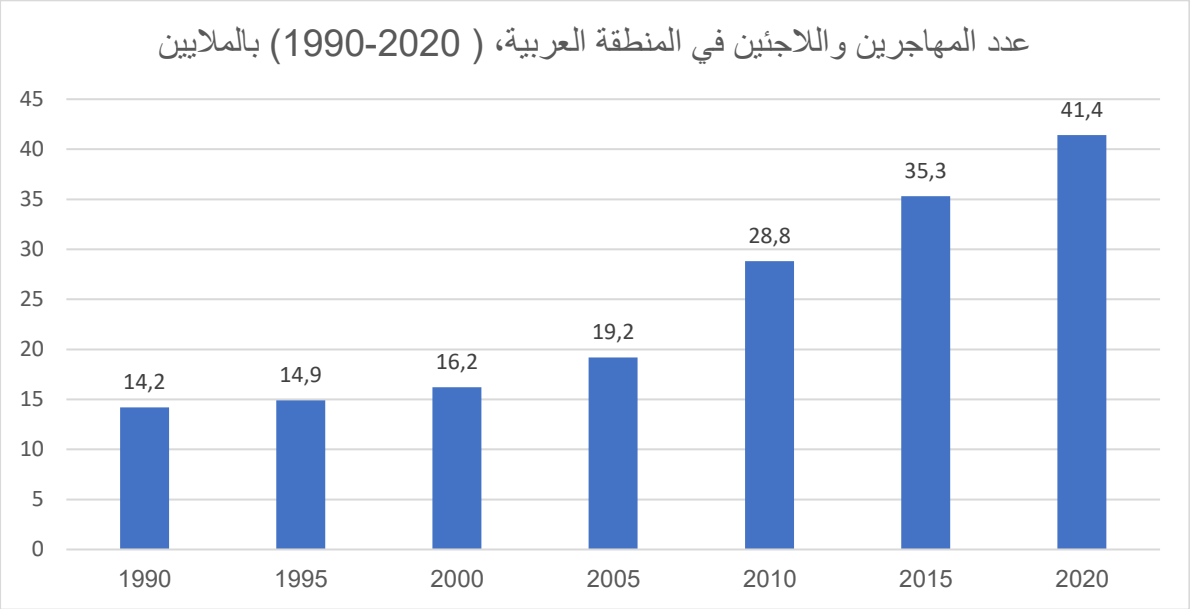
أولا. تطور مخزون المهاجرين في المنطقة العربية

لا تزال المنطقة العربية منطقة منشأ وعبور رئيسية، وإحدى الوجهات المفضّلة للمهاجرين الدوليين والأشخاص الذين هُجّروا قسرا، ففي الفترة من عام 2013 الى عام 2017 زاد عدد العمال المهاجرين في الدول العربية بأكثر من 5%، بعد زيادة الطلب على العمال المهاجرين الذكور، وفي عام 2019 تجاوز عدد المهاجرين واللاجئين الّذين إستقبلتهم المنطقة 40 مليون، وشكلت النّساء تقريبا ثلث هذا العدد، بينما أكثر من 31 مليون شخص هاجروا من الدول العربيّة، تقريبا نصفهم بقوا في المنطقة

العربية[1]، أما في عام 2020، فقد استضافت الدول العربية حوالي 15 % من المهاجرين واللاجئين في العالم أي حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاجئ، واستضافت 12 دولة من المنطقة 14 % من العمال المهاجرين في العالم.

والملاحظ أن عدد المهاجرين قد ارتفع خلال العقود الأخيرة، فمن 14.2 مليون مهاجر سنة 1990 ارتفع العدد الى 28.8 مليون في 2010 ليصل الى 41.4 مليون مهاجر في سنة 2020، والشكل التالي يوضح تطور عدد المهاجرين في المنطقة العربية خلال الفترة 1990 الى 2020.

الشكل رقم 3-7: يوضح تطور عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية ما بين (1990 و2020)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير الهجرة في العالم 2021

[1] تقرير الهجرة في العالم لعام 2021 ، المنظمة الدولية للهجرة، ماكوليف، م. وأ. تريانديافيليدو (النارشان)، 2021، جنيف

ومن الناحية الجغرافية، يقيم حوالي 102.4 مليون عامل مهاجر أو قرابة 61 % من إجمالي العمال المهاجرين في ثلاث مناطق إقليمية وهي: أمريكا الشمالية، والدول العربية، وأوروبا الشمالية والجنوبية، وتعد منطقة الدول العربية واحدة من أفضل وجهات العمال المهاجرين، حيث يشكلون نسبة 41 % من مجموع السكان العاملين، وغالبا ما يهيمنون على القطاعات الرئيسية بها.

وكانت بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية هي: المملكة العربية السعودية (13.5مليون)، الإمارات العربية المتحدة (8.7 مليون)، الأردن (3.5 مليون)، الكويت (3.1 مليون)، وعمان (2.4 مليون)، والملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تحوز على حصة الأسد، فهي مقصد للعديد من المهاجرين سواء من داخل المنطقة العربية أو من خارجها.

ثانيا. تعداد المهاجرين الداخليين الى المنطقة العربية:

في عام 2020[1]، كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي مقصدا للمهاجرين بنسبة % 74من مجموع المهاجرين في المنطقة العربية، أي 30.8 مليون مهاجر ولا تزال هجرة اليد العاملة تمثل الاتجاه الرئيسي للهجرة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد شهدت هذه المجموعة من البلدان نموا هاما في عدد السكان المهاجرين منذ عام 1990، أين كان يبلغ آنذاك 8.2 مليون شخص.

واستقبلت المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبلغ عدد المهاجرين اليها حوالي 13.5 مليون شخص في عام 2020، بزيادة قدرها حوالي 2.7 مليون شخص أو 25% مقارنة بعام 2015 وبذلك تتصدر السعودية دول المقصد بالمنطقة العربية، أما عالميا فتعتبر الوجهة الثالثة بعد ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] تقرير الهجرة لعام 2021، مرجع سابق

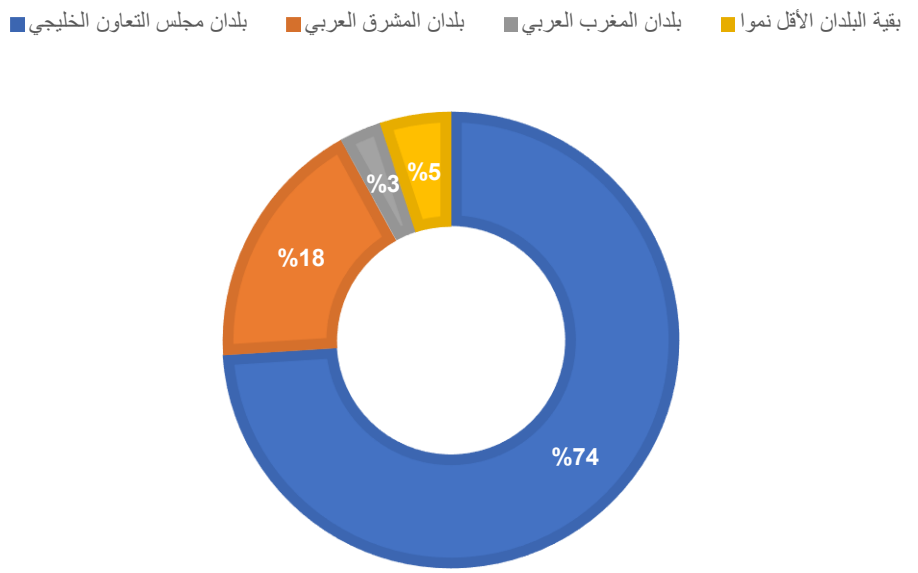
وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية في قائمة بلدان المقصد في المنطقة العربية وفي هذه المجموعة من البلدان، إذ بلغ عدد المهاجرين واللاجئين فيها 8.7 مليون شخص، مما يمثل زيادة بأكثر من 710000 شخص أو 9% مقارنة بعام 2015.

واستضافت بلدان المشرق العربي حوالي 7.2 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020 أي 18 % من السكان المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، ومنذ عام 1990 استضاف الأردن أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق العربي، وقد ارتفع هذا العدد من 1.1 مليون شخص في عام 1990 إلى ما يناهز 3.5 مليون شخص في عام 2020.

وبلغ مجموع السكان المهاجرين واللاجئين في المغرب العربي 1.2 مليون شخص في عام 2020 بزيادة قدرها 7 % منذ عام 2015 أي حوالي 80000 مهاجر ولاجئ إضافي وتضم ليبيا أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة من البلدان: فقد استضافت 67 % منهم تليها الجزائر بنسبة 20%، وكانت المغرب مقصدا لنسبة 8 % من المهاجرين، أما تونس فقد بلغت بها النسبة حوالي5%.

أما البلدان منخفضة الدخل أوا الأقل نموا فتتمثل فيها نسبة المهاجريين واللاجئين 5 % فقط، والشكل التالي يوضح التوزيع بيانيا.

الشكل رقم 3-8 توزيع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية حسب المجموعات



المصدر: تقرير الهجرة لعام 2021 واستغلال الطالب

ثالثا. تعداد المهاجرين الخارجيين من المنطقة العربية:

ارتفع عدد المهاجرين والنازحين[1] قسرا من بلدان المشرق العربي أربعة أضعاف تقريبا منذ عام 1990 حين كان عدد المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان يبلغ 5.2 مليون شخص، ليصل عددهم إلى 19.8 مليون شخص في عام 2020، أي 61% من جميع المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية، وتفاوتت نسبة مواطني بلدان المشرق العربي المقيمين في الخارج مقارنة بمجموع السكان تفاوتا كبيرا بين البلدان، فقد بلغت 79% في دولة فلسطين، و 48% في الجمهورية العربية السورية، و 13% في لبنان، وأقل من 8% في سائر بلدان المشرق العربي.

[1] تقرير الهجرة لعام 2021، مرجع سابق

وبلغ عدد المهاجرات واللاجئات من بلدان المشرق العربي حوالي 8.5 مليون امرأة، ما يمثل 43% من السكان المهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة، وقد ارتفع عددهن بنسبة 20% منذ عام 2015، وسجلت نسبة أدنى من المهاجرات واللاجئات من بين جميع السكان المهاجرين واللاجئين في كل من الأردن (37%) ومصر (35%)، حيث هجرة اليد العاملة هي النمط السائد. وفي المقابل، سجلت أعلى هذه النسب في العراق ودولة فلسطين، حيث شكلت النساء نسبة 50% من جميع السكان المهاجرين واللاجئين في العراق، و47% منهم في دولة فلسطين.

وفي نفس السنة (2020) بلغ عدد المهاجريين الخارجيين من بلدان المغرب العربي حوالي 19% ما يمثل 6.4 مليون شخص من جميع المهاجرين من المنطقة العربية، وحلت المغرب في طليعة بلدان المنشأ في هذه المجموعة، حيث بلغ عدد مواطنيها المقيمين في الخارج حوالي 3.3 شخص، معظمهم من العمال المهاجرين، وتلتها الجزائر التي توافد منها مليونا مهاجر، أما تونس فبلغ عدد المهاجرين منها 902,000 شخص، ومن ليبيا 186000 شخص، وارتفع عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي بنسبة 11 % منذ 2015، وبلغت نسبة مواطني بلدان المغرب العربي المقيمين في الخارج 6% من مجموع السكان في هذه البلدان في عام 2020 وتراوحت بين أدنى نسبة قدرها 3% في ليبيا وأعلى نسبة قدرها 9% في المغرب.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فشكل المهاجرون واللاجئون القادمون منها حوالي 1% فقط من مجموع السكان في عام 2020، ما يمثل نحو 824000 شخص، بزيادة قدرها 64000 شخص تقريبا عن عام 2015 ولم تتغير هذه النسبة عمليا منذ عام 1990، ما يفسر حياة الرفاهية التي تعرفها هذه المنطقة.

ومكث نحو41% من المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي داخل المنطقة العربية، بينما كانت كندا والولايات المتحدة الأمريكية مقصدا لنسبة 24 % من المهاجرين من هذه الدول، كما تعتبر أوروبا ثالث أكبر منطقة من مناطق المقصد، حيث استقبلت أكثر من 15% من المهاجرين، واستقبلت البلدان الآسيوية غير العربية بدورها نسبة 14%، لا سيما الهند التي كانت خامس بلد مقصد للمهاجرين من دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعا. بلدان المقصد والمنشأ الأولى في المنطقة العربية:

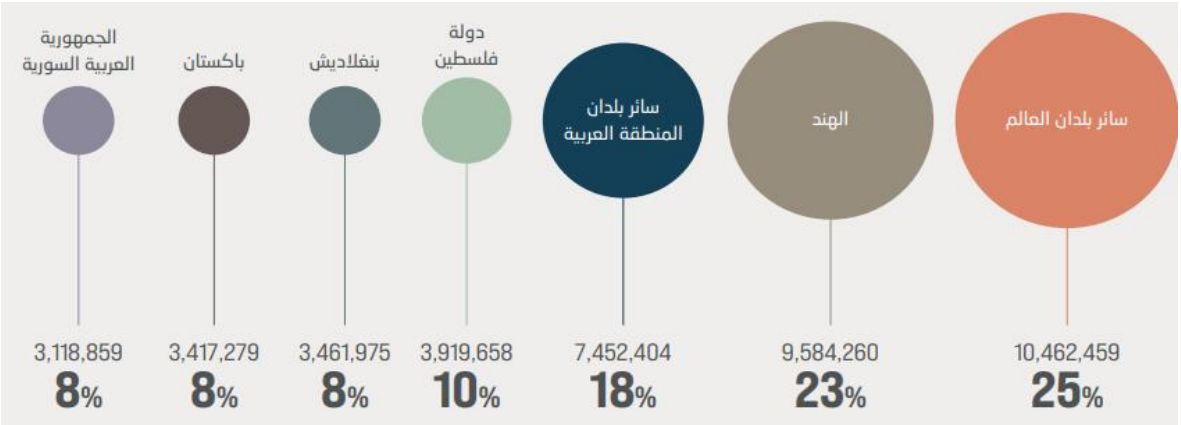
نجد من تقرير الهجرة لسنة 2021، أن بلدان مجلس التعاون الخليجي في طليعة بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية للمهاجرين في عام 2020، ومن بين هذه البلدان الخمسة، استقبلت المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المهاجرين بـ 13.5مليون، تلتها الإمارات العربية المتحدة بـ 8.7 مليون، فيما استقبلت الكويت 3.1 مليون مهاجر واستقبلت عمان 2.4 مليون فانضمتا أيضا إلى لائحة بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة، وتتميز بلدان مجلس التعاون الخليجي عموما بارتفاع الطلب على العمال المهاجرين خصوصا في مجال النفط.

كما كانت الأردن ولبنان أيضا من بين بلدان المقصد الأولى في المنطقة للمهاجرين الدوليين واللاجئين فأقام حوالي 3.5 مليون مهاجر ولاجئ في الأردن و1.7 مليون في لبنان.

وفي نفس السنة 2020، كان نحو 35 % من المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، أو ما يمثل نحو 14.5 مليون شخص، من داخل المنطقة، فيما توافد أكثر من نصف المهاجرين واللاجئين ما يمثل نسبة 56 % أو 23.2 مليون شخص في المنطقة العربية من بلدان آسيوية غير عربية، وكان معظمهم من العمال المهاجرين، و5% من بلدان أفريقية غير عربية وتصدرت الهند قائمة بلدان المنشأ للمهاجرين

واللاجئين في المنطقة العربية في عام 2020 بنسبة 23 % من المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، ومعظمهم من العمال المهاجرين، وقد بدأ عدد المهاجرين القادمون من الهند بالارتفاع في عام 2005 وزاد بنسبةَ 157% بين عامي 2005 و 2020، وبدأ عدد المهاجرين واللاجئين البنغلاديشيين والباكستانيين في المنطقة يرتفع ببطأ في نفس الفترة كذلك، فبلغ 3.5 مليون شخص من بنغلاديش و3.4 مليون شخص من باكستان في عام 2020. كما كانت فلسطين وسوريا من دول المنشأ الأولى عربيا بنسبة 10 % و 8% على التوالي، وفيما يلي رسم بياني توضيحي لنسب المهاجرين حسب دول المنشأ

الشكل رقم 3-9 : يوضح توزيع نسب المهاجرين للمنطقة العربية حسب دول المنشأ[1]



المصدر: تقرير الهجرة لعام 2021 واستغلال الطالب

[1] تقرير الهجرة الدولية لعام 2021، مرجع سابق

المبحث الثالث: هجرة اليد العاملة وتحويلات المهاجرين

ترتبط هجرة اليد العاملة أو العاملة المهاجرة ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية للدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء، فكما تؤثر هذه العاملة ايجابا في البناء الديمغرافي لدول المقصد خصوصا تلك التي تغلب عنها الشيخوخة كما هو الحال في اوربا، وهذا بضخ قوى عاملة شابة جديدة طموحة متنوعة بين اليد العاملة البسيطة والمؤهلة، نجد أنها تؤثر كذلك اقتصاديا على الدول المرسلة خصوصا في الشق المتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين العمال.

وتعتبر التحويلات المالية أحد اهم النتائج المباشرة لهجرة اليد العاملة، خصوصا أن أغلب الهجرات يكون سببها في المقام الأول هو تحسين الظروف المعيشية ومحاولة رفع المستوى المعيشي للمهاجر وعائلته، وعليه دراسة الظاهرتين معا يكون نظرة عامة عن مدى تأثير هذه التحويلات في اقتصاديات الدول المرسلة والمستقبلة.

المطلب الأول: هجرة اليد العاملة

تعتبر هجرة اليد العاملة من اهم أشكال الهجرة وأكثرها تأثيرا على كل من بلدان المنشأ والمقصد، حيث تتيح الهجرة للعمال الحصول على عمل والمساهمة في الناتج المحلي الخام عندما تكون أنظمة الهجرة عادلة، ففي بلدان المقصد ذات السكان المسنين، يمكن أن تكون مساهمتهم مهمة في تلبية نقص العمالة وتجديد شباب القوى العاملة ودعم نظام الضمان الاجتماعي.

أولا. هجرة اليد العاملة في العالم

حسب منظمة العمل الدولية في آخر تقرير لها الصادر سنة 2021 يقدر عدد العمالة المهاجرة في عام 2019 حوالي 169 مليون عامل مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم، منها 4.9% من القوى العاملة العالمية في بلدان المقصد. ويمثل هؤلاء العمال المهاجرون الدوليون حوالي 69% من سكان العالم من المهاجرين الدوليين في سن العمل (15 عامًا فما فوق). وتعتبر هذه الاحصائيات الرسمية الأخيرة حسب الموقع الرسمي للمنظمة.

وحسب نفس الاحصائيات قدرت نسبة العمال الذكور بـ 58.5% أما العاملات فقد قدرت النسبة بـ 41.5%، وقد قدرت نسبة العمال الشباب من 15 الى 24 سنة بـ 10 %من اجمالي عدد العمال المهاجريين، اما نسبة العمال كبار السن (65 سنة فأكثر) من العمال المهاجرين بلغت 3.6% ويشكل البالغون في مقتبل العمر (الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و64 عامًا) 86.5 % من العمال المهاجرين. وكان لقطاع الخدمات حصة الأسد حيث وظف 66.2% من جميع العمال المهاجرين ونحو 80% من إجمالي العاملات المهاجرات في جميع أنحاء العالم، ومع تزايد الطلب على العمالة في اقتصاد الرعاية بما في ذلك الصحة والعمل المنزلي، نجد أن أغلب القوى العاملة في هذا المجال من الإناث، وهو ما يفسر جزئيًا ارتفاع نسبة العاملات المهاجرات في قطاع الخدمات، أما بالنسبة للعمال المهاجرين الآخرين، فقد عمل 26.7% في الصناعة و7.1% في الزراعة.

كما أن توزيع المهاجرين الدوليين العامليين حسب الوجهة الرئيسية نجد أن من بين 169 مليون عامل مهاجر دولي، يوجد 63.8 مليون أو 37.7 % في أوروبا وآسيا الوسطى، ويوجد 43.3 مليون عامل مهاجر في الأمريكيتين أي بنسبة 25.6 %. وبالتالي، تستضيف أوروبا وآسيا الوسطى والأمريكيتين

مجتمعتين 63.3 % من جميع العمال المهاجرين، وتستضيف الدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ كل منها حوالي 24 مليون عامل مهاجر، وهو ما يعادل في المجموع 28.5 % من جميع العمال المهاجرين. وتضم أفريقيا أقل عدد من العمال المهاجرين (13.7 مليون) يمثلون 8.1 % فقط من جميع العمال المهاجرين.

ثانيا. هجرة اليد العاملة في المنطقة العربية:

وفقًا للتقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية لعام 2021 بشأن العمال المهاجرين الدوليين، فقد بلغ عدد العمال المهاجرين في 12 دولة عربية 24.1 مليون شخص في عام 2019 منهم 19.9 مليون رجل و4.2 مليون امرأة، أي ما يشكل 14.3% من 169 مليون عامل مهاجر على مستوى العالم، أي حوالي 24.1 مليون شخص، وكانت الدول العربية من بين الدول الأكثر استضافة للعمال المهاجرين في العالم بعد الأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى، حيث بلغت 41.4 % في عام 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5 % فقط. ويعني ذلك أن ما يقارب من نصف جميع العمال هم من العمال المهاجرين، وهو ما يرجع إلى عدد من العوامل، بما في ذلك معدلات المشاركة المرتفعة للغاية في القوى العاملة للمهاجرين مقارنة بالمواطنين، وخاصة النساء.

ولا تزال مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي مقصدا رئيسيا لليد العاملة المهاجرة، فمنذ اكتشاف موارد النفط والغاز، استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي عائدات النفط لتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار في قطاعات مختلفة. ونتيجة لذلك، تضاعف الرخاء في بعض دول مجلس التعاون الخليجي واحتلت مرتبة بين أعلى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إلا ان المنطقة تواجه نقصًا في القوى العاملة اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية، مما أدى إلى الاعتماد بشكل كبير على العمال

الأجانب لسنوات عديدة، وتحتل الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت على التوالي المراتب الأولى والثانية والثالثة على مستوى العالم بوجود أكبر نسب من العمال المهاجرين بين سكانها[1]، وعليه أسهمت هجرة اليد العاملة في تغيرات سكانية كبيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فباستثناء عمان والمملكة العربية السعودية، يشكل المهاجرون أغلبية سكان دول المجلس، ويشكل المهاجرون في بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبا كبيرة من مجموع رعاياها ففي سنة 2019، شكل المهاجرون نسبة 88 % من السكان في الإمارات العربية المتحدة؛ و 72% في الكويت؛ وحوالي 79% في قطر؛ و 45% في البحرين، وقد قدِم العديد منهم من أفريقيا وجنوب آسيا مثل الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال، وجنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين.[2]

أما في سنة 2020 فقد ارتفع عدد المهاجرين العامليين الى 31 مليون مهاجر، يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي، أي حوالي 17% من العمالة الدولية المهاجرة وكلهم تقريبًا عمال مؤقتون يحملون تأشيرات عمل قابلة للتجديد، ما مثل حوالي نصف السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتعتبر منطقة الدول العربية واحدة من الجهات الرئيسية التي يقصدها العمال المهاجرون، حيث يهيمنون على قطاعات رئيسية، ففي دول الخليج[3]، يشكل العمال المهاجرون أكثر من 95 % من القوة العاملة في مجالي البناء والعمل المنزلي، وفي الفترة من عام 2013 إلى عام 2017 زاد عدد

[1] تقرير الهجرة في العالم لعام 2021، مرجع سابق

[2] تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، مرجع سابق

[3] تقرير الهجرة في العالم لعام 2023، مرجع سابق

العمال المهاجرين في الدول العربية بأكثر من 5 %، بعد زيادة الطلب على العمال المهاجرين الذكور الذين يشتغل كثير منهم في العمل اليدوي، ولا سيما في قطاع البناء.

المطلب الثاني: تحويلات المهاجرين

التحويلات المالية هي تحويلات مالية أو عينية يقوم بها المهاجرون مباشرة إلى أسرهم أو مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية. ويقوم البنك الدولي بتجميع البيانات العالمية عن التحويلات المالية الدولية، على الرغم من الفجوات العديدة في البيانات والاختلافات التعريفية والتحديات المنهجية في تجميع الإحصاءات الدقيقة. ومع ذلك، لا تلتقط بياناته التدفقات غير المسجلة من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية، وبالتالي من المرجح أن تكون الأحجام الفعلية للتحويلات المالية العالمية أكبر من التقديرات المتاحة. وبرزت هذه القضية إلى الواجهة أثناء الوباء، بعد نتيجة أكثر إيجابية في عام 2020 لتدفقات التحويلات المالية الدولية، على عكس التوقعات الأولية المروعة؛ ويرجع هذا جزئيًا إلى التحول من القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية استجابة لقيود عدم القدرة على الحركة التي فرضها كوفيد-19، من بين أسباب أخرى. وعلى الرغم من هذه القضايا، تعكس البيانات المتاحة اتجاهًا متزايدًا طويل الأجل في التحويلات المالية الدولية في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من حوالي 128 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 831 مليار دولار أمريكي في عام 2022.[1]

وتعتبر تدفقات التحويلات المالية الداخلة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مدعومة بأسواق العمل القوية في الاقتصادات المتقدمة ذات أهمية كبيرة للاقتصاديات الصغيرة، وتعد الولايات المتحدة أكبر دولة

[1] تقرير الهجرة لعام 2022، مرجع سابق

مصدرة للتحويلات المالية ودولة المقصد الأساسية للمهاجرين. ومع ذلك، أثر انخفاض التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تباطأ الناتج المحلي الإجمالي النفطي والاتحاد الروسي سلبًا على نمو التحويلات المالية إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى. وفي العديد من البلدان، أدى الاختلاف بين أسعار الصرف في السوق والأسعار الرسمية إلى تثبيط تدفقات التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية.

أولا. التحويلات المالية للمهاجرين في العالم

أشارت التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بلغت 669 مليار دولار في عام 2023، وتواصل أسواق العمل القادرة على الصمود في مواجهة الصدمات في بلدان الاقتصادات المتقدمة ودول مجلس التعاون الخليجي دعم قدرة المهاجرين على إرسال الأموال إلى أوطانهم وشهدت تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين زيادة في أغلب المناطق[1] ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بلغت أعلى زيادة بنسبة 7.7 %، كما نمت التحويلات المالية في جنوب آسيا بنسبة 5.2 %، مدفوعة إلى حد كبير بالتدفقات القوية إلى الهند، في حين شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نموًا بنسبة 1.8 % ، بدعم من التحويلات المالية إلى الفلبين.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.3% في تدفقات التحويلات المالية، إلا أن التحويلات المالية استمرت في تعزيز الحسابات الجارية للعديد من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وقضايا الديون. وانخفضت التحويلات المالية إلى الشرق

[1] تقرير الهجرة لعام 2024، مرجع سابق

الأوسط وأفريقيا بنحو 15%، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التدفقات إلى جمهورية مصر العربية، وانخفضت التدفقات إلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 10%، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التحويلات من روسيا إلى البلدان المجاورة.

وظلت الولايات المتحدة أكبر مصدر للتحويلات. وكانت البلدان الخمسة التي تلقت أكبر قدر من التحويلات في عام 2023 هي الهند (125 مليار دولار) والمكسيك (67 مليار دولار) والصين (50 مليار دولار)، والفلبين (40 مليار دولار) ومصر (24 المليار دولار). ومن بين الاقتصادات التي تُشكِّل فيها تدفقات التحويلات نسبةً كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي – وهو ما يبرز أهمية التحويلات لتمويل عجز الحساب الجاري والموازنة العامة – طاجيكستان (48%)، وتونغا (41%) وساموا (32%) ولبنان (28%) ونيكاراغوا.(27%) والجدول التالي يمثل العشر دول الأولى المرسلة لتحويلات المهاجرين

جدول رقم 3– 6 يمثل العشر الدول الأولى في العالم المرسلة لتحويلات المهاجرين بين 2010 –2022

الوحدة مليار دولار امريكي بالأسعار الجارية

	2010	قيمة التحويلات	2015	قيمة التحويلات	2020	قيمة التحويلات	2022	قيمة التحويلات
1	و.م أ	50.53	و.م.أ	60.72	و.م.أ	66.54	و.م.أ	79.15
2	العربية السعودية	27.07	الامارات العربية	40.7	الامارات العربية	43.35	العربية السعودية	39.35
3	روسيا الاتحادية	21.45	العربية السعودية	38.79	العربية السعودية	34.6	سويسرا	31.91
4	السويد	18.51	السويد	36.03	سو يسرا	29.64	ألمانيا	25.6
5	ألمانيا	14.68	روسيا الاتحادية	19.69	ألمانيا	22.45	الصين	18.26
6	إيطاليا	12.88	ألمانيا	18.25	الصين	18.3	الكويت	17.74

7	فرنسا	12.03	الكويت	15.2	الكويت	17.36	لوكسمبورغ	15.51
8	الكويت	11.86	فرنسا	12.79	روسيا الاتحادية	16.87	مملكة هولندا	15.41
9	لوكسمبورغ	10.66	قطر	12.19	فرنسا	14.78	فرنسا	14.44
10	الامارات العربية	10.57	لوكسمبورغ	11.23	مملكة هولندا	14.31	قطر	12.29

المصدر: تقرير الهجرة لسنة 2024 واستغلال الطالب.

وتكاد تكون البلدان ذات الدخل المرتفع هي المصدر الرئيسي للتحويلات المالية الدولية دائمًا. فعلى مدى عقود من الزمان، كانت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام الدولة الأولى في إرسال التحويلات المالية في العالم، بإجمالي تدفقات خارجية بلغت 79.15 مليار دولار أمريكي في عام 2022، تليها المملكة العربية السعودية (39.35 مليار دولار أمريكي)، وسويسرا (31.91 مليار دولار أمريكي) وألمانيا (25.60 مليار دولار أمريكي). كما تعد الإمارات العربية المتحدة عادةً من بين أكبر 10 دول مرسلة للتحويلات المالية على مستوى العالم، وبالإضافة إلى دورها كأكبر متلقٍ، كانت الصين (المصنفة كدولة متوسطة الدخل من قبل البنك الدولي) أيضًا مصدرًا مهمًا للتحويلات المالية الدولية، حيث تم الإبلاغ عن 18.26 مليار دولار أمريكي في عام 2022، على الرغم من أن هذا يمثل انخفاضًا عن 23 مليار دولار أمريكي في عام 2021. مع دخول بلدان عربية أخرى للقائمة ممثلة في قطر والكويت، وعليه نستنتج ان دول مجلس التعاون الخليجي من أهم وأبرز دول المقصد على مستوى العالم.

جدول رقم 3-7: يمثل العشر الدول الأولى في العالم المستقبلة لتحويلات المهاجرين بين 2010 -2022

الوحدة مليار دولار امريكي بالأسعار الجارية

	2010		2015		2020		2022	
1	الهند	53.48	الهند	68.91	الهند	83.15	الهند	111.22
2	الصين	52.46	الصين	63.94	الصين	59.51	مكسيكو	61.1
3	مكسيكو	22.08	الفلبين	29.8	مكسيكو	42.88	الصين	51
4	الفلبين	21.56	مكسيكو	26.23	الفلبين	34.88	الفلبين	38.05
5	فرنسا	19.9	فرنسا	24.07	مصر	29.6	فرنسا	30.04
6	نيجيريا	19.75	نيجيريا	20.63	فرنسا	28.82	باكستان	29.87
7	ألمانيا	12.79	باكيستان	19.31	باكستان	26.06	مصر	28.33
8	مصر	12.45	مصر	18.33	بنغلاديش	21.75	بنغلاديش	21.5
9	بلجيكا	10.99	ألمانيا	15.57	ألمانيا	19.32	نيجيريا	20.13
10	بنغلاديش	10.85	بنغلاديش	15.3	نيجيريا	17.21	ألمانيا	19.29

المصدر: تقرير الهجرة لسنة 2024+ استغلال الطالب

أما بخصوص البلدان العشر الإولى المتلقية لتحويلات المهاجرين نجد أن في عام 2022، كانت الهند والمكسيك والصين والفلبين وفرنسا (بترتيب تنازلي) أكبر خمس دول متلقية للتحويلات المالية، على الرغم من أن الهند كانت أعلى بكثير من البقية، حيث تلقت أكثر من 111 مليار دولار أمريكي، وهي أول دولة تصل إلى 100 مليار دولار أمريكي بل وتتجاوزها. وكانت المكسيك ثاني أكبر دولة متلقية للتحويلات المالية في عام 2022، وهو المركز الذي احتلته أيضًا في عام 2021 بعد تجاوز الصين، التي كانت تاريخيًا ثاني أكبر دولة متلقية بعد الهند. وظلت دول مجموعة السبع فرنسا وألمانيا في المراكز العشرة الأولى من الدول المتلقية على مستوى العالم في عام 2022، تمامًا كما فعلت لأكثر من عقد من الزمن.

وعلى مستوى الدول العربية فنجد ان مصر تتصدر البلدان العربية من حيث الدول المستقبلة للتحويلات المالية فنجد انها احتلت المرتبة الخامسة دوليا سنة 2020 والسابعة سنة 2022، ما يؤكد حجم التحويلات الضخم للمهاجرين الخاريجين منها حيث قدر بحوالي 28 مليار دولارسنة 2022 بفراق طفيف عنه في سنة 2020 حيث سجلت 29 مليار دولار امريكي.

ثانيا. التحويلات المالية العالمية أثناء جائحة كورونا:

برزت التحويلات المالية إلى الواجهة أثناء جائحة كورونا حيث تم تسجيل ارتفاع للتوحيلات المالية الدولية في عام 2020، على عكس التوقعات الأولية المروعة؛ ويرجع هذا جزئيًا إلى التحول من القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية استجابة لقيود عدم الحركة التي فرضها كوفيد-19، تعكس البيانات المتاحة اتجاهًا متزايدًا طويل الأجل في التحويلات المالية الدولية في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من حوالي 128 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 831 مليار دولار أمريكي في عام 2022[1].

حيث بعد عودة النشاط الاقتصادي، وفك القيود الاقتصادية التي فرضتها تدابير مكافحة الجائحة، استجابت التحويلات المالية بشكل إيجابي لمعدلات الإصابة المتزايدة بكوفيد-19 في بلدان المنشأ. حيث لوحظ أن المهاجرين يرسلون المزيد من الأموال لدعم أسرهم عندما يرتفع معدل الإصابة بكوفيد-19، قد تعارضت هذه الظاهرة مع تنبؤ البنك الدولي بانخفاض التحويلات المالية بسبب الجائحة، ولكنها تتفق مع ملاحظات البنك طويلة الأجل بأن التحويلات المالية مضادة للدورة الاقتصادية: فعندما تنخفض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، يرسل المهاجرون المزيد من الأموال لمساعدة أسرهم ومجتمعاتهم المتعثرة

[1] تقرير الهجرة لعام 2021، مرجع سابق

في الوطن. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت الدراسات وجود علاقة طويلة الأمد بين التحويلات المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتبطت زيادة بنسبة 10 في المائة في التحويلات المالية بزيادة دائمة بنسبة 0.66 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وقد تعافت التحويلات المالية الدولية من الانخفاض الذي شهدته في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد، حيث أرسل المهاجرون ما يقدر بنحو 831 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات مالية دولية على مستوى العالم في عام 2022، بزيادة قدرها 791 مليار دولار أمريكي عن عام 2021

وأكثر بكثير من 717 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وكما في السنوات السابقة، استمرت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في تلقي مبالغ ضخمة من تدفقات التحويلات المالية، والتي زادت بنسبة 8 % بين عامي 2021 و2022 من 599 مليار دولار أمريكي إلى 647 مليار دولار أمريكي. ومنذ منتصف التسعينيات، تجاوزت التحويلات المالية الدولية إلى حد كبير مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُعرف بأنها مساعدات حكومية مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية؛ كما تجاوزت مؤخرًا الاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا. تحويلات المهاجرين من والى المنطقة العربية[2]:

تشكل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها تأثيرا قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية. وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من

[1] Francois, John Nana, et al. "Heterogeneity in the long-run remittance-output relationship: Theory and new evidence." Economic modelling 110 (2022): 105793.
[2] Migration world report 2024,opt.cit

الخصائص، من أبرزها، أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلة لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة للتحويلات.

وفي هذا الصدد، تعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين أكبر الدول المرسلة للتحويلات المالية للمهاجرين في العالم، ففي المملكة العربية السعودية، بلغ متوسط التحويلات المالية الخارجة 34 مليار دولار أمريكي في الفترة 2011–2020، مقابل 18 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2000–2010.

ففي عام 2019، خرجت من المنطقة العربية ما يناهز ربع التحويلات العالمية إلى الخارج (24%) وبلغت قيمتها حسب التقديرات 119مليار دولار ووردت جميعها تقريبا (95في المائة أو 113مليار دولار(من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبلغت قيمة التحويلات الخارجة من بلدان المشرق العربي 6.1مليار دولار، ومن بلدان المغرب العربي 244مليون دولار، ومن أقل البلدان العربية نمواً 154مليون دولار. وحلت الإمارات العربية المتحدة في طليعة البلدان المرسلة للتحويلات المالية وبلغت قيمة تحويلاتها 45مليار دولار؛ تلتها المملكة العربية السعودية بتحويلات قيمتها 31.2مليار دولار؛ وعمان وقطر والكويت التي تراوحت تحويلات كل منها بين 9مليار و15مليار دولار تقريبا. والتحويلات المالية الخارجة من البلدان العربية تفوق بكثير التحويلات الواردة إليها.

حيث تلقت بلدان المشرق العربي أكبر قدر من التحويلات المالية بلغ 43.2 مليار دولار في عام 2020 أي نسبة 75 في المائة من مجموع التحويلات المرسلة إلى المنطقة. وحلت مصر في طليعة البلدان العربية المتلقية وبلغت قيمة التحويلات المرسلة إليها 29.6 مليار دولار في عام 2020، أما مجموعة بلدان المغرب العربي فتلقت 11.2مليار دولار، وبلغت التحويلات المرسلة إلى المغرب 7.4مليار دولار. وتلقت أقل البلدان العربية نموا تحويلات بلغت 2.5 مليار دولار، في حين شهدت مجموعة بلدان مجلس

التعاون الخليجي أدنى تدفق للتحويلات في نفس السنة وتلقت نحو مليار دولار أي أقل من 2 في المائة من جميع التحويلات المالية إلى المنطقة.

تعتبر بلدان شمال افريقيا بلدان منشأ بالدرجة الأولى، وحسب تقرير الهجرة لسنة 2024 فقد ظلت التحويلات المالية الدولية مهمة لشمال إفريقيا وتشكل مصادر رئيسية للعملات الأجنبية للعديد من البلدان في المنطقة، أصبحت التحويلات المالية أكثر أهمية بعد ظهور كوفيد-19، حيث جفت عائدات السياحة التي كانت حيوية لفترة طويلة لدول مثل مصر بسبب قيود التنقل، وتتمتع المنطقة بتاريخ طويل من الهجرة، حيث يعيش عدد كبير من المهاجرين في أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي في المملكة العربية السعودية موطنًا لنحو مليون مصري في عام 2020.و في عام 2022، تلقت مصر أكثر من 28 مليار دولار أمريكي في التحويلات المالية الدولية، مما يجعلها سابع أكبر متلق بعد الهند والمكسيك والصين والفلبين وفرنسا وباكستان. أما المغرب، الذي يحتل المرتبة العشرين بين أكبر الدول المتلقية للتحويلات المالية الدولية على مستوى العالم، قد تلقى أكثر من 11 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل 8 % من ناتجه المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل ادراج ومناقشة بيانات الهجرة الدولية في مختلف مناطق العالم والمنطقة العربية، وقد تم ادراج بيانات المهاجرين الدوليين بشكل عام ثم التركيز على بيانات هجرة اليد العاملة خصوصا انها المحرك الرئيسي للهجرات الدولية، متفوقة على بقية الهجرات مثل الهجرة للدراسة والهجرة للم الشمل العائلي.

وقد حاولنا الالمام بالهجرة عبر كافة القارات، خصوصا أن الهجرة في المنطقة العربية تتأثر بموجات الهجرة الداخلة من آسيا خصوصا، وتُؤثر على بلدان مقصد في أوربا وآسيا، ورغم ان قارات مثل أمريكا الجنوبية واقيانوسيا ليستا على ارتباط وثيق بالعالم العربي، إلا أننا أدرجنا بياناتها من باب التحليل والتدقيق والمقارنة.

ولتحديد حجم التأثير الاقتصادي والمالي أدرجنا مطلبا خاصا بالتحويلات المالية، حيث حاولنا تحديد أكبر الدول المرسلة والمتلقية للتحويلات المالية، ومقارنتها ببعضها، مع ادراج الدول العربية بمختلف المناطق وتحليل التحويلات الداخلة اليها والخارجة منها.

وقد توصلنا إلى أن الدول العربية ممثلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنافس وبشدة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، حيث تعتبر من الوجهات الرئيسية للعمال المهاجريين الدوليين، وهي بذلك بلدان مقصد. أما بقية البلدان ممثلة في بلدان الشرق الأوسط وبلدان شمال افريقيا فهي في الغالب بلدان منشأ، غير انها تبقى بلدان مقصد للدول الأقل نموا.

ويتعبر هذا الفصل فصلا تمهيديا للدراسة التحليلية الاقتصادية، وحجر أساس لقياس ونمذجة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي ببعض البلدان العربية.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الهجرة على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول لأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالهجرة، من خلال التعريف بالمصطلحات الأكثر تداولا، التعريف بأنواع الهجرة وتصنيفاتها، وآثارها وانعكاساتها على دول المنشأ ودول المقصد، وكذا أهم النظريات المفسرة للهجرة، وتناولنا في الفصل الثاني مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته الأساسية لدى المدارس الفكرية لاسيما المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، وأهم نماذج النمو الاقتصادي وطرق قياسه، كما تناولنا في الفصل الثالث دراسة وصفية وتحليلية للهجرة في العالم بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة العلاقة الإحصائية التي تربط بين الهجرة والنمو الاقتصادي في صور نماذج رياضية تسهل عملية القياس الكمي، حيث تكون البداية بتقديم دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات النمو الاقتصادي والهجرة بالدول العربية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020، وتتعلق هذه المؤشرات أساسا بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP)، رأس المال (K)، العمل (عدد العمال المشتغلين أو عدد ساعات العمل) (L)، عدد المهاجرين الخارجين من الدول العربية OUTM وعدد المهاجرين الداخلين INM، وكذا التحويلات المالية للمهاجرين الخارجة OUTFLOWS والداخلة INFLOWS من وإلى دول المقصد والمنشأ على الترتيب.

وسنقوم بدراسة قياسية وذلك بالاعتماد على تحليل بيانات سلاسل زمنية مقطعية بانل للدول محل الدراسة وذلك باستخدام البرمجية الإحصائية وEviews، وذلك بالاعتماد على تقدير نماذج بانل الديناميكي.

وقد تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: دراسة وصفية تحليلية لأهم للمؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الهجرة بالدول العربية

المبحث الثاني: تصنيف البيانات باستخدام طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي

المبحث الثالث: تطبيق نموذج PANEL- ARDL لدراسة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي ببعض البلدان العربية.

المبحث الأول: دراسة وصفية تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الهجرة بالدول العربية

ستتناول الدراسة في هذا المبحث أهم المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الهجرة بالدول العربية محل الدراسة وتتمثل هذه الدول في 16 دولة وهي: **الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جزر القمر، الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، فلسطين، عمان، السعودية، السودان، سوريا وتونس** وهذا خلال 20 سنة الأخيرة من سنة 2000 إلى غاية 2020.

وقد تم استبعاد بقية الدول (06 دول) وهي: **(جيبوتي، الصومال، ليبيا، الكويت، قطر، اليمن)** نظرا لعدم توفر بيانات الدراسة لهذه الدول خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام، رأس المال والعمالة

فيما يلي سيتم عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية محل الدراسة وتتمثل أساسا في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام، رأس المال والعمالة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2020، أما التعريفات فسيتم اعتماد تعريفات البنك الدولي WDI، منظمة الأمم المتحدة، وكذا منظمة العمل الدولية، وتعتبر هذه المنظمات مصدر للبيانات بصفتها المصدر الرسمي المعتمد في أغلب الدراسات.

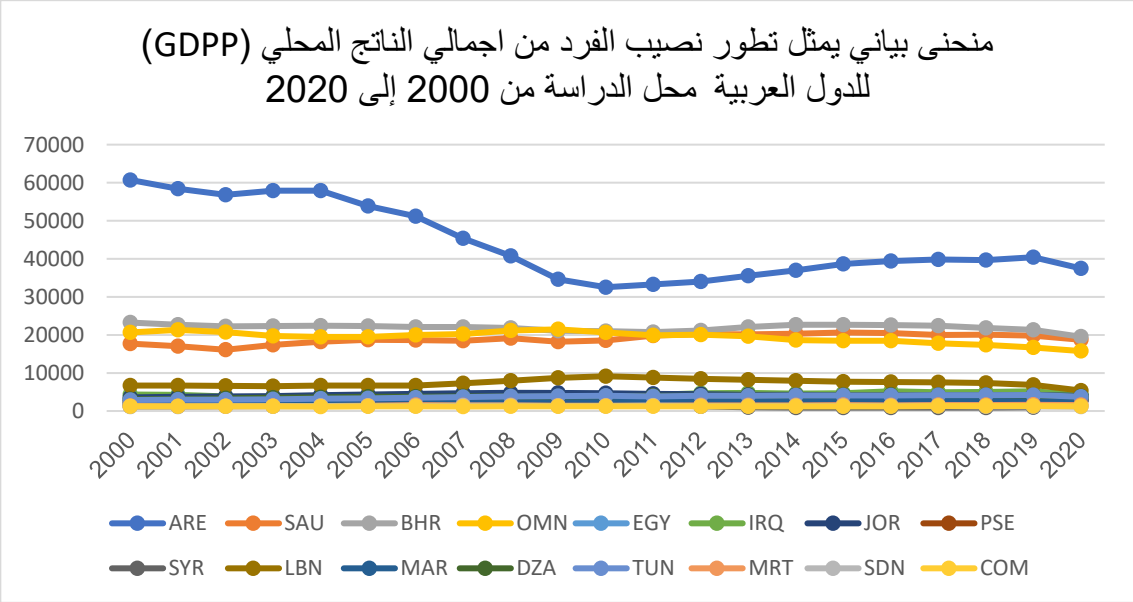
أولا. نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP):

وهو حاصل قسمة اجمالي الناتج المحلي الخام على عدد السكان في منتصف العام. واجمالي الناتج المحلي الخام هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم

حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.[1]

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم01، الذي يمثل تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP) في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2020 قمنا بتمثيل هذه المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

الشكل رقم 4-1: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP) بالدول العربية محل الدراسة خلال الممتدة من 2000 إلى 2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

من خلال بيانات الملحق رقم 01 والمنحنى البياني رقم 4-1 يمكننا استنتاج ما يلي:

[1] بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

✓ يمكن تصنيف الدول العربية محل الدراسة من حيث مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:

- المجموعة الأولى وتضم دول الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين وعمان والتي تنتمي الى دول مجلس الخليج العربي وتصنف من بين الدول الأعلى في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، والذي تتراوح قيمته ما بين 60716 دولار امريكي و20000 دولار أمريكي سنويا وهي من أعلى الدول رفاهية من حيث المعيشة في العالم، خصوصا وأنها من الدول المصدرة للنفط، وهي كذلك من أهم دول المقصد في العالم.
- المجموعة الثانية وضم باقي الدول ممثلة في الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب، مصر، العراق، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، السودان وجزر القمر، وتمثل غالبا دول شمال افريقيا والشرق الأوسط، والتي لم يتعدى نصيب الفرد فيها من الناتج الداخلي الخام 10000 دولار أمريكي سنويا، وهي من بين دول المنشأ.

✓ تتوافق هذه المعطيات مع تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2019[1]، أين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 6651 دولار أمريكي عام 2018 مقابل حوالي 6288 دولار عام 2017 اي بزيادة بلغت نحو 5.8%، وحافظت دول مجلس

[1] التقرير الاقتصادي العربـي الموحد 2019، صندوق النقد العربي 2019، الدائرة الاقتصادية، ابوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2019

التعاون لدول الخليج العربي على ترتيبها ضمن مجموعة الدول ذات أعلى مستويات للناتج للفرد كما بقيت كل من جزر القمر وموريتانيا من بين الدول العربية ذات الأقل متوسط للفرد في الناتج.

✓ تراجع دولة السودان في الترتيب العام للدول العام 2018 بالمقارنة مع 2017 حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام انخفاضا شديدا، من حوالي 2986 دولار أمريكي سنويا الى حوالي 846 دولار أمريكي سنويا بانخفاض بلغ نحو 71.7% نتيجة للظروف السياسية الصعبة التي يمر بها هذا البلد، وتأثيرها المباشر على الظروف الاقتصادية وانخفاض قيمة عملتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

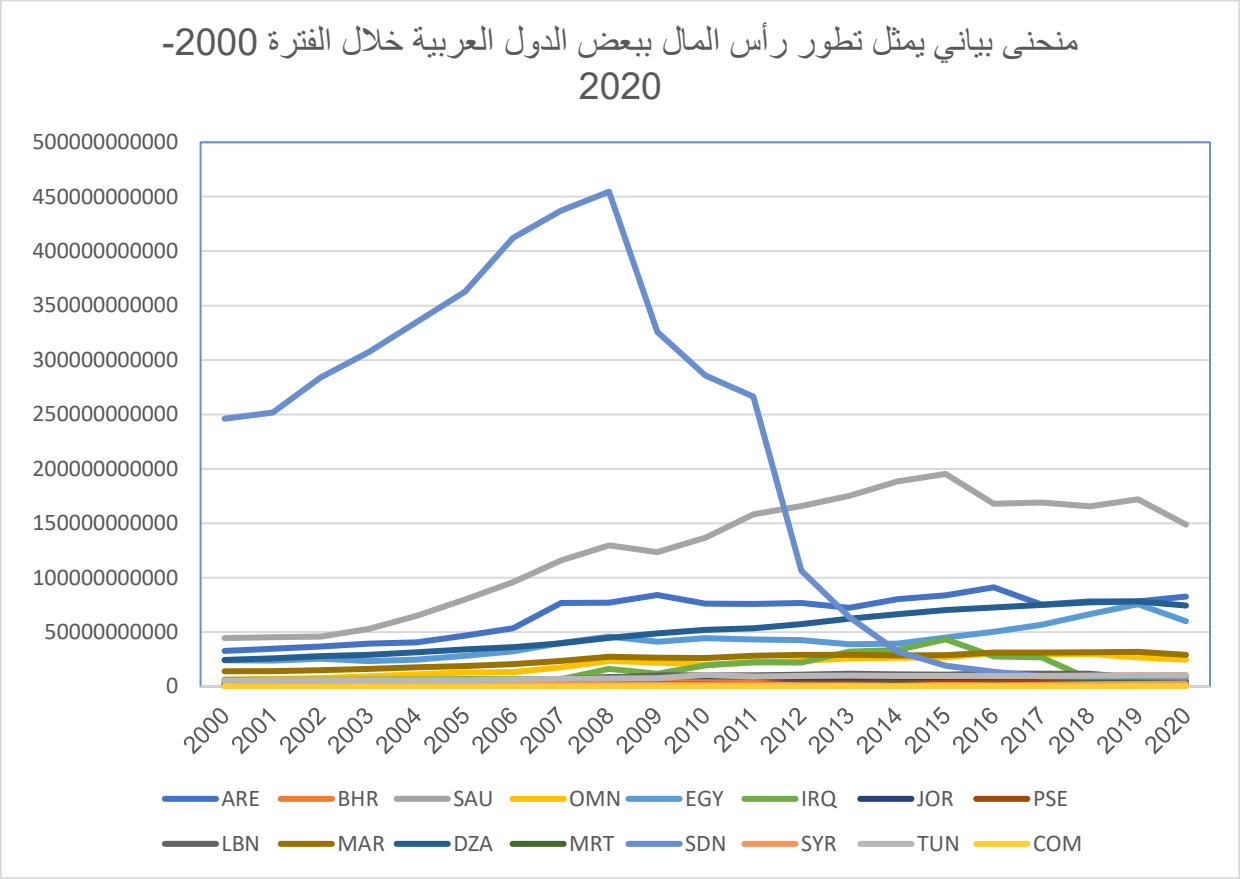
ثانيا. رأس المـــال (K):

يعبر رأس المال عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال[1].

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم 02، الذي يمثل تطور رأس المال (K) في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020 قمنا بتمثيل المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

[1] بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل رقم 4-2: تطور رأس المال بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

من خلال بيانات الملحق رقم 02 والتمثيل البياني رقم 4-2 يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ إلى غاية سنة 2008، نجد أن رأس المال بدولة السودان هو الأعلى مقارنة بباقي الدول العربية والذي كان في ارتفاع متزايد منذ سنة 2000 وبحلول سنة 2008 بدأ في الانخفاض والذي يوافق كذلك تاريخ بداية النزاعات والصراعات الداخلية بهذا البلد، مما انجر عنه سنة 2011 انقسام دولة السودان إلى دولتين (السودان وجنوب السودان).

✓ تتصدر المملكة العربية السعودية القائمة من حيث رأس المال (K) منذ سنة 2008، حيث بلغ الذروة سنة 2015 بقيمة تقارب 200 مليار دولار ورغم انخفاضه في الخمس سنوات الموالية إلا أنها تبقى الأعلى مقارنة ببقية الدول حيث سجلت سنة 2020 ما قيمته 150 مليار دولار.

✓ تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية أين بلغت أعلى قيمة لرأس المال بها 90 مليار دولار وسجلت سنة 2016، وعرفت انخفاضا طفيفا حيث بلغت 80 مليار دولار سنة 2020.

✓ أما بقية الدول فتعرف تقاربا من حيث قيمة رأس المال وتقدر بأقل من 80 مليار دولار في أغلب سنوات الدراسة.

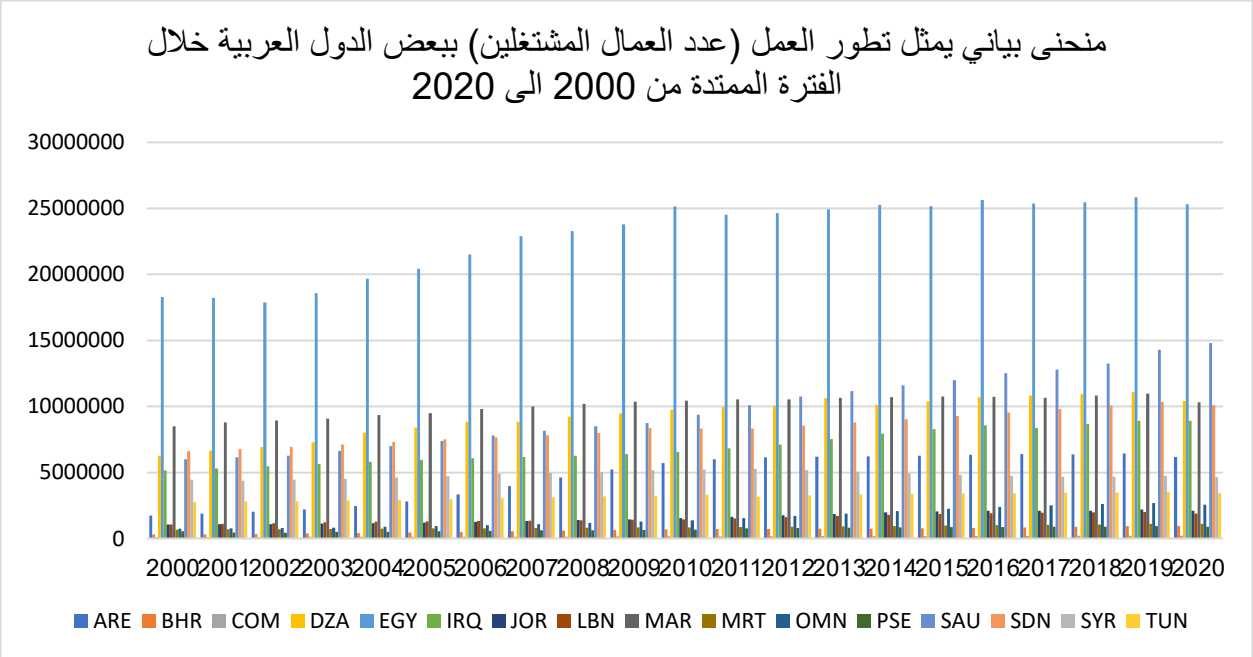
ثالثا.العمـــل (L):

تشمل العمالة أو مؤشر العمال إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة. ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي[1].

[1]منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم 03 الذي يمثل تطور العمل (عدد العمال المشتغلين) في بعض الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2020 قمنا بتمثيل المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

الشكل رقم 4-3: تطور العمل (عدد العمال المشتغلين) بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

من بيانات الملحق رقم 03 والمنحنى البياني رقم 4-3 يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ تعتبر مصر من أعلى الدول من حيث اليد العاملة والتي تقدر حسب البوابة العربية للتنمية بـ26.20 مليون عامل سنة 2020، وهو الأمر المنطقي بالنظر لاحتلال هذه الدولة المرتبة الأولى عربيا في عدد السكان.

✓ تعتبر السعودية ثاني دولة من حيث عدد العمالة المتواجدة بها، فحسب الهيئة السعودية للإحصاء فقد بلغ خلال سنة 2020 عدد المشتغلين (السعوديين وغير السعوديين) 13.63 مليون فردًا، منهم المشتغلين السعوديين (الذكور والإناث) الذي يقدر بـ 3.20 مليون فردًا، والذي يمثل منه عدد الذكور السعوديين المشتغلين 2.07 مليون فردًا، أي بنسبة 65 بالمائة والباقي المقدر بـ 1.14 مليون فردًا يمثل عدد المشتغلات السعوديات الإناث أي بنسبة 35 بالمائة. وعليه نلاحظ أن السعودية تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة وهو ما يمثل 76.5% من مجموع العمال.

✓ هناك تناسب طردي بين عدد العمال وعدد السكان بمعظم الدول العربية، أي أنه كلما زاد عدد السكان زاد عدد العمال.

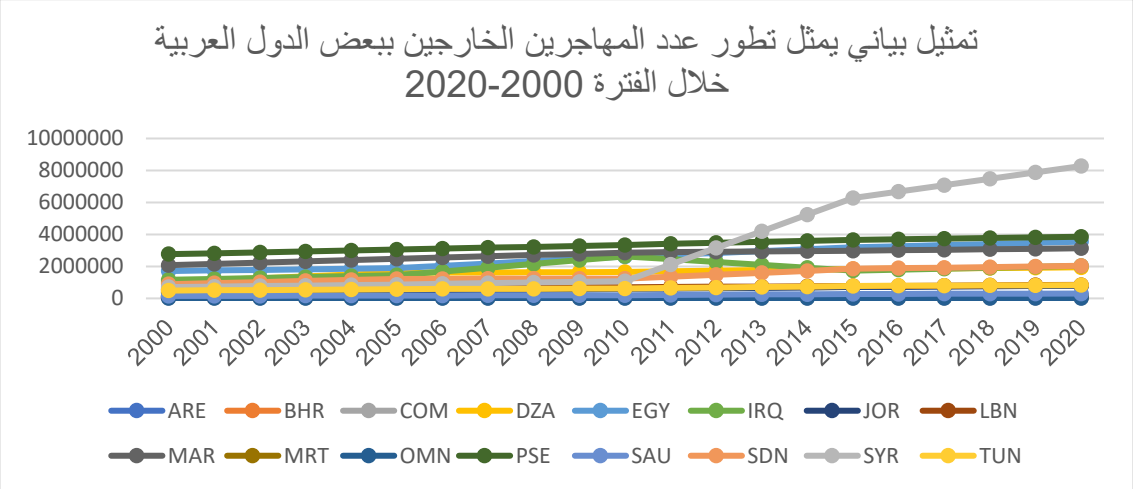
المطلب الثاني: مؤشرات الهجرة

أولا. عدد المهاجرين الخارجين من الدول العربية:

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم 04 الذي يمثل تطور عدد المهاجرين الخارجين في بعض الدول العربية خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و2020، قمنا بتمثيل المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

الشكل رقم: 4-4: عدد المهاجرين الخارجين بالدول العربية مجل الدراسة

خلال الفترة 2000-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

من بيانات الملحق رقم 04 والمنحنى البياني الممثل بالشكل رقم 4-4 يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ عدد المهاجرين الخارجين مرتفع بالدول العربية التي بها نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام منخفض، وهذا طبيعي باعتبار هذه الدول من دول المنشأ عالميا، وعلى العكس من ذلك بالدول التي بها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مرتفع ممثلة أساسا في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها دولتي الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية والتي تعتبر من دول المقصد عالميا.

✓ تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد المهاجرين بدولة سوريا بعد سنة 2011، والتي تتوافق مع ظاهرة الربيع العربي وما صاحبها من احتجاجات بمعظم الدول العربية، حيث فاقت 06 مليون مهاجر.

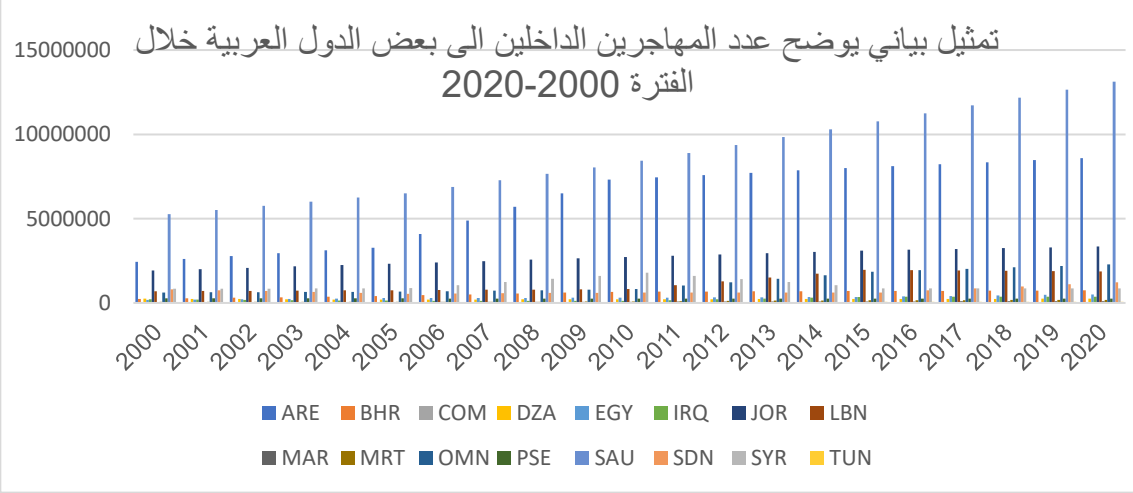
✓ تقارب نسب بقية الدول يتوافق مع الوضعية الاقتصادية المتدهورة بجميع الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وما صاحبها من تدني المستوى المعيشي للأفراد بها وهو ما يعتبر دافعا قويا للهجرة نحو دول العالم المتقدم ودول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا.عدد المهاجرين الداخلين إلى الدول العربية:

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم 05، الذي يمثل تطور عدد المهاجرين الداخلين الى بعض الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000- 2020 قمنا بتمثيل المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

الشكل رقم 4-5: عدد المهاجرين الداخلين الى الدول العربية محل الدراسة

خلال الفترة 2000-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

بيانات الملحق رقم 5 والشكل رقم 4-5 يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ تعتبر دولتي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من دول المقصد الأكثر جذبا للمهاجرين حول العالم، وتجدر الإشارة أن دولة الامارات والسعودية من دول المقصد الأولى عالميا، وذلك لأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بها يفوق بعض الدول المتطورة.

✓ تليها دولتي الأردن وسلطنة عمان كثاني وجهة للمهاجرين الداخليين إليها.

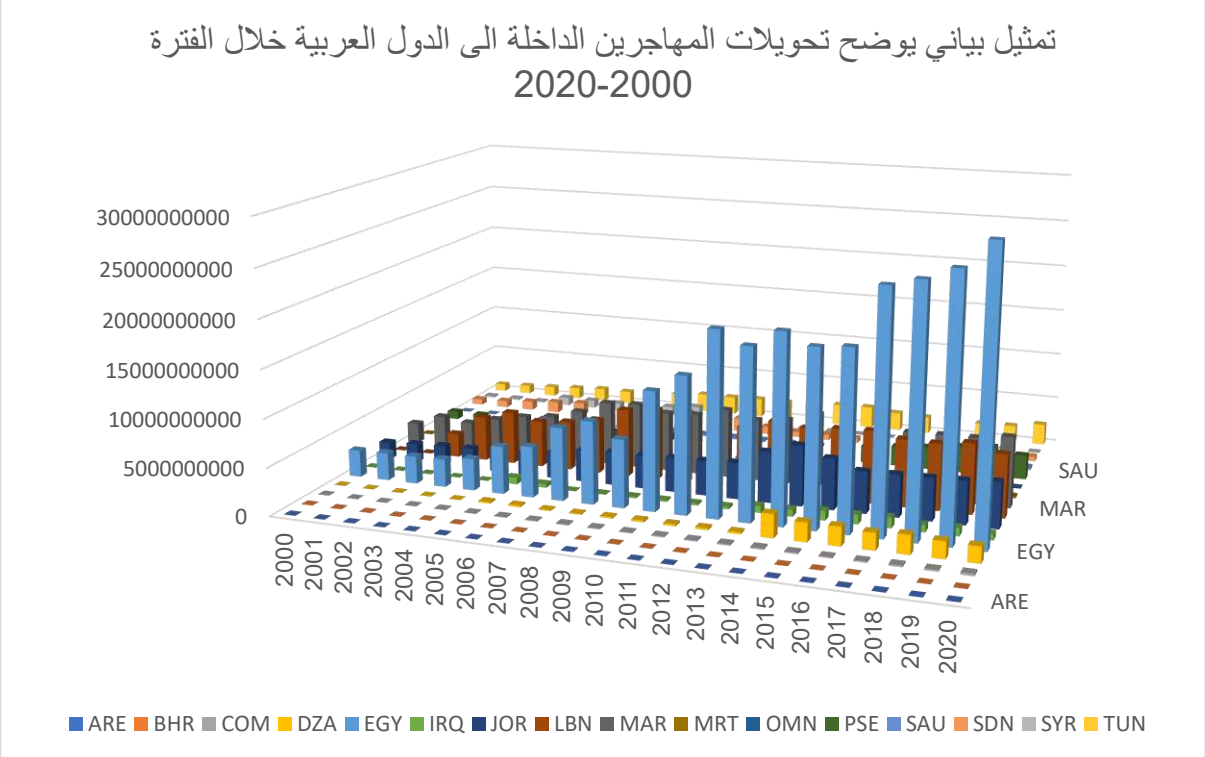
✓ أما بقية الدول العربية فنسجل بها تقاربا لأعداد المهاجرين الداخليين وتعتبر في الأساس دول منشأ، غير أنها تجذب عددا لا بأس به من المهاجرين للدول الأقل مستوى معيشي واقتصادي منها.

ثالثا. تحويلات المهاجرين الداخلة الى الدول العربية:

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم 06 المتعلق بتطور تحويلات المهاجرين الداخلة الى بعض الدول العربية خلال الفترة 2000- 2020 قمنا بتمثيل المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

الشكل رقم 4-6: تحويلات المهاجرين الداخلة الى الدول العربية

محل الدراسة خلال الفترة 2000-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

من خلال بيانات الملحق رقم 6 والشكل البياني رقم 4-6 يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ تحتل مصر المرتبة الأولى في التحويلات المالية للمهاجرين الداخلة منذ سنة 2010 أين كانت تقدر بحوالي 10 مليار دولار، وبقيت دائما في الارتفاع الى غاية سنة 2020 أين قدرت بحوالي 30 مليار دولار، وهذا طبيعي جدا كونها تحتل المرتبة الأولى عربيا كذلك في عدد السكان وكذا عدد المهاجرين منها والذين أغلبهم للبحث عن فرصة عمل وهو ما ينعكس بتحويلات مالية كبيرة، متبوعة بدولة المغرب والتي تعرف ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة تحتم على مواطنيها الهجرة خاصة نحو أوروبا بحثا عن حياة أفضل، ونجد من بعدهما في المرتبة الثالثة مباشرة دولة لبنان بأقل من 10 مليار دولار سنويا، التي نسجل بها هي الأخرى عدد مرتفع للمهاجرين منها والذي يبرر الرقم المسجل في التحويلات المالية الخاصة بها.

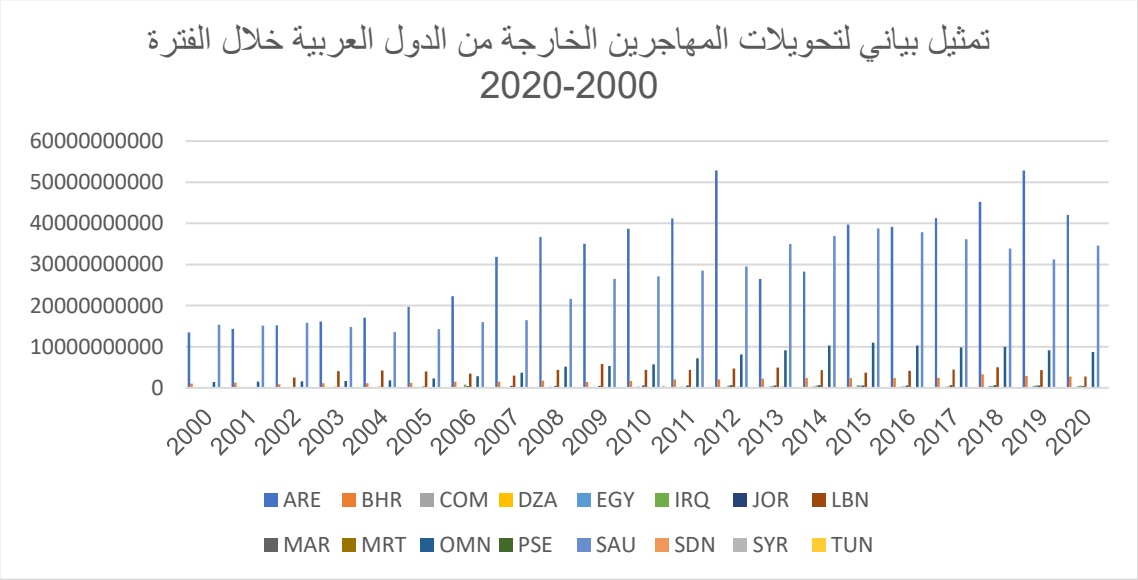
✓ باقي الدول العربية تقدر التحويلات المالية للمهاجرين الداخلة لها بأقل من 05 مليار دولار سنويا، وذلك بالنظر لعدد المهاجرين الخارجين منها وكذا المستوى التعليمي الخاص بهم وطبيعة الوظائف التي يمارسونها والتي تنعكس حتما على المبالغ المالية التي يحولنها لبلدانهم الأصلية.

رابعا. تحويلات المهاجرين الخارجة من الدول العربية (OUTFLOWS):

من خلال البيانات المدرجة بالملحق رقم 07 المتعلق بتطور تحويلات المهاجرين الخارجة من بعض الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000- 2020 قمنا بتمثيل المعطيات بيانيا فكانت كالتالي:

الشكل رقم 4-7: تحويلات المهاجرين الخارجة من الدول العربية محل الدراسة

خلال الفترة الممتدة سنتي 2000-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي WDI + استغلال الطالب

من بيانات الملحق رقم 07 والمنحنى البياني رقم 4-7 نستنتج ما يلي:

✓ تحتل دولتي الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية المرتبة الأولى بخصوص التحويلات المالية للمهاجرين خلال طول فترة الدراسة بقيمة تتراوح بين 20 و60 مليار دولار أمريكي سنويا، ومتبوعة بدولة سلطنة عمان وهذا منطقي لكون هذه الدول تحتل المرتبة الأولى بخصوص عدد المهاجرين الداخلة لها، والتي أغلبها من الدول العربية كذلك.

✓ وبصفة عامة فإن الهجرة إلى دول الخليج (البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وبدرجةٍ أقل إلى الأردن ولبنان وفرت عدداً لا يحصى من فرص العمل ودرَّت مليارات الدولارات على شكل **حوالاتٍ** للعمال المهاجرين وعائلاتهم. وبلغ إجمالي الحوالات الصادرة من الدول العربية عام 2014 زهاء 109 مليارات دولار. وبهذه الطريقة، تغدو الهجرة مربحةً لكافة الأطراف

من عمالٍ وأصحاب عمل ودول منشأ ومقصد لأنها تساعد في حل أزمة العجز الكبير في اليد العاملة لاسيما في الخليج[1]. أما في سنة 2020 وبسبب جائحة كورونا فقد انخفضت قيمة التحويلات المالية لتبلغ 55 مليار دولار فقط بسبب الأثر السلبي لاستمرار تباطؤ معدلات النمو العالمي، وعملت تدفقات التحويلات المالية إلى مصر، وهي أكبر بلد متلق للتحويلات في المنطقة، على مواجهة التقلبات الدورية لهذه الأزمة ولكنها انخفضت في نهاية المطاف بسبب انخفاض أسعار النفط وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في بلدان الخليج[2]. أما في عام 2023، فبقيت قيمة التحويلات المالية في حدود 55 مليار دولار ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الانخفاض الحاد في التدفقات إلى مصر. وتشير التقارير إلى أن تدفقات التحويلات المالية الرسمية إلى مصر انتعشت بمجرد توحيد أسعار الصرف في مارس 2024. وتأثرت تدفقات التحويلات المالية بين دول المنطقة بالتباطؤ في النمو في دول مجلس التعاون الخليجي[3].

[1] هجرة اليد العاملة في الدول العربية، موقع منظمة العمل الدولية ، أغسطس 2016،
https://www.ilo.org/ar/resource/hjrt-alyd-alamlt-fy-aldwl-alrbyt تم زيارة الموقع يوم 2024/08/22

[2] جائحة كورونا: تراجع تدفقات التحويلات بنسبة 14% في 2021، 10/29/2020، تم زيارة الموقع يوم 2024/09/12
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021

[3] Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024, June 26, 2024, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/06/26/remittances-slowed-in-2023-expected-to-grow-faster-in-2024#:~:text=Remittance%20flows%20among%20countries, visité 12/09/2024

المبحث الثاني: تصنيف الدول العربية محل الدراسة بالتصنيف التسلسلي التصاعدي

سيتم تخصيص هذا المبحث لتصنيف الدول العربية محل الدراسة إلى مجموعات حسب درجة التشابه أو الاختلاف بينهما من خلال الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ومؤشرات الهجرة ممثلة في: عدد المهاجرين الداخلين والخارجين وكذا التحويلات المالية الداخلة والخارجة من وإلى الدول العربية.

وتم اللجوء إلى تصنيف الدول لتسهيل الدراسة القياسية فيما بعد، حيث تصنف عادة الدول الى دول مقصد ودول منشأ، وعليه فالتصنيف ضروري للقيام بالدراسة القياسية والحصول على نتائج غير زائفة أو متحيزة قدر الإمكان.

وقد تم اعتماد طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي (CAH) لملاءمة الطريقة وسهولة تفسير مخرجاته وبالاعتماد على برمجية XLSTAT لتطبيق طريقة التصنيف من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول سيتم التطرق فيه إلى التقديم النظري لطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي CAH، أما المبحث الثاني فسيخصص لمناقشة مخرجات هذه الطريقة بعد تطبيقها على مجموع الدول محل الدراسة.

المطلب الأول: الإطار النظري لطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي.

هناك العديد من التقنيات الإحصائية التي تهدف إلى تقسيم أفراد عينة احصائية إلى فئات أو مجموعات فرعية مختلفة، والتصنيف التسلسلي التصاعدي (CAH) أحدها، وتهدف هذه الطريقة الى أن يكون الأفراد المجمعين داخل نفس الفئة متشابهون قدر الإمكان محققة بذلك مبدأ التجانس داخل الفئة نفسها، بينما تكون الفئات مختلفة قدر الإمكان.

ومنه فإن طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي تهدف إلى تجميع الأفراد تلقائيًا في فئات بناءً على عدة متغيرات إحصائية، وبالتالي فطريقة التصنيف هذه تجعل من الممكن تشكيل مجموعات أو فئات الأفراد المتشابهة في جميع المتغيرات المدروسة.

أولا. مبدأ طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي:

مبدأ CAH هو تنفيذ تجميع تدريجي للأفراد وفقًا لدرجة التشابه بينهم حتى يتم الحصول على فئة واحدة تجمعهم جميعًا معًا. ويتم هذا التجميع دائمًا بين فردين في البداية، ثم بعد الحصول على الصفوف الأولى، بين فئتين، حتى يتم الحصول على مجموعة واحدة. بمجرد إجراء هذا الحساب، سيتم تقسيم الأفراد إلى فئات مختلفة (يتم تحديد عددها من قبل المستخدم) والتي ستشكل ملفات التعريف المختلفة للتصنيف النهائي. يوفر CAH أيضًا المعلومات اللازمة لوصف هذه الملفات الشخصية المختلفة.[1]

ويرتكز جمع الأفراد معًا وفقًا لمعيار التشابه المحدد مسبقًا والذي سيتم التعبير عنه في شكل مصفوفة مسافة في أغلب الحالات يعبر عنها بالمسافة الاقليدية (distance euclidienne) الموجودة بين فردين، وكل ما كان الفردان متشابهان تقترب المسافة الى الصفر، وكلما زاد الاختلاف بين الفردين زادت المسافة بينهما.

[1] Qu’est-ce que la CAH ? https://www.articque.com/ visité le 20/08/2024

ثانيا. خوارزمية طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي:

تعتبر طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي طريقة تصنيف تكرارية مبدأها بسيط، تعتمد الخطوات أو الخوارزمية التالية:[1]

- نبدأ بحساب الاختلاف بين الأفراد وعددهم N
- نقوم بتجميع الفردين اللذين يؤدي تجميعهما إلى تقليل معيار التجميع المحدد، وبالتالي إنشاء فئة تتضمن هذين الفردين.
- نقوم بحساب الاختلاف بين هذه الفئة والكائنات الأخرى N-2 باستخدام معيار التجميع. ثم نقوم بتجميع الفردين أو الفئات التي يقلل تجميعها من معيار التجميع.
- نستمر على هذا المنوال حتى يتم تجميع كل العناصر معًا.

ينتج عن هذه التجميعات المتعاقبة شجرة تصنيف ثنائية (dendrogramme)، يتوافق جذرها مع الفئة التي تجمع جميع الأفراد معًا. ويمثل dendrogramme هذا تسلسلًا تصاعديا للأقسام. يمكننا بعد ذلك اختيار قسم عن طريق اقتطاع الشجرة عند مستوى معين، ويعتمد المستوى إما على قيود المستخدم (يعرف المستخدم بعدد الفئات التي يريد الحصول عليها)، أو على معايير أكثر موضوعية.

[1] Classification Ascendante Hiérarchique (CAH), https://www.xlstat.com/fr/solutions/fonctionnalites/classification-ascendante-hierarchique-ca. , visité le 20/08/2024

ويعرف مخطط الأشجار (dendrogramme) بأنه رسم تخطيطي يعرض مسافات السمات بين كل زوج من الفئات المدمجة تسلسلياً. لتجنب تقاطع الخطوط، يتم تنظيم الرسم التخطيطي بيانيًا بحيث يكون أعضاء كل زوج من الفئات المراد دمجها متجاورين في الرسم التخطيطي.

ثالثا. المراحل الرئيسية لطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي:

تتلخص أهم مراحل طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي في[1]:

- إعداد البيانات: يتم اعداد البيانات المراد تصنيفها وذلك باختيار الافراد وكذا المتغيرات الإحصائية المراد تصنيف الافراد حسبها والتي تكون عادة ممثلة في المتوسط الحسابي
- اختيار مؤشر التباين بين الأفراد: اختيار مؤشر الاختلاف بين الأفراد يعتمد اختيار قياس المسافة بين الأفراد على البيانات المدروسة والبيانات والأهداف، وتعتبر المسافة الإقليدية: نوع المسافة الأكثر استخداما، وهي مسافة هندسية في الفضاء متعدد الأبعاد.
- اختيار مؤشر التجميع: نقوم بتجميع العناصر عن طريق تقليل مؤشر التجميع، وهناك عدة طرق، لكن الطريقة الأكثر شهرة هي طريقة وارد كما يوجد استراتيجيات أخرى:

- الحد الأدنى من القفزة أو استراتيجية الربط الفردي: حيث نقوم بتجميع العنصرين اللذين يمثلان أصغر مسافة بين عناصر الفئتين.

- استراتيجية الحد الأقصى للقفز أو القطر أو الربط الكامل: حيث نقوم بتجميع العنصرين اللذين يمثلان أكبر مسافة بين عناصر الفئتين.

[1] Fabien Chevalier, Jérôme Le Bellac, la classification, support de cours, faculté des sciences économiques, université de rennes 1, France, 2012-2013

- التقسيم النهائي: يتم تصنيف الافراد النهائي ضمن شروط:

-كل فئة غير فارغة.

-كل فئتان متمايزتان (مختلفتان) منفصلتان.

-كل فرد ينتمي إلى فئة واحدة بدون أي التباس.

والتصنيف يعني الترتيب والتجميع في مجموعات. ويقصد به تقسيم العناصر (الأفراد أو نادرا المتغيرات[1]) وترتيبها في مجموعات أو عناقيد (Classes, Clusters)، بحيث يكون المنتمين إلى نفس المجموعة متجانسين (متشابهين)، أما المنتمين إلى مجموعات مختلفة فهم غير متجانسين (مختلفين).

وفي البداية نكون أمام عدة عناصر أين يشكل كل عنصر مجموعة لوحده، فيتم ترتيبها بحيث نقوم بالجمع بين العناصر المتشابهة (القريبة) بشكل تسلسلي حتى تجتمع جميع العناصر في مجموعة واحدة فقط تمثل الجذر (la racine)[2] (الصعود من عدة مجموعات إلى مجموعة واحدة بشكل تسلسلي).

والتصنيف التسلسلي يمثل بواسطة الشجرة التسلسلية أو شجرة التصنيف (Dendrogramme – Arbre de classification)[3].

لو نقوم بقطع (coupure) بخط أفقي على الشجرة التسلسلية، فإننا سنتحصل على تقسيم أو تجزئة (partition) للعناصر في مجموعات، فإننا كلما قمنا بالقطع أعلى الشجرة فسنتحصل على أقل عدد

[1] Arnaud MARTIN, « L'analyse de données », Polycopié de cours ENSIETA, - Réf. : 1463, Septembre 2004, p92.
[2] Alian Baccini, Philippe Besse, « Exploration Statistique », Institut National des Sciences Appliquées, Toulouse, Juin 2020, p84.
[3] Gilbert Saporta, « Probabilité, analyse des données, et statistique », Edition TECHNIP, 2ème Edition, Paris, 2006, p254.

من المجموعات، وتكون هذه المجموعات أقل تجانسا[1]، وبالعكس كلما قمنا بالقطع أدنى الشجرة فسنتحصل على أكبر عدد من المجموعات، وتكون هذه المجموعات أكثر تجانسا.

انطلاقا من جدول البيانات، نقوم بحساب المسافات بين العناصر ثم نشكل مصفوفة المسافات (Matrice des distances) (أو مصفوفة القرب Matrice de proximité)، ويستخدم في ذلك عدة مقاييس، ومن أشهر هذه المقاييس والأكثر استخداما المقياس الإقليدي (Euclidienne) والمقياس الاقليدي مربع.

الصيغ الرياضية لحساب المسافات وفقا لهاذين المقياسيين هي[2]:

- ✓ المسافة الاقليدية بين العنصرين i و i' هي: $d_e(i,i') = \sqrt{\sum_{j=1}^{p}\left(x_{ij} - x_{i'j}\right)^2}$.
- ✓ المسافة الاقليدية مربع بين العنصرين i و i' هي: $d_e^2(i,i') = \sum_{j=1}^{p}\left(x_{ij} - x_{i'j}\right)^2$.

تتم عملية التجميع بشكل تسلسلي تصاعدي كما يلي:

1) بالاعتماد على مصفوفة المسافات نقوم بجمع أقرب عنصرين (أصغر مسافة)، ليشكلا معا مجموعة واحدة (عنصر جديد)، فيكون هذا أول تجميع لـ n−1 مجموعة[3].
2) نقوم بتشكيل مصفوفة مسافات جديدة بعد تجميع العنصرين السابقين.
3) نعيد حساب المسافات بين المجموعة الجديدة وبقية العناصر بالاعتماد على مؤشر التجميع (المسافات الأولية بين العناصر خارج المجموعة المشكلة لا تتغير).

[1] Ludovic Lebart, Alain Morineau, Marie Piron, « Statistique exploratoire multidimensionnelle », DUNOD, Paris, 1995, p155.

[2] صواليلي صدر الدين، " تحليل المعطيات"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، الجزائر ، ص113.

[3] Ludovic Lebart, Alain Morineau, Marie Piron, op-cit, p157.

4) نقوم بجمع أقرب عنصرين (فرد أو مجموعة)، ليشكلا معا مجموعة جديدة.

5) نكرر هذه العمليات للتجميع بشكل تسلسلي تصاعدي حتى تجمع جميع العناصر في مجموعة واحدة.

6) إذا كان هناك n عنصر فسنحتاج إلى n-1 عملية تجميع للعناصر.

المطلب الثاني: تصنيف الدول العربية محل الدراسة حسب طريقة التصنيف CAH

سيتم تخصيص هذا المطلب للتطبيق العملي لطريقة تصنيف الدول العربية محل الدراسة بطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي CAH، وقد تم الاعتماد على برمجية SPSS.

أولا. المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الهجرة المختارة للتصنيف.

يعتمد تصنيف الدول أساسا على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الخام الذي يعبر على مستوى المعيشة في الدول والرفاهية وممثلا عادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام وقد تم اختيار هذا الأخير للتعبير عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الدول وتم الرمز له بالرمز GDPP.

وسيتم تصنيف الدول محل الدراسة بناء على هذا المتغير.

وأشير إلى أن البيانات تم الحصول عليها من الموقع الرسمي للبنك الدولي، وهي تخص الدول العربية محل الدراسة وتمتد من سنة 2000 إلى سنة 2020 (21 مشاهدة لكل دولة)، وتم أخذ متوسط هذه السنوات في التحليل.

ثانيا. الإحصائيات الوصفية:

بعد ادخال البيانات إلى برنامج SPSS، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 4-1 يمثل أهم الاحصائيات الوصفية الخاصة المتغير التابع GDPP

Caractéristiques

			Statistiques	Erreur standard
gdpp	Moyenne		8847,7500	2927,32421
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2608,3061	
		Borne supérieure	15087,1938	
	Moyenne tronquée à 5 %		7315,1667	
	Médiane		3770,0000	
	Variance		137107632,3	
	Ecart type		11709,29683	
	Minimum		1220,00	
	Maximum		44062,00	
	Plage		42842,00	
	Plage interquartile		14377,00	
	Asymétrie		2,149	,564
	Kurtosis		4,819	1,091

المصدر: مخرجات SPSS

يوضح الجدول أهم الاحصائيات الوصفية لمتغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP) المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، والتي تمثل، القيمة الصغرى، القيمة الكبرى، المتوسط الحسابي، التباين وكذا الانحراف المعياري، ويمكننا استنتاج ما يلي:

✓ يقدر المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) بالدول العربية ما بين سنتي 2000 و2020، بـ 8847 دولار أمريكي سنويا، ونجد أن أربع (4) دول فقط تفوق هذا المتوسط وهي: الامارات العربية المتحدة، السعودية، سلطنة عمان والبحرين، وتعتبر من الدول الأعلى من ناحية الناتج

المحلي الخام، ومن بين دول المقصد الأكثر جذبا للمهاجرين في العالم، أما باقي الدول محل الدراسة (12) دولة فمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بها تحت المتوسط الحسابي، ما يجعلها تمثل دول المنشأ.

✓ أصغر قيمة لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) خلال الفترة من 2000 إلى 2020 تقدر بـ 1220 دولار أمريكي، وتمثل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لدولة جزر القمر، أما أعلى قيمة لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فتقدر بـ 44061 دولار أمريكي وهي مسجلة بدولة الامارات العربية المتحدة وهي تمثل ما يفوق 36 مرة من المعدل المسجل بدولة جزر القمر، وهو ما يعبر عن المستوى المعيشي الراقي بهذه الدولة، ويجعلها من أهم دول المقصد.

✓ تقدر قيمة التباين بـ 137107632.3 دولار أمريكي وقيمة الانحراف المعياري بـ 11709.29683، وهو ما يدل على تشتت البيانات وتسجيل تباعد كبير (فجوة) بينها ويترجم الفرق في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بين مختلف الدول العربية وكذا تصنيف الدول إلى غنية متطورة وبها مستوى راقي من المعيشة ودول ضعيفة ومتخلفة وبها مستوى ضعيف للمعيشة ومعاناة مع الفقر للقاطنين بها.

- مصفوفة المسافات (القرب) (Matrice de proximité):

وهي مصفوفة تمثل التقارب بين الدول محل الدراسة حسب معيار المسافة الاقليدية (la distance euclidienne)، وتمثل مدى تقارب الدول فيما بينها من حيث أوجه التشابه والفروقات وهي المصفوفة المعتمدة في تقسيم الدول الى مجموعات، حيث كلما تناقصت المسافة بين الدول فهذا يعني أنها في نفس المجموعة.

الجدول رقم 4-2 يمثل مصفوفة المسافات بين الدول محل الدراسة

Observation	1:الإمارات	2:البحرين	3:جزر القمر	4:الجزائر	5:مصر	6:العراق	7:الأردن
1:الإمارات	,000	3,575	13,387	11,805	12,124	11,585	11,567
2:البحرين	3,575	,000	3,126	2,387	2,532	2,289	2,281
3:جزر القمر	13,387	3,126	,000	,050	,031	,065	,066
4:الجزائر	11,805	2,387	,050	,000	,002	,001	,001
5:مصر	12,124	2,532	,031	,002	,000	,006	,007
6:العراق	11,585	2,289	,065	,001	,006	,000	,000
7:الأردن	11,567	2,281	,066	,001	,007	,000	,000
8:لبنان	9,800	1,537	,279	,093	,124	,075	,073
9:المغرب	12,612	2,757	,012	,013	,005	,022	,023
10:موريتانيا	13,248	3,059	,000	,042	,025	,056	,057
11:عمان	4,436	,046	2,411	1,768	1,893	1,684	1,677
12:فلسطين	12,385	2,652	,019	,007	,001	,013	,014
13:السعودية	4,592	,064	2,298	1,672	1,793	1,590	1,583
14:السودان	13,344	3,105	,000	,047	,029	,062	,063
15:سوريا	13,374	3,119	,000	,049	,031	,064	,066
16:تونس	11,877	2,419	,045	,000	,001	,002	,002

Observation	8:لبنان	9:المغرب	10:موريتانيا	11:عمان	12:فلسطين	13:السعودية	14:السودان	15:سوريا	16:تونس
1:الإمارات	9,800	12,612	13,248	4,436	12,385	4,592	13,344	13,374	11,877
2:البحرين	1,537	2,757	3,059	,046	2,652	,064	3,105	3,119	2,419
3:جزر القمر	,279	,012	,000	2,411	,019	2,298	,000	,000	,045
4:الجزائر	,093	,013	,042	1,768	,007	1,672	,047	,049	,000
5:مصر	,124	,005	,025	1,893	,001	1,793	,029	,031	,001
6:العراق	,075	,022	,056	1,684	,013	1,590	,062	,064	,002
7:الأردن	,073	,023	,057	1,677	,014	1,583	,063	,066	,002
8:لبنان	,000	,177	,259	1,049	,151	,975	,273	,277	,100
9:المغرب	,177	,000	,008	2,089	,001	1,984	,010	,011	,011
10:موريتانيا	,259	,008	,000	2,352	,015	2,241	,000	,000	,037
11:عمان	1,049	2,089	2,352	,000	1,997	,001	2,393	2,405	1,796
12:فلسطين	,151	,001	,015	1,997	,000	1,894	,018	,019	,005
13:السعودية	,975	1,984	2,241	,001	1,894	,000	2,280	2,292	1,699
14:السودان	,273	,010	,000	2,393	,018	2,280	,000	,000	,043
15:سوريا	,277	,011	,000	2,405	,019	2,292	,000	,000	,044
16:تونس	,100	,011	,037	1,796	,005	1,699	,043	,044	,000

المصدر: مخرجات SPSS

نلاحظ كذلك من الجدول أن أصغر مسافة بين دولتين هي 0,00 (جزر القمر وسوريا)، وبالتالي فهاتين الدولتين ستشكلان أول مجموعة. ثم أقرب دولتين بعدهما هما الأردن والعراق، وبالتالي ستشكلان معا ثاني مجموعة، وهكذا بالنسبة لبقية التجميعات للدول.

✓ المسافة منعدمة بين دولتي الامارات العربية المتحدة والبحرين وهي تكاد تكون منعدمة كذلك مع دولتي العربية السعودية وسلطنة عمان وتتراوح بين 0.001 و0.014، مما يجعل هذه الدول مرشحة لتشكيل مجموعة واحدة.

✓ كما أن المسافة بين دولة موريتانيا وجميع دول المجموعة متقاربة وتقدر بـ 0.68، مما يجعلها أقرب للمجموعة الأولى.

✓ هناك تقارب كبير في المسافات بين بقية الدول (12 دولة) مما يجعلها تشكل مجموعة لوحدها كذلك.

✓ من مصفوفة التقارب هذه يمكن استنتاج تشكيل مجموعتين وهما مجموعة أولى وتضم 04 دول وهي: الامارات العربية المتحدة، العربية السعودية، البحرين، وسلطنة عمان ومجموعة ثانية وتضم 12 دولة وهي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، فلسطين، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السودان، وجزر القمر.

-مخطط التجميع (Planning des agglomérations)

الجدول رقم 4-3 يمثل مخطط التجميع للدول العربية محل الدراسة

Planning des agglomérations

Etape	Cluster combiné		Coefficients	Etape de première apparition du cluster		Etape suivante
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	3	15	,000	0	0	3
2	6	7	,000	0	0	9
3	3	14	,000	1	0	5
4	4	16	,000	0	0	8
5	3	10	,000	3	0	12
6	9	12	,001	0	0	10
7	11	13	,001	0	0	11
8	4	5	,003	4	0	9
9	4	6	,006	8	2	10
10	4	9	,021	9	6	12
11	2	11	,057	0	7	14
12	3	4	,148	5	10	13
13	3	8	,296	12	0	15
14	1	2	3,437	0	11	15
15	1	3	15,000	14	13	0

المصدر: مخرجات SPSS

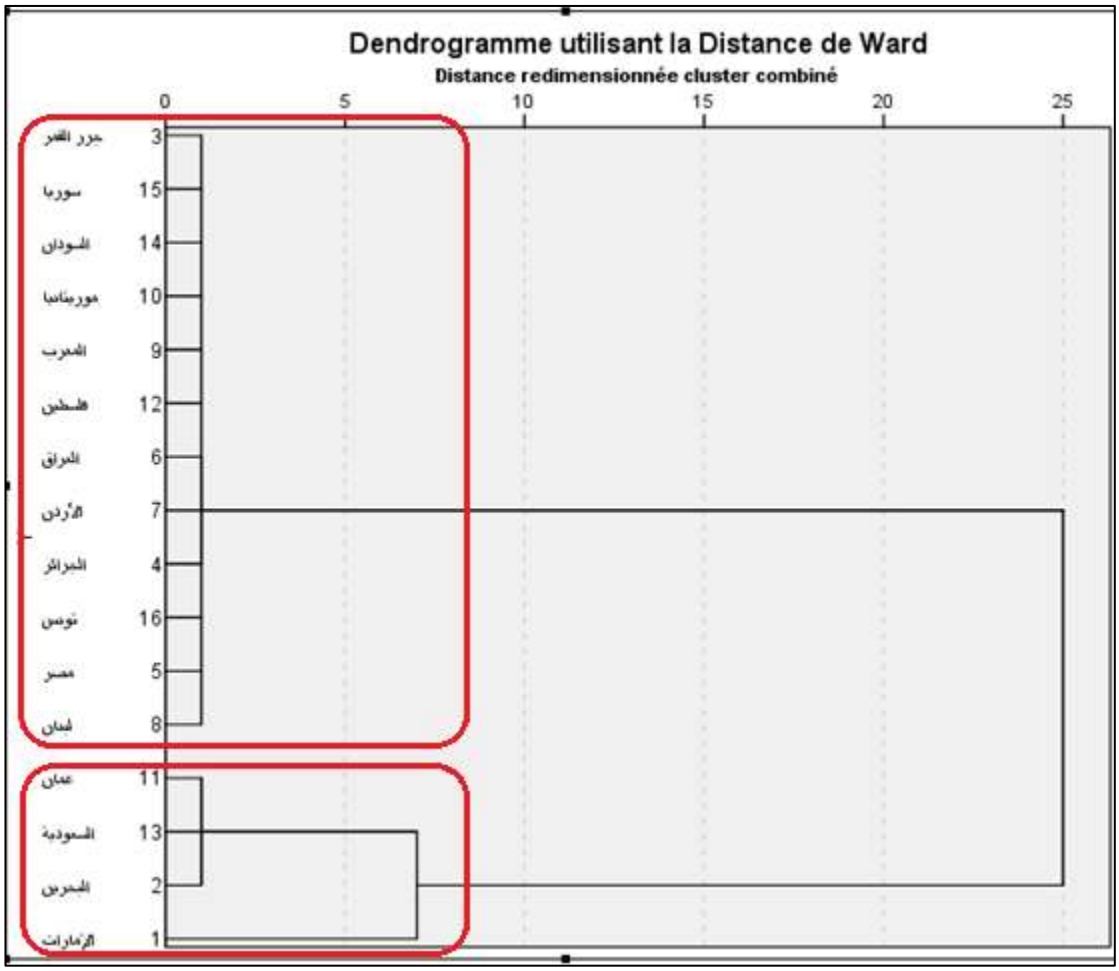
يبين لنا هذا الجدول جميع مراحل التجميع (الانتقال من 16 مجموعة تضم كل مجموعة عنصر واحد (دولة)، إلى مجموعة واحدة تضم جميع العناصر (الدول)، على 15 مرحلة (n-1) بناء على التشابه بين الدول.

نلاحظ أن أول مرحلة تجميع (أقرب دولتين) كانت بجمع رقم 3 ورقم طد15 في أول مجموعة (جزر القمر وسوريا)، ثم في المرحلة الثانية تم جمع العنصرين 6 و7 في مجموعة ثانية (العراق والأردن)، ثم

في المرحلة الثالثة تم ضم العنصرين 3 و14 في مجموعة ثالثة (جزر القمر وسوريا مع السودان)، وهكذا حتى أخر مرحلة.

-شجرة التصنيف (Dendrogramme):

الشكل رقم 4-8 يمثل شجرة التصنيف الخاصة بالدول محل الدراسة



المصدر: مخرجات SPSS

يتبين من شجرة التصنيف وجود مجموعتين (التباين داخل المجموعات صغير والتباين بين المجموعات كبير):

✓ المجموعة الأولى تضم 4 دول: الإمارات، السعودية، عمان، البحرين.

✓ المجموعة الثانية تضم 12 دولة: فلسطين، سوريا، جزر القمر، السودان، موريتانيا، لبنان، مصر، العراق، المغرب، الجزائر، الأردن، تونس.

-مجموعات التخصيص (Clusters d'affectation):

يظهر لنا ضمن المخرجات الجدول التالي والذي يؤكد التصنيف السابق:

الجدول رقم 4-4 يمثل مجموعات التخصيص للدول العربية محل الدراسة

Cluster(s) d'affectation	
Observation	Clusters 2
1:الإمارات	1
2:البحرين	1
3:جزر القمر	2
4:الجزائر	2
5:مصر	2
6:العراق	2
7:الأردن	2
8:لبنان	2
9:المغرب	2
10:موريتانيا	2
11:عمان	1
12:فلسطين	2
13:السعودية	1
14:السودان	2
15:سوريا	2
16:تونس	2

المصدر: مخرجات SPSS

يتبين من هذا الجدول أن الدول العربية تصنف إلى مجموعتين بالاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي، دول لها نصيب فرد عالي وهي دول مجلس الخليج وتعد دول مقصد للهجرة، ودول لها نصيب فرد متوسط أو دون المتوسط، وهي باقي الدول العربية وتعد دول منشأ للهجرة.

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية

سنخصص هذا المبحث للقيام بدراسة قياسية باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، على عينة من الدول العربية، من خلال تحليل وقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي. تتمثل هذه الدول في الدول التي تم تصنيفها سابقا في المبحث الثاني باستخدام طريقة التصنيف التسلسلي CAH، حيث تحصلنا على مجموعتين:

- ✓ **المجموعة الأولى:** وتشمل 04 دول وهي: الامارات العربية المتحدة، البحرين، العربية السعودية، سلطنة عمان. والتي تعد دول مقصد للهجرة.
- ✓ **المجموعة الثانية:** وتشمل 12 دولة وهي: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، جزر القمر، المغرب، فلسطين، السودان، موريتانيا، سوريا وتونس. والتي تعد دول منشأ للهجرة.

وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، مع الإشارة إلى أن البيانات مأخوذة بتردد سنوي للفترة المذكورة أعلاه ومتحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (EVIEWS12) في تحليل المتغيرات وإجراء الاختبارات الإحصائية وكذا تقدير مختلف النماذج.

وبناء على التصنيف السابق، فستتم النمذجة القياسية لتأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في كل مجموعة على حدى.

1. التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية:

قصد تحليل وقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي، فقد تم اختيار المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** النمو الاقتصادي تم قياس النمو الاقتصادي بمؤشر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP) بأسعار ثابتة للدولار الأمريكي (constant) مع أخذ سنة الأساس 2015، وذلك بغية قياس التغير الحقيقي في الناتج المحلي الخام.

- **المتغيرات المستقلة:**

✓ **رأس المال:** إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)، نرمز له بـ: K

✓ **العمـــل:** عدد العمال المشتغلين، ونرمز له بـ: L

✓ **عدد المهاجرين الخارجين من الدول العربية:** ونرمز له بـ: OUTM

✓ **عدد المهاجرين الداخلين نحو الدول العربية:** ونرمز له بـ:INM.

✓ **التحويلات المالية للمهاجرين الداخلة للدول العربية:** ونرمز لها بالرمز INFLOWS

✓ **التحويلات المالية للمهاجرين الخارجة من الدول العربية:** ونرمز لها بالرمز OUTFLOWS

2. **التعريف ببيانات الدراسة:**

✓ **الفترة:** سنوية من 2000 إلى 2020 وتمثل الحدود الزمنية وتعتبر مناسبة للدراسة.

✓ **الدول:** الامارات العربية المتحدة، البحرين، جزر القمر، الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، عمان، فلسطين، العربية السعودية، السودان، سوريا وتونس (وتم حذف الدول العربية التالية من عينة الدراسة لعدم توفر بياناتها عند كل متغيرات الدراسة ويتعلق الأمر بـ: جيبوتي، الكويت، ليبيا، الصومال، قطر واليمن).

ملاحظة: بالنسبة للمتغيرين OUTM وINM، وبما أنهما المتغيرين الوحيدين اللذين يقدران كل خمس سنوات، فقد تم تحويلهما إلى بيانات سنوية من خلال الخاصية interpolate، وتعرف تقنية

interpolate، على أنها طريقة إحصائية نعتمد فيها على البيانات المعلومة لتقدير القيم المفقودة، ويتم تحقيق ذلك باستخدام برامج إحصائية مثل Eviews.

وقد تم اللجوء إلى طريقة Interpolation بهدف التعامل مع القيم المفقودة من أجل الحصول على أكبر عدد من المشاهدات وعدم اختصار حجم العينة وكذا تفادي الحصول على نتائج متحيزة، حيث أن الاعتماد على المتوسط الحسابي من طرف الباحث يؤدي غالبا إلى خطأ في قيم التوزيع وبالتالي عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للمتغيرات.

كما نشير إلى أننا قمنا بإدخال اللوغاريتم على المتغيرات، وفي الترميز أضفنا حرف l على كل متغير للدلالة على اللوغاريتم.

المطلب الأول: تقدير نموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد

في هذا النموذج سنقوم بدراسة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المقصد، ممثلة في دول أربع دول وهي: الامارات المتحدة، العربية السعودية، عمان، البحرين، وهي دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تم الحصول على هذه النتائج بعد القيام بتصنيف مجموعة الدول العربية محل الدراسة باستخدام طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي CAH.

ولقياس تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بهذه الدول تم الاعتماد على متغير تابع وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) كمقياس للنمو الاقتصاد في هذه الدول، وأربع متغيرات مستقلة وهي: رأس المال (K)، العمل (L)، عدد المهاجرين الداخلين (INM) والتحويلات المالية للمهاجرين الخارجة (OUTFLOWS). وقد تم اختيار هذه المتغيرات كون غالب نماذج النمو الاقتصادي تضم رأس المال والعمل كمتغيرات تفسيرية، أما بالنسبة للهجرة فبما أن هذه الدول هي دول مقصد فهي مستقبلة للمهاجرين

وتقوم بتحويلات مالية لهؤلاء المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية، فتم اختيار المتغيرين عدد المهاجرين الداخلين (INM) والتحويلات المالية للمهاجرين الخارجة (OUTFLOWS). كما أنه لا يمكن إضافة متغيرات أخرى للنموذج لأن ذلك سيجعل النموذج غير قابل للتقدير (يجب أن يكون عدد المقاطع أكبر من أو يساوي عدد المتغيرات).

قبل تقدير النموذج القياسي، سنقوم بتحليل أولي لمتغيرات الدراسة من حيث الاستقرارية.

أولا. دراسة الإستقرارية

يجب الإشارة أنه قبل دراسة الاستقرارية في بيانات بانل، يجب أولا دراسة الاستقلالية بين المقاطع (الأفراد)، ثم على أساسها نختار اختبارات الاستقرارية المناسبة، أي هل نختار اختبارات جذر الأحادي في حالة استقلالية المقاطع (اختبارات الجيل الأول)، أم في حالة عدم الاستقلالية (اختبارات الجيل الثاني)؟

لمعرفة أي النوعين من الاختبارات أنسب لبيانات الدراسة، يجرى اختبار فرضية الارتباط بين الأفراد cross-section dependence، وهناك عدة اختبارات من أشهرها اختبار CD test الذي طوره Pesaran (2004).[1]

وفي حالة قبول فرضية الارتباط بين المقاطع، فإن أشهر اختبارات الجيل الثاني هو اختبار Pesaran–CIPS (2007).

[1] أنظر: Pesaran, M. Hashem. "General diagnostic tests for cross-sectional dependence in panels." *Empirical economics* 60.1 (2021): 13-50.5

1. دراسة الارتباط بين المقاطع:

الجدول رقم 4-5: يمثل نتائج اختبار الارتباط بين المقاطع (القيم تمثل الاحتمالات (Prob)):

المتغيرات	LGDPP	LK	LL	LINM	LOUTFLOW
اختبار Pesaran CD	0,79	0,00	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالب ومفصلة بالملحق رقم 08، بالاعتماد على برمجية Eviews 12

بما أن الاحتمال (Prob) أكبر من 0,05 بالنسبة للسلسلة LGDPP، فإنا نقبل الفرضية الصفرية التي تقضي بعدم وجود ارتباط بين الأفراد. ومنه اختبارات الجيل الأول هي المناسبة لهذه السلسلة. وبما أن الاحتمال (Prob) أصغر من 0,05 بالنسبة لبقية المتغيرات، فإنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود ارتباط بين الأفراد. ومنه اختبارات الجيل الثاني هي المناسبة لبيانات الدراسة.

2. دراسة الاستقرارية للسلسلة LGDPP باستخدام اختبارات الجيل الأول:

الجدول رقم 4-6: dleg نتائج اختبار استقرارية السلسلة LGDPP (القيم تمثل الاحتمالات (Prob)):

	عند المستوى			بعد الفروق الأولى		
	بدون c ولا t	مع وجود c	مع وجود c وt	بدون c ولا t	مع وجود c	مع وجود c وt
اختبار LLC	0,05	0,78	0,87	0,00	0,08	0,17
اختبار Breitung	/	/	0,38	/	/	0,82
اختبار IPS	/	0,96	0,95	/	0,05	0,39
اختبار ADF	0,27	0,91	0,93	0,00	0,04	0,21
اختبار PP	0,11	0,90	0,99	0,00	0,04	0,05

نتيجة اختبارات الاستقرارية	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة
نتيجة أغلب (أو كل) النماذج	غير مستقرة			**مستقرة**		

المصدر: من إعداد الطالب ومفصلة بالملحق رقم 09، بالاعتماد على برمجية Eviews 12

عند المستوى: بما أن الاحتمال (Prob) أكبر من القيمة الاحتمالية 0,05 في غالب النماذج، فبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي فالسلسلة عند المستوى غير مستقرة.

عند الفروق الأولى: بما أن الاحتمال (Prob) أصغر من القيمة الاحتمالية 0,05 في غالب النماذج، فإنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي فالسلسلة بعد الفروق الأولى مستقرة.

نستنتج من هذه الاختبارات أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3. دراسة الاستقرارية لبقية السلاسل باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS:

الجدول رقم4–7 يوضح نتائج اختبار الاستقرارية (القيم تمثل الاحتمالات (Prob)):

النموذج	بدون c ولا t	مع وجود c	مع وجود c و t	القرار
LK	<0,05	<0,10	>0,10	مستقرة
LL	<0,01	<0,05	>0,10	مستقرة
LINM	<0,01	<0,01	>0,10	مستقرة
LOUTFLOW	<0,01	>0,10	<0,01	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب ، بالاعتماد على برمجية Eviews 12

ومفصلة بالملاحق 10، 11، 12 و13.

بما أن الاحتمال (Prob) أصغر من 0,05 في أغلب النماذج بالنسبة لكل السلاسل، فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، ومنه السلاسل مستقرة عند المستوى.

ثانيا. دراسة التكامل المشترك

تبين من دراسة الاستقرارية أن السلاسل المدروسة بعضها متكامل من الدرجة صفر والبعض الأخر متكامل من الدرجة الأولى، وفي هذه الحالة فإن النمذجة وفق منهجية ARDL هي الأسلوب المناسب، ولهذا فسنقوم بتقدير نموذج Panel ARDL على متغيرات الدراسة، ونجري على النموذج اختبار الحدين، ثم نقدر العلاقتين على المدى الطويل والمدى القصير.

1. تقدير نموذج PANEL-ARDL

تم تحديد درجات الإبطاء المثلى بشكل آلي على برنامج **Eviews**، وقد تم اختيار النموذج **PARDL (1,0,2,1,2) (selected model)** المقدر في الجدول التالي:

الجدول رقم4-8 يوضح تقدير النموذج PARDL

Dependent Variable: D(LGDPP)
Method: ARDL
Date: 09/19/24 Time: 09:07
Sample: 2002 2020
Included observations: 76
Number of cross-sections: 4
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LK LL LINM LOUTFLOW
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: PMG(1,0,2,1,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
LK	0.300084	0.068422	4.385793	0.0000
LL	-2.375275	0.196755	-12.07225	0.0000
LINM	1.698713	0.187642	9.052932	0.0000
LOUTFLOW	0.254405	0.092042	2.764021	0.0073
C	7.081934	0.621302	11.39853	0.0000
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.246631	0.071368	-3.455775	0.0009
D(LL)	1.242364	0.493959	2.515115	0.0142
D(LL(-1))	-0.872551	0.550052	-1.586304	0.1172
D(LINM)	-0.355862	0.114505	-3.107830	0.0027
D(LOUTFLOW)	-0.027087	0.037571	-0.720947	0.4733
D(LOUTFLOW(-1))	-0.012761	0.082595	-0.154502	0.8777
Log-Likelihood:	197.5599			

المصدر: من مخرجات Eviews 12

2. اختبار منهج الحدين Bounds test

باستخدام منهج اختبارات الحدين ARDL Bounds، نُقيم اختبار التكامل المشترك باستخدام إحصائية F-statistics. والقرار يتخذ بناءً على قيمة F-stat: بحيث إذا كانت قيمة الحد الأعلى أصغر من F المحسوبة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك.

نتائج اختبار الحدين موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 4-9 يمثل نتائج اختبار منهج الحدين

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Rest. constant (Case 2)

Cross-Section	Obs.	F-Stat.
1	19	6.517073
2	19	4.440627
3	19	2.982930
4	19	3.665202

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من مخرجات Eviews 12

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند المستويات المعنوية (5% , 10%) ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

3. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

تقدير علاقة التوازن طويلة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 4-10 يمثل تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
LK	0.300084	0.068422	4.385793	0.0000
LL	-2.375275	0.196755	-12.07225	0.0000
LINM	1.698713	0.187642	9.052932	0.0000
LOUTFLOW	0.254405	0.092042	2.764021	0.0073
C	7.081934	0.621302	11.39853	0.0000

المصدر: من مخرجات Eviews 12

التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج النموذج:

تقدير العلاقة على المدى الطويل اعطانا النتائج التالية:

$$LGDPP = 7{,}08 + 0{,}30\ LK - 2{,}37\ LL + 1{,}69\ LINM + 0{,}25\ LOUTFLOWS.$$
$$(11{,}39) \quad (4{,}38) \quad (-12{,}07) \quad (9{,}05) \quad (\quad (2{,}76)$$

من خلال الجدول يتبين:

- وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا لعدد المهاجرين الداخلين الى دول المقصد (INM) على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فزيادة المتغير المستقل (عدد المهاجرين الداخلين الى دول المقصد (INM) بنسبة 1 %، يؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 1.69 %، ليكون بذلك محدد أساسي في هذا النموذج، وذلك لأنه من المتغيرات المستقلة الذي لديه أثر موجب ومعنوي على المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذه النتائج تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، والذي يعمل على المدى البعيد على استقطاب اليد العاملة وتوطينها وكذا استقطاب التقنيات

الجديدة والتكنولوجيا الحديثة لورشات الإنتاج، مما يؤدي حتما إلى الرفع من الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الخام. وعليه فتأثير العمالة الداخلة الى دول المقصد بالغ الأهمية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

- وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا كذلك بين متغير رأس المال (K)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ولو أنها أقل من تأثير المهاجرين الداخلين (INM)، بحيث زيادة المتغير المستقل رأس المال بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 0.30 %، وهو ما يؤكد حاجة دول المقصد لليد العاملة أكثر من رأس المال المتوفر بها على المدى الطويل.

- وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا وضعيف بين متغير التحويلات المالية للمهاجرين الخارجين (OUTFLOWS)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بحيث زيادة وحدة واحدة من التحويلات المالية للمهاجرين الخارجين تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.25 %.

- وجود أثر سالب ومعنوي احصائيا بين متغير العمالة (L) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP)، فزيادة المتغير المستقل بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 2.37%-، وهو ما يفسر بأن اليد العاملة الممثلة في سكان دول المقصد غير نشطة اقتصاديا، وذلك إما لعزوفها عن ممارسة المهن منخفضة المهارة أو لوجود مهاجرين داخلين مؤهلين ويعملون بأقل أجر.

4. تقدير العلاقة في الأجل القصير

تقدير العلاقة الديناميكية على المدى القصير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-11 يمثل نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير

Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.246631	0.071368	-3.455775	0.0009
D(LL)	1.242364	0.493959	2.515115	0.0142
D(LL(-1))	-0.872551	0.550052	-1.586304	0.1172
D(LINM)	-0.355862	0.114505	-3.107830	0.0027
D(LOUTFLOW)	-0.027087	0.037571	-0.720947	0.4733
D(LOUTFLOW(-1))	-0.012761	0.082595	-0.154502	0.8777

المصدر: من مخرجات Eviews 12

التفسير والتحليل الاقتصادي للنتائج:

- **تقدير العلاقة في المدى القصير أعطى النتائج التالية:**

$$D(LGDPP) = 1,24\ D(LL) - 0,87\ D(LL(-1)) - 0,35\ D(LINM) - 0,02D(LOUTFLOWS) - 0,01\ D(LOUTFLOWS(-1))\text{-0,24 EC(-1)}$$

$$t \quad (-1,70) \qquad (1,98) \qquad (-0,74) \qquad (-2,61) \qquad (0,16)$$

من خلال الجدول يتبين:

- نجد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل EC(−1)_يساوي (−0,24) وإشارته سالبة ومعنوية عند مستوى (5 %)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول، غير أن الإرجاع نحو التوازن ضعيف، إذ أن هذا المعامل عندما ينحرف GDPP في المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.24 % من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل 04 سنوات بمقدار 1 %، وهو ما يفسر الدور الضعيف لهذه المعاملات في تحقيق التوازن في الأجل الطويل، والمتمثلة في العمالة والمهاجرين الداخلين و التحويلات المالية الخارجة.

5. دراسة استقرارية الأخطاء (البواقي)

سلسلة الأخطاء مستقرة:

الجدول رقم 4-12 يمثل نتائج استقرارية الأخطاء

Panel unit root test: Summary
Series: RESID01
Date: 09/19/24 Time: 09:22
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.32112	0.0000	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	65.7399	0.0000	4	72
PP - Fisher Chi-square	65.7914	0.0000	4	72

Panel unit root test: Summary
Series: RESID01
Date: 09/19/24 Time: 09:23
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.10193	0.0000	4	71
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.01188	0.0000	4	71
ADF - Fisher Chi-square	45.0487	0.0000	4	71
PP - Fisher Chi-square	40.8974	0.0000	4	72

Panel unit root test: Summary
Series: RESID01
Date: 09/19/24 Time: 09:23
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.58291	0.0000	4	72
Breitung t-stat	-2.55643	0.0053	4	68
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.33897	0.0000	4	72
ADF - Fisher Chi-square	30.2914	0.0002	4	72
PP - Fisher Chi-square	28.7431	0.0004	4	72

المصدر: من مخرجات Eviews 12

وهذا ما يؤكد على أن النموذج مقبول.

المطلب الثاني: تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المنشأ

في هذا النموذج سنقوم بدراسة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المنشأ، ممثلة في دول الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، جزر القمر، السودان، سوريا وتونس.

ولقياس تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بهذه الدول تم الاعتماد على متغير تابع وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) كمقياس للنمو الاقتصاد في هذه الدول، وأربع متغيرات مستقلة وهي: رأس المال (K)، العمل (L)، عدد المهاجرين الخارجين (OUTM) والتحويلات المالية للمهاجرين الداخلة (INLOWS). وقد تم اختيار هذه المتغيرات كون غالب نماذج النمو الاقتصادي تضم رأس المال والعمل كمتغيرات تفسيرية، أما بالنسبة للهجرة فبما أن هذه الدول هي دول منشأ فهي مرسلة للمهاجرين وتقوم باستقبال تحويلات مالية لهؤلاء المهاجرين الداخلة إلى هذه البلدان، فتم اختيار المتغيرين عدد المهاجرين

الخارجين (OUTM) والتحويلات المالية للمهاجرين الداخلة (INFLOWS). كما أنه لا يمكن إضافة متغيرات أخرى للنموذج لأن ذلك سيجعل النموذج غير قابل للتقدير (يجب أن يكون عدد المقاطع أكبر من أو يساوي عدد المتغيرات).

قبل تقدير النموذج القياسي، سنقوم بتحليل أولي لمتغيرات الدراسة من حيث الاستقرارية.

أولا. دراسة الاستقرارية

1. دراسة الارتباط بين المقاطع:

نتائج اختبار الارتباط بين المقاطع موضحة في الجدول التالي (القيم تمثل الاحتمالات (Prob)):

الجدول رقم: 4-13 يمثل نتائج اختبار الارتباط بين المقاطع

المتغيرات	LGDPP	LK	LL	LOUTM	LINFLOW
اختبار Pesaran CD	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالب ومفصلة بالملحق رقم 14، بالاعتماد على برمجية Eviews 12

بما أن الاحتمال (Prob) أصغر من 0,05 بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية، فإنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود ارتباط بين الأفراد. ومنه اختبارات الجيل الثاني هي المناسبة لبيانات الدراسة.

2. دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran-CIPS

نتائج اختبار الاستقرارية موضحة في الجدول التالي (القيم تمثل الاحتمالات (Prob)):

الجدول رقم 4-14 : يمثل نتائج دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار الجيل الثاني

Pesaran-CIPS

النموذج	بدون c ولا t	مع وجود c	مع وجود c و t	القرار
LGDPP	<0,05	**>0,10**	**>0,10**	غير مستقرة
LK	<0,05	**>0,10**	**>0,10**	غير مستقرة
LL	**>0,10**	<0,01	**>0,10**	غير مستقرة
LOUTM	**>0,10**	**>0,10**	**>0,10**	غير مستقرة
LINFLOW	**>0,10**	**>0,10**	<0,01	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب ، بالاعتماد على برمجية Eviews 12

ومفصلة بالملاحق 15، 16، 17، 18 و19.

بما أن الاحتمال (Prob) أكبر من 0,05 في أغلب النماذج بالنسبة لكل السلاسل، فإنا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة، ومنه جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى. نقوم بالفروق الأولى على السلاسل ثم نعيد الاختبارات.

نتائج اختبار الاستقرارية على السلاسل بعد الفروق الأولى موضحة في الجدول التالي (القيم تمثل الاحتمالات (Prob)):

الجدول رقم 4-15: يمثل نتائج اختبار استقرارية السلسلة LGDPP

النموذج	بدون c ولا t	مع وجود c	مع وجود c و t	القرار
DLGDPP	**<0,01**	**<0,01**	**<0,05**	مستقرة
DLK	**<0,01**	**<0,01**	>0,10	مستقرة
DLL	**<0,01**	**<0,05**	**<0,05**	مستقرة
DLOUTM	**<0,01**	**<0,01**	**<0,01**	مستقرة
DLINFLOW	**<0,01**	**<0,01**	**<0,01**	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب ، بالاعتماد على برمجية Eviews 12

ومفصلة بالملاحق 20، 21، 22، 23 و24.

بما أن الاحتمال (Prob) أصغر من 0,05 في أغلب النماذج بالنسبة لكل السلاسل، فإنا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، ومنه السلاسل مستقرة بعد الفروق الأولى، إذن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ثانيا. دراسة التكامل المشترك

تبين من دراسة الاستقرارية أن جميع السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى، وفي هذه الحالة فإن النمذجة وفق منهجية ARDL هي أسلوب مناسب، ولهذا فسنقوم بتقدير نموذج Panel ARDL على متغيرات الدراسة، ونجري على النموذج اختبار الحدين، ثم نقدر العلاقتين على المدى الطويل والمدى القصير.

1. تقدير نموذج PARDL وتحديد درجة الابطاء:

تم تحديد درجات الإبطاء المثلى بشكل آلي على برنامج **Eviews**، وقد تم اختيار النموذج **PARDL(2,0,1,2,0) (selected model)** المقدر في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-16 يمثل نتائج تقدير نموذج PANEL-ARDL

Dependent Variable: D(LGDPP)
Method: ARDL
Date: 09/19/24 Time: 13:58
Sample: 2002 2020
Included observations: 228
Number of cross-sections: 12
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LK LL LOUTM LINFLOW
Deterministics: Unrestricted constant and unrestricted trend (Case 5)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: PMG(2,0,1,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
LK	0.091180	0.011999	7.599136	0.0000
LL	1.172212	0.113211	10.35426	0.0000
LOUTM	-0.219084	0.024167	-9.065242	0.0000
LINFLOW	0.000696	0.000306	2.271605	0.0241
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.414347	0.152638	-2.714572	0.0072
D(LGDPP(-1))	0.187937	0.131748	1.426488	0.1551
D(LL)	0.519696	0.346341	1.500530	0.1349
D(LOUTM)	0.240409	0.676844	0.355191	0.7228
D(LOUTM(-1))	0.752553	0.662348	1.136189	0.2571
C	-3.146830	1.298775	-2.422921	0.0162
@TREND	-0.008327	0.003030	-2.748741	0.0065

المصدر: من مخرجات Eviews 12

2. اختبار منهج الحدين Bounds test

باستخدام منهج اختبارات الحدين ARDL Bounds، نُقيم اختبار التكامل المشترك باستخدام إحصائية F-statistics. والقرار يتخذ بناءً على قيمة F-stat: بحيث إذا كانت قيمة الحد الأعلى أصغر من F المحسوبة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك.

الجدول رقم 4-17 يوضح نتائج اختبار منهج الحدين

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 12
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Unrest. trend (Case 5)

Cross-Section	Obs.	F-Stat.	t-Stat.
1	19	7.369344	-4.590412
2	19	2.486401	-2.086879
3	19	5.107805	-1.452095
4	19	13.30724	-6.686468
5	19	28.71838	-4.704226
6	19	31.56287	-4.611891
7	19	1.690155	-0.094926
8	19	2.407501	-0.064784
9	19	1.865010	0.287279
10	19	2.179785	0.295164
11	19	5.887246	-5.023149
12	19	4.764547	-2.535480

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	3.430	4.624	4.154	5.540	5.856	7.578
Asymptotic	3.030	4.060	3.470	4.570	4.400	5.720

المصدر: من مخرجات Eviews 12

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند المستويات المعنوية (5% , 10%) ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ويتحقق بينها علاقة توازن طويل الاجل.

3. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

تقدير علاقة التوازن طويلة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-18: يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
LK	0.091180	0.011999	7.599136	0.0000
LL	1.172212	0.113211	10.35426	0.0000
LOUTM	-0.219084	0.024167	-9.065242	0.0000
LINFLOW	0.000696	0.000306	2.271605	0.0241

المصدر: من مخرجات Eviews 12

التحليل وتفسير النتائج:

تقدير العلاقة على المدى الطويل اعطانا النتائج التالية:

$$.LGDPP = 0{,}091\ LK + 1.172\ LL - 0{,}219\ LOUTM + 0{,}0006\ LINFLOWS$$
$$.\ (7{,}59) \qquad (10.35) \qquad (-9{,}06) \qquad (2{,}27)$$

من خلال الجدول يتبين:

- وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيا بين متغير العمالة (L) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) ببلدان المنشأ، فزيادة العمالة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 1.17 %، ليكون بذلك هذا المتغير محدد أساسي في هذا النموذج، وذلك لأنه من المتغيرات المستقلة الذي لديه علاقة موجبة مع المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يؤكد اعتماد دول المنشأ على عنصر العمالة نظرا لوفرتها وتكلفتها المنخفضة مع باقي عوامل الإنتاج.

- وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيا كذلك بين متغير رأس المال (K)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ولو أنها أقل من تأثير عنصر العمالة (L) بهذا النموذج، بحيث زيادة وحدة رأس المال بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.09 %، وهي منخفضة كثيرا مقارنة مع عنصر العمالة الذي يقدر بـ 13 مرة ضعف تأثير عنصر رأس المال (K)، وهو ما يؤكد اعتماد دول المنشأ على عنصر العمالة أكثر منه من عنصر رأس المال.

- وجود أثر سالب ومعنوي إحصائيا بين عدد المهاجرين الخارجين من بلدان المنشأ (OUTM)، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP)، فزيادة عدد المهاجرين الخارجين بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.21 %-، مما يمكن تفسيره بأن المهاجرين الخارجين من دول المنشأ هي من الطبقة العاملة، أي هجرة العمال تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي وبالتالي اخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

- عدم وجود أي تأثير للتحويلات المالية للمهاجرين (LOUTFLOWS)، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ببلدان المنشأ وهذا راجع إلى عدة أسباب، منها أن ليست كل بلدان المنشأ من البلدان المهمة المستقبلة لتحويلات المهاجرين باستثناء مصر التي تعتبر الوجهة العربية الأولى لتحويلات المهاجرين المالية الداخلة، او ان العمال المهاجرين من دول المنشال ليسوا بالضرورة من العمال المهرة المؤهلين ويتلقوا أجور منخفضة لا تسمح لهم بإجراء تحويلات مالية مهمة از ان التحويلات تتم عبر قنوات غير رسمية، ومنه لا يمكن احصاؤها ولا تقدير تأثيرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

4. تقدير العلاقة في الأجل القصير

تقدير العلاقة الديناميكية على المدى القصير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-19 يمثل نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ	-0.414347	0.152638	-2.714572	0.0072
D(LGDPP(-1))	0.187937	0.131748	1.426488	0.1551
D(LL)	0.519696	0.346341	1.500530	0.1349
D(LOUTM)	0.240409	0.676844	0.355191	0.7228
D(LOUTM(-1))	0.752553	0.662348	1.136189	0.2571
C	-3.146830	1.298775	-2.422921	0.0162
@TREND	-0.008327	0.003030	-2.748741	0.0065

المصدر: من مخرجات Eviews 12

من خلال الجدول يتبين:

- نجد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل (−1)EC_يساوي (−0,41) وإشارته سالبة ومعنوية عند مستوى (5 %)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول، والإرجاع نحو التوازن متوسط، إذ أن هذا المعامل عندما ينحرف LGDPP في المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.41 % من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنتين تقريبا بمقدار 1 %، وهو ما يفسر الدور المتوسط لهذه المعاملات المتمثلة في العمالة وعدد المهاجرين الخارجين في تحقيق التوازن في الأجل الطويل.

5. دراسة استقرارية الأخطاء (بواقي التقدير)

سلسلة الأخطاء مستقرة:

الجدول رقم: 4-20 يوضح نتائج دراسة استقرارية الأخطاء

Panel unit root test: Summary
Series: RESID01
Date: 09/19/24 Time: 14:23
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.0751	0.0000	12	204
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	170.060	0.0000	12	204
PP - Fisher Chi-square	210.309	0.0000	12	216

Panel unit root test: Summary
Series: RESID01
Date: 09/19/24 Time: 14:25
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.48782	0.0000	12	204
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.70111	0.0000	12	204
ADF - Fisher Chi-square	102.618	0.0000	12	204
PP - Fisher Chi-square	190.606	0.0000	12	216

Panel unit root test: Summary
Series: RESID01
Date: 09/19/24 Time: 14:26
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.30492	0.0000	12	204
Breitung t-stat	-0.26432	0.3958	12	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.02443	0.0000	12	204
ADF - Fisher Chi-square	68.2051	0.0000	12	204
PP - Fisher Chi-square	130.917	0.0000	12	216

المصدر: من مخرجات Eviews 12

وهذا ما يؤكد على أن النموذج مقبول.

المطلب الـثالث: تحليل وتفسير النتائج

بعد القيام بالدراسة التطبيقية والحصول على النموذج سيتم في هذا المطلب مناقشة النتائج المتحصل عليها لتحديد تأثير الهجرة على بلدان المقصد والمنشأ

أولا. تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في بلدان المقصد:

يمكننا حصر تأثير الهجرة على بلدان المنشأ حسب نموذجنا الى عاملين رئيسيين وهما: عدد المهاجرين الداخليين الى بلدان المقصد، وقيمة التحويلات المالية الخارجة من هذه البلدان.

1- تأثير المهاجرين الداخليين على بلدان المقصد:

تعتبر بلدان المقصد محل الدراسة والمتمثلة في: الامارات العربية المتحدة، البحرين، العربية السعودية، سلطنة عمان، عينة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي تعتبر كما أسلفنا في الفصل الثالث من أهم الوجهات للمهاجرين في العالم والمهاجرين من المنطقة العربية على وجه الخصوص، حيث أن

القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي تميز بين "المواطنين" و"العمال المهاجرين" و"الوافدين" وهؤلاء الأخرون يتألفون في معظمهم من العرب والغربيين والهنود في المناصب المهنية والفنية والإدارية، وهو نظام ثلاثي المستويات حيث تختلف الرواتب وظروف العمل والمعيشة بشكل كبير من حيث الحجم والراحة.

وحسب دراستنا التطبيقية والنموذج المحصل عليه، وجدنا أن للمهاجرين الداخليين لهذه الدول تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، خصوصا وان الغالبية منهم هم من اليد العاملة البسيطة والمؤهلة، وهو ما يتوافق مع الدراسات التي تناولت موضوع تأثير العمالة الوافدة على النمو الاقتصادي، كدراسة ابتسام العبري [1] والتي تناولت فيها تأثير اليد العاملة الأجنبية على النمو الاقتصادي في دولة سلطنة عمان و توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي في مجال النفط و المجالات خارج النفط وإجمالي العمالة الوافدة. وعلى وجه التحديد، فإن العلاقات بين الناتج المحلي الإجمالي والعمالة غير الماهرة الوافدة في مجالات خارج النفط ذات أهمية كبيرة مما يشير إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه.

أما على المدى القريب، فالعلاقة سلبية بسبب صعوبة تكيف المهاجرين مع البلد الجديد من جهة، وكذا زيادة البطالة ضمن مواطني البلد المستقبل من جهة أخرى، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع عمومًا في دول الخليج العربي، الا أنها لا تزال تواجه مشكلة وطنية تتمثل في البطالة بين المواطنين، حيث أن التوافد الكبير للعمال الأجانب سيؤثر سلبا على حصول

[1] Al Abri, Ibtisam, et al. "Economic growth and the demand for foreign labor in the oil-exporting and labor-importing states of the Arab Gulf: Case of Oman." *Cogent Business & Management* 10.3 (2023): 2256083.

المواطنين على وظائف ومنه تفشي البطالة في أوساط السكان الأصليين، فرغم أن العمالة الأجنبية في دول الخليج عمالة مؤقتة تبعا لمدة عقد العمل ولا يسمح لها بالحصول على إقامة دائمة أو جنسية، وخاضعة للسياسات التنظيمية لإدارة وتنظيم دخولها وتدفقها والتابعين لها وكذلك مدة إقامتها داخل الدولة، الا انها تسبب اثارا اقتصادية جمة حسب دراسة محمد سالم ابراهيم[1] تمثلت خصوصا في تدني مستوى ومحدودية الارتقاء بالتنمية الاقتصادية : فمن الآثار الاقتصادية السلبية الأخرى التي ترتبت على انتشار العمالة الأجنبية في دول الخليج تلك المتعلقة بمستوى ونوعية برامج التنمية الاقتصادية، التي اعتمدها دول الخليج، فإن كثرة العرض الموجود من العمالة الوافدة في سوق العمل وإتاحة فرص استقدامها، يجعل من السهل استخدام طرق إنتاجية كثيفة العمالة، في الوقت الذى كان من الأفضل التوجه نحو الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والتكنولوجيا، قليلة الاعتماد على حجم اليد العاملة، حيث إن العنصر البشرى هو العنصر الإنتاجي النادر في دول الخليج العربية، كما أن وفرة العمالة الوافدة وتدنى أجورها أدى إلى ظهور البطالة بين الخريجين المواطنين، خاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين وعزوف القطاع الخاص عن توظيف المواطنين، نظراً لتدنى خبرتم وارتفاع أجورهم وضعف انضباطهم بالمقارنة بالعمالة الأجنبية.

2- تأثير التحويلات المالية الخارجة للمهاجرين:

تعتبر الدراسات التي تطرقت لتأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الدول المستقبلة قليلة جدا مقارنة بتأثير التحويلات المالية على الدول المرسلة او دول المنشأ، وأغلب الدراسات توصلت الى التأثير السلبي

[1] مقلد، محمد ســـالم إبراهيم. (2012). القوى العاملة الأجنبية في دول الخليج العربية: تحليل جغرافي. مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية, 62(66), 1-37.

لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في بلدان المقصد ، وبما أن أغلب العمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي من المهاجرين ذوي العقود المؤقتة القابلة للتجديد، فانه في أغلب الحالات يقوم العمال المهاجرون بالادخار وارسال الأموال الى اسرهم في بلدانهم الأصلية، وهو ما يعني عدم الانفاق وقلة الاستهلاك، فإن نية المغتربين في الاستقرار في البلد المضيف تحدد حجم تدفقات التحويلات المالية، فإذا كان المغترب يخطط للاستقرار في البلد المضيف لفترة طويلة من الزمن، فإن حجم تدفقات التحويلات المالية سيكون صغيرًا، ومن ناحية أخرى، إذا كانت نية المغترب هي البقاء في البلد المضيف لفترة قصيرة من الزمن، فإن تدفقات التحويلات المالية ستكون كبيرة، وهو ما يتوافق مع دراسة الباحث الخثلان[1] الذي تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحويلات المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1970 إلى 2010، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تدفقات التحويلات المالية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي قصير الأجل في المملكة العربية السعودية ، ويحدث هذا التأثير السلبي على النمو حسبه بسبب المغتربين الذين يميلون إلى تحويل جزء كبير من أرباحهم الأولية على الفور إلى بلدانهم الأصلية.

وهي نفس النتيجة التي توصل اليها الباحث فارس الكعبي[2]، حيث درس تأثير التحويلات المالية الخارجة على بلدان مجلس التعاون الخليجي ممثلة في البحرين ،الكويت ،عمان ، قطر ،المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2004 إلى 2014 ، وتوصل الى وجود تأثير لهذه التحويلات على السعودية فقط، دون غيرها من الدول وأرجح ذلك الى العدد الكبير من العمال المهاجرين الموجودين

[1] Alkhathlan, Khalid A. "The nexus between remittance outflows and growth: A study of Saudi Arabia." *Economic Modelling* 33 (2013): 695-700.
[2] Al Kaabi, Fares. "The nexus between remittance outflows and GCC growth and inflation." *Journal of International Business and Economics* 4.1 (2016): 76-85.

بها ما يؤدي الى زيادة حجم التحويلات المالية إذا ما قورن بدول المجلس الخليجي الأخرى بما في ذلك البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة أصغر بكثير من المملكة العربية السعودية من حيث الناتج المحلي الإجمالي وما زالت في طور التنمية. وقد يفسر هذا سبب عدم تأثر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الدول بنمو تدفقات التحويلات الخارجية.

ولكن ومن النموذج المقدر في دراستنا توصلنا الى أن للتحويلات المالية للمهاجرين أثر إيجابي ضعيف جدا على المدى الطويل، ويتمحور ذلك حول أسعار النفط خصوصا، حيث أن الغالبية العظمى من العمال المهاجرين يتركزون في مجال النفط، وعليه فأن الزيادة في التحويلات المالية لهم يعني ازدهار مجال النفط ويترجم هذا عادة بارتفاع أسعار النفط المصدر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على راسها السعودية، وهذا يعني زيادة الصادرات ومنه تحسن الميزان التجاري وعليه زيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول، وهذا يتوافق مع دراسة سعد قيوم[1] والذي توصلت الى أن أسعار النفط والتحويلات المالية تميل تاريخياً إلى التحرك في نفس الاتجاه على نطاق واسع ولكن التحويلات المالية كانت أقل تقلباً بكثير من أسعار النفط. وتوصلت الدراسة كذلك الى أن تدفقات التحويلات المالية إلى كبار المتلقين في المشرق وباكستان واليمن لم تنخفض إلا بشكل متواضع في أعقاب الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط وتعافت بسرعة تماشياً مع أسعار النفط .

ثانيا. تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي في دول المنشأ:

[1] De, Supriyo, et al. "Oil prices, growth, and remittance outflows from the Gulf Cooperation Council." *Economic Notes: Review of Banking, Finance and Monetary Economics* 48.3 (2019): e12144.

تتأثر الهجرة عموما بعوامل الدفع والجذب، فأين وجدت الرفاهية و فرص العمل زاد عدد المهاجرين الداخليين، و كلما انتشر الفقر والبطالة ارتفع عدد المهاجرين الخارجيين وهو الحال بدول المنشأ التي تعتبر دولا مصدرة لرأس المال البشري، والتي تمس كافة المستويات من الجامعي الى العامل البسيط، فكل منهم يسعى الى تحسين حياته و انتشال اسرته من الظروف المزرية التي تعيشها، لذلك نجد أن أغلب المهاجرين خصوصا من الجيل الأول يميلون الى تحويل جزء مهم من أموالهم و رواتبهم الى بلدانهم الأم على شكل تحويلات مالية، وتعتبر هذه التحويلات مصدرا ماليا مهما للدول المنشأ خصوصا تلك المصنفة في المراتب الأولى عالميا مثل الهند و الفلبين وغيرها.

وفيما يلي سيتم التعمق في النتائج المحصل عليها ضمن نموذجنا وهذا بالتركيز على عدد المهاجرين الخارجيين وحجم التحويلات المالية الداخلة.

1- تأثير تعداد المهاجرين الخارجيين من بلدانهم:

يعتبر عدد المهاجرين الخارجين من بلدانهم من أهم مؤشرات الهجرة التي يتم دراسة تأثيرها اقتصاديا واجتماعيا، وحسب النموذج المقدر توصلنا الى ان لهجرة الأفراد تأثير سلبي متوسط وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية في شقها المتعلق بتأثير هجرة الأفراد المؤهلين أو ما يعرف بهجرة الأدمغة السلبي على النمو الاقتصادي، وهي نفس النتيجة التي توصل لها الباحث تامر فكري عطيفة النجار [1] حيث توصل إلى أن " هناك تأثير سلبي لظاهرة هجرة العقول على النمو الاقتصادي المصري".

[1] تامر فكري عطيفة النجار. "أثر ظاهرة هجرة العقول على النمو الاقتصادي المصري دراسة قياسية للفترة 1990-2019", المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر, 28, 1, 2022, 139-180.

وتوصل كذلك الى وجود علاقة طردية بين كلّ من رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

كما نجد من جهة أخرى لظاهرة هجرة الأفراد، خاصة المؤهلين وذوي الكفاءات منهم جانب إيجابي يتمثل أساسا في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى بلدانهم الأصلية وبأقل تكلفة، وهو ما توصلت له دراسة أميرة محمد عمارة [1] وهذا بتشجيع التواصل مع الكفاءات المهاجرة للاستفادة من خبراتها. حيث يمكن للجامعات أن تتبنى فكرة مشاركة العقول وذلك بدعوة أصحاب الكفاءات إلى إلقاء المحاضرات والاشتراك في المؤتمرات وورشات العمل، والاستفادة منهم في مجالات البحث والتعليم والتدريب . ولا يقل عن ذلك أهمية أن تقام شبكات تواصل بين الجامعات وأعضاء هيئة التدريس السابقين فيها الموجودين في المهجر، وبذلك يمكن للمؤسسات العلمية الاستفادة منهمً علميا.

2- تأثير التحويلات المالية للمهاجرين:

إن التحويلات المالية هي أحد التأثيرات الإيجابية المترتبة على عملية الهجرة، وهي تعوض جزئيًا على الأقل عن فقدان العمالة الماهرة في البلدان النامية.

وحسب النموذج المقدر توصلنا الى عدم وجود تأثير لتحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي، وهذا بسبب أن أغلب الدول محل الدراسة لا تقوم بتحويل مبالغ كبيرة باستثناء مصر

[1] أميرة محمد عمارة. "هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر ,"*بحوث اقتصادية عربية* ,64.63 ,22 , 2013,

والمغرب، كما أن ارتفاع سعر الصرف بالدولار يجعل المهاجرون يقومون بتحويل أموالهم عبر القنوات الغير رسمية وهو ما يصعب احصائها وتقدير تأثيرها على النمو الاقتصادي.

ورغم عدم وجود تأثير لتحويلات المهاجريين في المنطقة العربية ككل إلا أنه يوجد تأثير ايجابي لهذه التحويلات في منطقة شمال افريقيا وهو ما توصلنا له في المقال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020[1] وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على وجود تأثير إيجابي لتحويلات المهاجريين على النمو الاقتصادي خصوصا في بلدان المنشأ الأولى كما هو الحال في مصر عربيا والهند والفلبين دوليا وهذا وفق الدراسات التي تؤكد على وجود تأثير إيجابي ملموس لتحويلات المالية للمهاجريين على النمو الاقتصادي، نذكر منها دراسة Dietmar Meyer [2] حيث رصدت آثار التحويلات المالية على النمو الاقتصادي، باستخدام مجموعة بيانات من ستة بلدان تتلقى تحويلات مالية كبيرة، وهي ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا ومولدوفا ورومانيا والبوسنة والهرسك خلال الفترة 1999–2013. وقد شهدت هذه البلدان زيادة كبيرة في تدفقات التحويلات المالية، وهي تمثل في الوقت الحالي الجزء الأكبر من إجمالي إيصالات التحويلات المالية، مقارنة بالمناطق الأخرى. وفي معظم البلدان، تمثل التحويلات المالية المصدر الأكبر لعائدات النقد الأجنبي وتمثل أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة الى أن بعض الدراسات توصلت الى وجدود تأثير سلبي

[1] طيوب ع. ا., حوشين ي. (2022). أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية, 13(2), 149–165

[2] Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "The impact of remittances on economic growth: An econometric model." *EconomiA* 18.2 (2017): 147-155.

بعض الدول وايجابي بدول أخرى مثل دراسة Soma Rani Sutradhar [1] والتي تناولت تأثير تحويلات العمال على النمو الاقتصادي لأربع دول ناشئة في جنوب آسيا من عام 1977 إلى عام 2016. وتوصلت إلى التأثير السلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في بنغلاديش وباكستان وسريلانكا. وعلى العكس من ذلك، فالتحويلات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند، أي أن لكل بلد خصوصيته فليس حجم التحويلات المالية الكبير بالضرورة إيجابي للنمو الاقتصادي

[1] Sutradhar, Soma Rani. "The impact of remittances on economic growth in Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka." *International Journal of Economic Policy Studies* 14.1 (2020): 275-295.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بدراسة تطبيقية لقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية، بالاعتماد على نماذج البانل الديناميكي، حيث اقتصرت الدراسة على مجموعة البلدان التي توفرت فيها البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، وبعد الدراسة التحليلية الاحصائية الوصفية للدول العربية محل الدراسة، تبين وجود فجوة اقتصادية وفروقات كبيرة بينها، ما استلزم اللجوء إلى تصنيف الدول على اساس اقتصادي اعتمادا على الناتج المحلي الخام وممثلا في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام وقد تم اختيار هذا الأخير للتعبير عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الرفاهية في الدول.

وعلى ضوء هذا التصنيف تشكلت مجموعتان رئيسيتان، الأولى تشمل عينة مصغرة من دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بخصائص وميزات دول المقصد وهي جاذبة للمهاجرين، وعليه دم دراسة وقياس أثر الهجرة على النمو الاقتصادي من خلال عدد المهاجرين الداخلين لها وحجم التحويلات المالية الخارجة منها. أما المجموعة الثانية فكانت خصائصها مشابهة لدول المنشأ فهي طاردة للمهاجرين، وعليه اعتمدنا في دراستنا لأثر الهجرة على النمو الاقتصادي بها على عدد المهاجرين الخاردين منها وحجم التحويلات المالية الداخلة لها. ولإبراز الشق الاقتصادي والتعمق أكثر تم الاعتماد كذلك على متغيرين رئيسين وهما رأس المال والعمالة التي تمثل رأس المال البشري في كلا النموذجين، قد توصلنا إلى نتائج متباينة بين المجموعتين على المدى الطويل والقصير.

✓ **على مستوى دول المقصد:**

– وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا لعدد المهاجرين الداخلين على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فزيادة عدد المهاجرين الداخلين بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 1.69 %.

– وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا كذلك بين متغير رأس المال (K)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، بحيث زيادة وحدة واحدة من رأس المال تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.30 %

– وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا وضعيف بين متغير التحويلات المالية للمهاجرين الخارجين (OUTFLOWS)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بحيث زيادة وحدة واحدة من التحويلات المالية للمهاجرين الخارجين تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.25 %.

– وجود أثر سالب ومعنوي احصائيا بين متغير العمالة (L) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (LGDPP)، فزيادة هذا المتغير بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 2.37%-.

– وعلى المدى القصير فنجد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل EC(-1) يساوي (0,24-) وإشارته سالبة ومعنوية عند مستوى (5 %)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول.

✓ **على مستوى دول المنشأ:**

– وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيا بين متغير العمالة (L) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) ببلدان المنشأ، فزيادة العمالة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 1.17 %.

– وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيا كذلك بين متغير رأس المال (K)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، بحيث زيادة وحدة واحدة من رأس المال تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.09 %.

– وجود أثر سالب ومعنوي إحصائيا بين عدد المهاجرين الخارجين من بلدان المنشأ (OUTM)، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP)، فزيادة عدد المهاجرين الخارجين بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.21 %-.

– عدم وجود أي تأثير للتحويلات المالية للمهاجرين (LOUTFLOWS)، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

الخاتمة

الخاتمة

تم في هذه الأطروحة دراسة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في البلدان العربية.

ومن أجل أن تكون الدراسة متوازنة فقد تم تقسيمها الى جزئين رئيسيين، الأول نظري ويضم فصلين، والثاني تطبيقي ويضم كذلك هو الآخر فصلين، وقد تم التطرق في الفصل الأول من الجزء النظري لأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالهجرة، من خلال التعريف بالمصطلحات الأكثر تداولا، التعريف بأنواع الهجرة وتصنيفاتها، وآثارها وانعكاساتها على دول المنشأ ودول المقصد، وكذا أهم النظريات المفسرة للهجرة، لنتطرق في الفصل الثاني لمفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته الأساسية لدى مختلف المدارس الفكرية لاسيما المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، وأهم نماذج النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

بينما تم تخصيص الجزء الثاني من هذه الأطروحة للجانب التطبيقي، ويضم فصلين، حيث تناولنا في الفصل الثالث دراسة وصفية وتحليلية للهجرة في العالم بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة ، ليتم التطرق في الفصل الرابع والأخير لقياس ونمذجة أثر الهجرة على النمو الاقتصادي ببعض الدول العربية، من خلال إعداد نماذج رياضية تسهل عملية القياس الكمي، بالقيام بتحليل بيانات سلاسل زمنية مقطعية بانل للدول محل الدراسة باستخدام برمجيات إحصائية، وذلك بالاعتماد على تقدير نماذج بانل الديناميكي بمقاربة PANEL ARDL، بداية بتقديم دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات النمو الاقتصادي والهجرة بالدول العربية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020، وتتعلق هذه المؤشرات أساسا بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الخام (GDPP)، رأس المال (K)، العمل (عدد العمال

المشتغلين أو عدد ساعات العمل) (L)، عدد المهاجرين الخارجين من الدول العربية OUTM وعدد المهاجرين الداخلين INM، وكذا التحويلات المالية للمهاجريين الخارجة OUTFLOWS والداخلة INFLOWS من وإلى دول المقصد والمنشأ على الترتيب.

وفي إطار دراسة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بالدول العربية محل الدراسة ونظرا لتقدير المتغيرين OUTM وINM، كل خمس سنوات فقد تم تحويلهما إلى بيانات سنوية من خلال الخاصية interpolate، وذلك من أجل الحصول على أكبر عدد من المشاهدات، وبسبب وجود فروق اقتصادية جوهرية بين الدول العربية محل الدراسة، من أهمها الناتج الداخلي الخام، فقد تم القيام بتصنيف مجموعة الدول العربية محل الدراسة باستخدام طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي CAH، بالاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لتسهيل الدراسة القياسية، حيث تم الوصول إلى تحديد مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى ممثلة في أربع دول وهي: **الامارات العربية المتحدة، العربية السعودية، عمان والبحرين،** وهي من ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وتمثل دول المقصد. وتم الاعتماد في النمذجة بها على متغير تابع وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) كمقياس للنمو الاقتصاد في هذه الدول، وأربع متغيرات مستقلة وهي: رأس المال (K)، العمل (L)، عدد المهاجرين الداخلين (INM) والتحويلات المالية للمهاجرين الخارجة (OUTFLOWS)، وتم اختيار هذه المتغيرات كون غالب نماذج النمو الاقتصادي تضم رأس المال والعمل كمتغيرات تفسيرية أساسية، أما بالنسبة للهجرة فبما أن هذه الدول هي دول مقصد فهي مستقبلة للمهاجرين الداخليين الذين يقومون بتحويلات مالية نحو بلدانهم الأصلية

ومنه تم اعتماد المتغيرين عدد المهاجرين الداخلين (INM) والتحويلات المالية للمهاجرين الخارجة (OUTFLOWS).

أما المجموعة الثانية وممثلة في 12 دولة وهي: **الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، جزر القمر، السودان، سوريا، تونس وموريتانيا**، فتمثل دول المنشأ، ولقياس تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بهذه الدول تم الاعتماد على متغير تابع وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) كمقياس للنمو الاقتصاد في هذه الدول، وأربع متغيرات مستقلة وهي: رأس المال (K)، العمل (L)، عدد المهاجرين الخارجين (OUTM) والتحويلات المالية للمهاجرين الداخلة (INLOWS). بما ان هذه الدول دول منشأ مرسلة للمهاجرين وتقوم باستقبال تحويلات مالية.

وبعد القيام بتقدير النموذجين الاقتصاديين لتأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد ودول المنشأ، تم الحصول على النتائج التالية:

✓ **على المدى الطويل:**

- وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيا بين متغير العمالة (L) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP)، فزيادة العمالة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 1,17%، وليكون بذلك هذا المتغير محدد أساسي في نموذج تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ، وذلك لأنه من المتغيرات المستقلة الذي لديه علاقة موجبة مع المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يؤكد اعتماد دول المنشأ على عنصر العمالة نظرا لوفرتها وتكلفتها المنخفضة مع باقي عوامل الإنتاج، بينما على العكس من ذلك فإنه بدول المقصد يوجد أثر سالب ومعنوي احصائيا بين متغير العمالة (L) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP)، فزيادة هذا المتغير بوحدة

واحدة يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 2.37%-، وهو ما يفسر بأن اليد العاملة الممثلة في سكان دول المقصد غير نشطة اقتصاديا، وذلك إما لعزوفها عن ممارسة المهن منخفضة المهارة أو لوجود مهاجرين داخلين مؤهلين ويعملون بأقل أجر منها.

- أما بخصوص عنصر رأس المال (K)، فبدول المقصد، يوجد أثر موجب ومعنوي احصائيا بين متغير رأس المال (K)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام(GDPP)، بحيث زيادة وحدة واحدة من رأس المال تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام(GDPP) بـ 0.30 %، وهو ما يؤكد حاجة دول المقصد لليد العاملة أكثر من حاجتها لرأس المال المتوفر بها على المدى الطويل، بينما بدول المنشأ فيوجد أثر موجب ومعنوي إحصائيا كذلك بين متغير رأس المال (K)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP)، ولو أنها أقل منها بدول المقصد وضعيف، بحيث زيادة وحدة واحدة من رأس المال تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام(GDPP) بـ 0.09 %، وهو ما يؤكد اعتماد دول المنشأ على عنصر العمالة أكثر منه من عنصر رأس المال(k).

- أما بخصوص المهاجرين الداخلين إلى دول المقصد والمهاجرين الخارجين من دول المنشأ، فقد تم تسجيل وجود أثر موجب ومعنوي احصائيا لعدد المهاجرين الداخلين الى دول المقصد (INM) على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام(GDPP)، فزيادة عدد المهاجرين الداخلين الى دول المقصد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) بـ 1.69 %، ليمكن اعتباره بذلك محدد أساسي في هذا النموذج، لأنه من المتغيرات المستقلة التي لديها أثر موجب ومعنوي على المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذه النتائج تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، والذي يعمل على المدى البعيد على استقطاب اليد العاملة وتوطينها وكذا استقطاب التقنيات

الجديدة والتكنولوجيا الحديثة لورشات الإنتاج، مما يؤدي حتما إلى الرفع من الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الخام(GDPP). وعليه فتأثير العمالة الداخلة الى دول المقصد بالغ الأهمية على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP). بينما يوجد أثر سالب ومعنوي إحصائيا بين عدد المهاجرين الخارجين من بلدان المنشأ (OUTM)، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDPP)، فزيادة عدد المهاجرين الخارجين بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.21 %-، مما يمكن تفسيره بأن المهاجرين الخارجين من دول المنشأ هي من الطبقة العاملة، أي هجرة العمال تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

- أما بخصوص التحويلات المالية للمهاجرين، فيوجد أثر موجب ومعنوي احصائيا ولكنه ضعيف بين متغير التحويلات المالية للمهاجرين الخارجين (OUTFLOWS)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP) بدول المقصد، بحيث زيادة وحدة واحدة من التحويلات المالية للمهاجرين الخارجين تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 0.25 %، وهو العنصر المستقل الأقل تأثيرا موجبا في هذا النموذج، بينما نسجل عدم وجود أي تأثير للتحويلات المالية للمهاجرين (INFLOWS)، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (GDPP)، ببلدان المنشأ وهذا راجع إلى عدة أسباب، منها أن ليست كل بلدان المنشأ من البلدان المهمة المستقبلة لتحويلات المهاجرين باستثناء مصر التي تعتبر الوجهة العربية الأولى لتحويلات المهاجرين المالية الداخلة، او ان العمال المهاجرين من دول المنشأ ليسوا بالضرورة من العمال المهرة المؤهلين ويتلقوا أجور منخفضة لا تسمح لهم بإجراء تحويلات مالية

مهمة، أي ان التحويلات تتم عبر قنوات غير رسمية، ومنه لا يمكن احصاؤها ولا تقدير تأثيرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

- ✓ **على المدى القصير:**

– من تقدير نموذج تصحيح الخطأ بدول المقصد، نجد أن معامل (−1)EC_يساوي (−0,24) وإشارته سالبة ومعنوية عند مستوى (5 %)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول، غير أن الإرجاع نحو التوازن ضعيف، إذ أن هذا المعامل عندما ينحرف GDPP في المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.24 % من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل 04 سنوات بمقدار 1 %، وهو ما يفسر الدور الضعيف لهذه المعاملات في تحقيق التوازن في الأجل الطويل.

– أما بدول المنشأ، فنجد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل (−1)EC_يساوي (−0,41) وإشارته سالبة ومعنوية عند مستوى (5 %)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول، والإرجاع نحو التوازن متوسط، إذ أن هذا المعامل عندما ينحرف GDPP في المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.41 % من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنتين تقريبا بمقدار 1 %، وهو ما يفسر الدور المتوسط لهذه المعاملات في تحقيق التوازن في الأجل الطويل.

النتائج المتوصل اليها:

جاءت نتائج الجانب التطبيقي لهذه الاطروحة مقبولة من حيث الناحية الإحصائية والنظرية ، خصوصا انها توافقت مع الفرضية الاولى التي تنص على ان الدول العربية تصنف الى بلدان منشأ ومقصد، كما ساهمت في توضيح مدى تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي ببلدان المقصد والمنشأ العربية ، أما بالنسبة للفرضية السادسة فلا يمكن الجزم بأن الهجرة أثرت على النمو الاقتصادي للبلدان العربية بشكل إيجابي تام، حيث وحسب ما توصلنا اليه فللهجرة اثار إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي لدول المنشأ والمقصد على المدى الطويل والقصير، وكانت النتائج على النحو التالي:

النتائج المتوصل اليها لتأثير الهجرة على بلدان المقصد:

- تأثر الهجرة إيجابيا على بلدان المقصد ممثلة في أعداد المهاجرين الداخليين على المدى الطويل، خصوصا ان أغلب المهاجرين من العمالة التي تتركز في المجال النفطي، أما على المدى القريب فالتأثير سلبي بسبب صعوبة تكيف المهاجرين مع البلدان المضيفة، إذا علمنا ان هذه البلدان لا تستقبل في الغالب عائلات المهاجرين، وأنها تحدد مدة الإقامة، وتصاريح الدخول القابلة للتجديد، ما يجعل من الصعب التكيف مع ظروف العمل الصارمة.

  وتتوافق هذه النتيجة مع الفرضية الثانية التي تنص على ان للهجرة إيجابيات بالنسبة لبلد المقصد فتتمثل أساسا في الاستفادة من اليد العاملة سواء العادية أو المؤهلة (الأدمغة).

- كما ان وفرة اليد العاملة عموما لها تأثير سلبي على بلدان المقصد، خصوصا ان هذا يؤدي الى تفشي البطالة ضمن المواطنين، حيث نجد أن أغلب المواطنين يشغلون مناصب ضمن القطاع العام وهذا لعزوف الخواص عن تشغيلهم نظرا لتدني مستوياتهم أمام العمالة الأجنبية وارتفاع أجورهم، غير

أن هذه الوفرة جعلت هذه الدول تركز على الكم دون الكيف، وقللت من استغلال التكنولوجيا، خصوصا ان جلب التكنولوجيا المتطورة قد يكون مكلفا مقارنة باليد العاملة الرخيصة. وهذه النتيجة تتوافق مع الفرضية الثالثة حيث أن الجانب السلبي للهجرة هو تفشي البطالة ضمن المواطنين الأصليين.

- أما التحويلات المالية للمهاجريين، فهي ذات تأثير ضعيف، اذا علمنا أن هذه التحويلات ترتبط ارتباطا أساسيا بأسعار النفط في المنطقة حيث انه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع حجم التحويلات المالية الخارجة من هذه البلدان، غير أن الدراسات التي تناولت تأثير التحويلات المالية الخارجة على النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون قد استثنت المملكة السعودية حيث أن تدفقات التحويلات المالية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي قصير الأجل في المملكة العربية السعودية ، ويحدث هذا التأثير السلبي على النمو بسبب المغتربين الذين يميلون إلى تحويل جزء كبير من أرباحهم الأولية على الفور إلى بلدانهم الأصلية، والعدد الكبير من العمال المهاجريين الموجودين بها ما يؤدي الى زيادة حجم التحويلات المالية إذا ما قورن بدول المجلس الخليجي الأخرى.

النتائج المتوصل اليها لتأثير الهجرة على بلدان المنشأ:

- لهجرة الأفراد وارتفاع عدد المهاجرين الخارجيين تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في بلدان المنشأ على المدى القصير، وهو ما يؤكد ارتفاع هجرة اليد العاملة المؤهلة او ما يعرف بهجرة الأدمغة، والذي يعتبر استنزاف لرأس المال البشري، وما يرافقه من عجز اقتصادي ممثلا في تراجع التنمية الاقتصادية بسبب عدم الاعتماد على التقنيات الحديثة والتكنولوجية، وانعدام الابتكار. وهذا يتوافق مع الفرضية الخامسة بخصوص استنزاف رأس المال البشري بسبب الهجرة في بلدان المنشأ.

- غير أن لهجرة الأدمغة جوانب إيجابية على المدى الطويل ممثلة في جلب التكنولوجية والمعرفة الى البلدان الأصلية، وتكوين الأفراد وتأطيرهم وتأهيلهم علميا.
- أما فيما يخص التحويلات المالية الداخلة لبلدان المنشأ محل الدراسة فقد وجدنا أن هذه الأخيرة ليس لها تأثير ملموس على النمو الاقتصادي، وهذا يرجع أساسا الى أن أكبر الدول المتلقية للتحويلات المالية تقع في منطقة شمال افريقيا ممثلة في مصر والمغرب، حيث ان بقية الدول تتلقى تحويلات مالية غير معتبرة. وهو ما يتنافى مع الفرضية الرابعة التي تنص على أن إيجابيات الهجرة بالنسبة للبلد المنشأ أساسا في التحويلات المالية وامتصاص معدلات البطالة
- كما توصلنا الى ان أغلب التحويلات المالية يتم تحويلها من المهاجرين لعائلاتهم لرفع الغبن والفقر، فهي في الغالب موجهة للاستهلاك فقط وغير مستغلة من طرف الدول في الاستثمار بما انها مصادر مهمة للعملة الصعبة.
- بما ان النظام المالي والمصرفي غير متطور في بلدان المنشأ، مجد ان جزا كبير من التحويلات المالية يتم تحويله عبر القنوات الغير رسمية، ما يصعب عملية إحصائها وتحديد تأثيرها، غير ان جائحة كورونا ساهمت الى حد كبير في تحول المهاجرين الى القنوات الرسمية لإرسال تحويلاتهم المالية استجابة لقيود الجمود المفروضة بسبب كوفيد -19.

أهم التوصيات:

بناء على النتائج المحصل عليها يمكننا ادراج التوصيات التالية:

- العمل على رقمنة بيانات الهجرة الداخلة والخارجة في مختلف البلدان العربية، وكذا البيانات الخاصة بالتحويلات المالية للمهاجرين، لتطوير النظام الاحصائي وتسهيل عملية التحليل والقياس لظاهرة الهجرة، حيث ان غياب البيانات لبعض الدول العربية كان السبب الرئيسي في عدم ادراجها ضمن البلدان محل الدراسة
- بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وجوب مراجعة نظام التوظيف بها وكذا التدابير الحكومية الخاصة بدخول العمال المهاجرين، وهذا لتشجيع العمال على الاستقرار والعمل في ظروف مناسبة، مما يدفعهم الى التقليل من المدخرات المالية واستخدام جزء منها للاستهلاك، ما يؤدي الى تقليص حجم التحويلات المالية الخارجة منها
- أما بالنسبة لبلدان المنشأ فيجب العمل على توفير فرص العمل الملائمة للإطارات بها وهذا للتقليل قدر الإمكان من هجرة الأدمغة بها، ومحاولة استغلال الإطارات المؤهلة المهاجرة لنقل المعرفة والتكنولوجية، وهذا عبر دعوتها لإلقاء محاضرات وتكوين الطلبة، وتأطير العمال للاستفادة من خبراتهم كل في مجاله
- تطوير المجال المالي والمصرفي وتوفير الظروف الملائمة لكسب ثقة المهاجرين في تحويل أموالهم ضمن النظام المصرفي الرسمي، وهذا للاستفادة من العملة الصعبة الداخلة، بتوفير مكاتب خاصة للمهاجرين وخدمات لخفض تكاليف تحويل الأموال في البنوك والمصارف.

- إيجاد حل لإشكالية سوق الصرف الموازي، وتقليل الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية و الموازية والتي تعتبر السبب الرئيسي في تحويل الأموال عبر القنوات غير الرسمية.
- محاولة توفير المناخ الملائم للاستثمار الموجه للمهاجرين، وتسهيل المعاملات الادارية، لنقل المعرفة والعملة الصعبة والمساهمة بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

آفاق الدراسة:

بعد دراسة تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي، في شقيه الخاص بدول المنشأ والمقصد، ونظرا لحداثة الموضوع على الساحة العربية، نقترح دراسة وتحليل المحاور التالية مستقبلا:

- تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الفقر والعدالة الاجتماعية ببلدان المنشأ
- تأثير المستوى التعليمي لليد العاملة على النمو الاقتصادي بدول المقصد العربية.
- تأثير هجرة الأدمغة على النمو الاقتصادي ببلدان المنشأ.
- تأثير الهجرة الوافدة والخارجة على توزيع الدخل بالبلدان العربية.
- تأثير التحويلات المالية على الاستثمار الأجنبي بالدول العربية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، الطبعة1، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية،2001.

2. أيمن زهري، الهجرة الدولية الحالة المصرية، المجلس القومي للسكان، 2020.

3. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007، الأردن، ص 81 .

4. روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص 9.

5. سهيل يخلف، محاضرات في مقياس علم السكان، جامعة 8 ماي 1954، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2021.

6. صواليلي صدر الدين، " تحليل المعطيات"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، الجزائر، ص113.

7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية "، الدار الجامعية للطبع والنشر، اسكندرية، مصر، 2000، ص 11.

8. عبلة عبد الحميد بخاري " التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية" الجزء الثالث ص 34 و35

9. عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص106-107

10. عقبة عبد اللاوي، حسابات الناتج الوطني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر 2008 – 2009 ص 21

11. معزوز سامية، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، 2022

12. ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 ، ص 15

13. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص: 44

<u>الأطروحات</u>:

1. بدراوي شهيناز، دراسة قياسية لتأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980 – 2012، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2014 – 2015، ص 58

2. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2008 – 2009، ص 57

3.ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية- تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013 ، ص 90

4.كبداني سيد أحمد، أثر النُّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2012 - 2013 ، ص16.

5.مولود كبير، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 89

6.ولد عمري عبد الباسط اسهام التعليم في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013) -، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ص 27.

المقالات:

1. إبراهيم أحمد الشال، أحمد محمد. توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها (دراسة وصفية بإحدي قرى محافظة الدقهلية). مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى, 41، أكتوبر- ديسمبر 2020، ص ص 281-305

2. ابراهيم ق.، نور الدين م، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقاربة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر2012-1990)). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2016 ، 2(1)، 27.

3. أميرة محمد عمارة. "هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر", بحوث اقتصادية عربية, 22, 64.63, 2013.

4. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري- منتدى الاقتصاديين المغاربة- ص 16

5. تامر فكري عطيفة النجار. "أثر ظاهرة هجرة العقول على النمو الاقتصادي المصري دراسة قياسية للفترة 1990-2019", المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر, 28, 1, 2022, 139-180.

6. ذكرى عبد المنعم إبراهيم. الهجرة الخارجية و تحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي : بحث أنثروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية. مجلة الآداب ،مج. 2013، ع. 106، ص ص. 581-608.

7. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2013

8. صليحة مقاوسي، أ.هند جمعوني، " نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية » ،مداخلة في الملتقى الوطني: حول " الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية "، جامعة الحاج لخضر -باتنة -، 2010/2009، ص 04.

9. طارق خ.، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية, 5(1)، 2012، 231-246

10. طيوب عبدالقادر، حوشين يوسف، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية،2022، 13 (2)، 149-165

11. عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، (1) الإسكندرية، 2002،

12. فتحي محمد ابو عيانة، مدخل الى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ،1987 ص.226

13. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع- المجلد الثاني)، 2014

14. محمد عبد العزيز عجايمية، ايمان عطية ناصف " التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية" جامعة الإسكندرية (2000)، ص 51

15. محي الدين محمد التلباني، أحمد. التجربة الاقتصادية الماليزية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية, 4(7), 7-(2019).

16. مدوني علي، ظاهرة الهجرة في حوض المتوسط: حالة مهاجري البلدان المغاربية في أوروبا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 06، الرقم01، 2022

17. مقلد محمد سالم إبراهيم. (2012). القوى العاملة الأجنبية في دول الخليج العربية: تحليل جغرافي. مجلة كلية الآداب– جامعة الإسكندرية, 62(66), 1–37.

التقارير:

1. إطار سياسة الهجرة لأفريقيا 2018–2030، مفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، ماي 2018

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، صندوق النقد العربي 2019، الدائرة الاقتصادية، ابوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2019

3. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم 24، طبعة أولى منقحة، جنيف 2005، رابط الاسترداد:

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FactSheet24rev.1ar.pdf

4. تقرير الهجرة في العالم لعام 2021، المنظمة الدولية للهجرة، ماكوليف، م. وأ. تريانديافيليدو (النارشان)، 2020، جنيف

5. تقرير الهجرة في العالم لعام 2022، المنظمة الدولية للهجرة، ماكوليف، م. وأ. تريانديافيليدو (النارشان)، 2021، جنيف.

المواقع:

1. الموقع الرسمي فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة : URL.(EGMS) https://egrisstats.org/ تم زيارة الموقع في 2024/02/24

2. الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة https://www.iom.int/، تاريخ التصفح 2022/06/05

3. الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للاجئين، https://emergency.unhcr.org/، تاريخ التصفح 2023/10/22

4. جائحة كورونا: تراجع تدفقات التحويلات بنسبة 14% في 2021، 2020/29/10، تم زيارة الموقع يوم2024/09/12 https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021

5. موقع بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

6. موقع الجزيرة نت الاخباري https://www.aljazeera.net/encyclopedia مقال: ميلتون فريدمان، تم زيارة الموقع في 2024/02/08

7. موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لجمهورية مصر العربية، رابط الاسترداد https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Questions/، تاريخ التصفح 2023/10/26.

8. موقع ما هي النظرية الكينزية في الاقتصاد؟ الموقع الالكتروني أرقام https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/507877 تم زيارته في 20/02/07

9. موقع منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

10. موقع هجرة اليد العاملة في الدول العربية، موقع منظمة العمل الدولية ، أغسطس 2016، https://www.ilo.org/ar/resource/hjrt-alyd-alamlt-fy-aldwl-alrbyt تم زيارة الموقع يوم 2024/08/22

11. موقع Investopedia « economic growth » by JIM CHAPPELOW : تم زيارة الموقع يوم 30 أفريل 2022 .

12. موقع statista https://www.statista.com/statistics/445784/foreign-population-in-spain-by-nationality /

13. إبراهيم قلاني، قاموس الهدى عربي – عربي، دار الهدى الجزائر، ص 689

14. معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي https://www.almaany.com/ar/dict/ar-a

15. المعجم الاحصائي، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary، تم زيارته في 2024/09/09.

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

1. Alian Baccini, Philippe Besse, « Exploration Statistique », Institut National des Sciences Appliquées, Toulouse, Juin 2020, p84.
2. Arnaud MARTIN, « L'analyse de données », Polycopié de cours ENSIETA, - Réf. : 1463, Septembre 2004, p92.
3. Fabien Chevalier, Jérôme Le Bellac, la classification, support de cours, faculté des sciences économiques, université de rennes 1, France, 2012-2013
4. Gilbert Saporta, « Probabilité, analyse des données, et statistique », Edition TECHNIP, 2ème Edition, Paris, 2006, p254.
5. Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3eme édition, De boeck, Paris, France 2003, p 264.
6. Ludovic Lebart, Alain Morineau, Marie Piron, « Statistique exploratoire multidimensionnelle », DUNOD, Paris, 1995, p155.
7. Sachs, Jeffrey D. The end of poverty: Economic possibilities for our time. Penguin, 2006.

Articles:

1. Abduvaliev, Mubinzhon, and Ricardo Bustillo. "Impact of remittances on economic growth and poverty reduction amongst CIS countries." Post-Communist Economies 32.4 (2020): 525-546.
2. Adeyemi, Raji Abdulwasiu, et al. "The effect of brain drain on the economic development of developing countries: Evidence from selected African countries." Journal of Health and Social Issues (JOHESI) Vol 7.2 (2018): 66-76.

3. Al Abri, Ibtisam, et al. "Economic growth and the demand for foreign labor in the oil-exporting and labor-importing states of the Arab Gulf: Case of Oman." Cogent Business & Management 10.3 (2023): 2256083.
4. Al Kaabi, Fares. "The nexus between remittance outflows and GCC growth and inflation." Journal of International Business and Economics 4.1 (2016): 76-85.
5. Alkhathlan, Khalid A. "The nexus between remittance outflows and growth: A study of Saudi Arabia." Economic Modelling 33 (2013): 695-700.
6. Brunow, Stephan, Peter Nijkamp, and Jacques Poot. "The impact of international migration on economic growth in the global economy." Handbook of the economics of international migration. Vol. 1. North-Holland, 2015. 1027-1075.
7. BUENO, Xiana; PRIETO-ROSAS, Victoria , "Migration Theories". GU, Danan; DUPRE, Matthew E. (Eds) Encyclopedia of Gerontology and Population Aging,2019, Springer, Cham (ISBN: 978-3-319-69892-2)
8. Burchardi, Konrad B., et al. Immigration, innovation, and growth. No. w27075. National Bureau of Economic Research, 2020.
9. Bratti, Massimiliano, and Chiara Conti. "The effect of immigration on innovation in Italy." Regional Studies 52.7 (2018): 934-947.
10. Cantore, N., & Calì, MThe Impact of Temporary Migration on Source Countries. International Migration Review, 49(3), 2015, 697-726.
11. Capoani, Chabert, and Izzo. "Understanding the relationship between immigration and innovation: A systematic review and meta-analysis." Journal of Economics, Race, and Policy 7.2 (2024): 122-136.

12. De, Supriyo, et al. "Oil prices, growth, and remittance outflows from the Gulf Cooperation Council." Economic Notes: Review of Banking, Finance and Monetary Economics 48.3 (2019): e12144.
13. Edo, Anthony. "The impact of immigration on the labor market." Journal of Economic Surveys 33.3 (2019): 922-948..
14. Eric Sims, Intermediate Macroeconomics: Economic Growth and the Solow Model, University of Notre Dame – 2012, page 3
15. Fayad, Hashim Nimah. "Theoretical Concepts in Population Migration: a Comparative Analytical Study." Omran 26 (2018).
16. Francois, John Nana, et al. "Heterogeneity in the long-run remittance-output relationship: Theory and new evidence." Economic modelling 110 (2022): 105793.
17. Florence Jaumotte, Ksenia Koloskova, and Sweta Chaman Saxena. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies", *Spillover Notes* 2016, 008 (2016), accessed December 7, 2024,
18. Forsyth, Peter, et al. "Measuring the economic impact of migration-induce tourism." *Tourism analysis* 17.5 (2012): 559-571
19. Ghosh Dastidar, Sayantan, and Nicholas Apergis. "Do remittances promote economic growth? New evidence from India." *Economic Issues* 27.1 (2022): 11-37.
20. Hilbert, Martin. "Big data for development: From information-to knowledge societies." Available at SSRN 2205145 (2013).
21. Javid, Muhammad, Umaima Arif, and Abdul Qayyum. "Impact of remittances on economic growth and poverty." Academic Research International 2.1 (2012): 433.

22. Joel Blit, Mikal Skuterud, Jue Zhang, Can skilled immigration raise innovation? Evidence from Canadian Cities, Journal of Economic Geography, Volume 20, Issue 4, July 2020, Pages 879–901, https://doi.org/10.1093/jeg/lbz029
23. Kirchberger, Martina. Measuring internal migration. Regional Science and Urban Economics, 2021, vol. 91, p. 103714.
24. Kitanovski, Aleksandar. "Migration and Economic Impacts: Pros & Cons." Journal of economics and sustainable development 5 (2014): 117-121.
25. Laila, Shah Ume, and Muhammad Farhan Fiaz. "Impact of brain drain on economic growth in Pakistan." The Business & Management Review 9.4 (2018): 548-552.
26. Leila Ben Ltaief, « Impact de la migration sur la croissance économique dans les pays de l'OCDE », Revue européenne des migrations internationales [En ligne], vol. 34 - n°4 | 2018, mise en ligne le 01 janvier 2021
27. Lutz W. (Ed.), Amran G., Bélanger A., Conte A., Gailey N., Ghio D., Grapsa E., Jensen K., Loichinger E., Marois G., Muttarak R., Potančoková M., Sabourin P., Stonawski M., Demographic Scenarios for the EU - Migration, Population and Education - executive summary , EUR 29739 EN, Publications Office, Luxembourg, 2019,
28. Massey, Douglas S., et al. "Theories of international migration: A review and appraisal." Population and development review (1993): 431-466.
29. Meyer, Dietmar, and Adela Shera. "The impact of remittances on economic growth: An econometric model." EconomiA 18.2 (2017): 147-155.

30. Morton, Jason, Priniti Panday, and Maria Kula. "Remittances, poverty and economic growth." *International Journal of Arts and Sciences* 3.7 (2010): 390-99.
31. Orrenius, Pia M., Madeline Zavodny, and Stephanie Gullo. *How does immigration fit into the future of the US labor market?*. No. 13013. IZA Discussion Papers, 2020.
32. Özden, Çağlar, et al. "Where on earth is everybody? The evolution of global bilateral migration 1960–2000." *The World Bank Economic Review* 25.1 (2011): 12-56.
33. Pellier, Karine. "Propriété intellectuelle et croissance économique en France, 1791-1945. Une analyse cliométrique du modèle de Romer." Economies et Sociétés (Serie'Histoire Economique Quantitative') (2005): 1299-1321.
34. Pesaran, M. Hashem. "General diagnostic tests for cross-sectional dependence in panels." Empirical economics 60.1 (2021): 13-50.5
35. Peri, Giovanni. "Immigrants, productivity, and labor markets." Journal of economic perspectives 30.4 (2016): 3-30..
36. Saikia, Mrinal, Prakash Das, and Disha Neog. "Evolution of growth theory: from Harrod to Romer." Theoretical & Applied Economics 30.2 (2023).
37. Sergievskaya, N. Migration of people: pros and cons. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 678, No. 1, p. 012016). (2021, February) IOP Publishing.
38. SOLOW, Robert M. Technical change and the aggregate production function. The review of Economics and Statistics, 1957, page 1
39. Sobiech, Izabela. "Remittances, finance and growth: Does financial development foster the impact of remittances on economic growth?." *World Development* 113 (2019): 44-59.

40. Sutradhar, Soma Rani. "The impact of remittances on economic growth in Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka." International Journal of Economic Policy Studies 14.1 (2020): 275-295.
41. Ulrike Schuerkens, «Transnational Migrations and Social Transformations: A Theoretical Perspective,» CurrentSociology, vol. 53, no. 4 (2005), p. 542.
42. Uprety, Dambar. "The impact of remittances on economic growth in Nepal." Journal of Development Innovations 1.1 (2017): 114-134
43. Yu, Woosik. "Brain drain and economic growth: evidence of productivity growth from brain circulation." European Journal of Government and Economics (EJGE) 10.2 (2021): 128-145

Rapports :

1. Global Migration Group,"Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development", Global Knowledge Partnership for Migration and Development (KNOMAD), 2017,World Bank, Washington, DC
2. Handbook on Measuring International Migration through Population Censuses,UN, 2020 p21
3. International migration statistics and measurement issues in Arab countries, Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA), United Nations New York, 2014, p6
4. IOM and South-South and Triangular Cooperation, International Organization for Migration, Migration and Sustainable Development Division, 2021

5. Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses, Revision 2: A General Outline, Demographic and Social Statistics Branch United Nations Statistics Division, UN, 2005, p 3
6. UN DESA. 2021. The Sustainable Development Goals Report 2021 - July 2021. New York, USA: UN DESA. © UN DESA. https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/
7. UNECA, 2016, Issue Paper, New Directions and Trends in African Migration, p.1
8. UN-HABITAT, World Cities Report 2020: The Value of Sustainable Urbanization. 2020, https://unhabitat.org/world-cities-report-2020-the-value-of-sustainable-urbanization
9. United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2020). International, Migration 2020 Highlights
10. World Bank Group. World development report 2023. (2023) ,World Bank Publications.
11. World Migration Report 2024. International Organization for Migration (IOM), Geneva, McAuliffe, M. and L.A. Oucho (eds.), 2024.
12. World Migration Report 2024. International Organization for Migration (IOM), McAuliffe, M. and L.A. Oucho (eds.), 2024, Geneva

Websites:

1. African Center for strategic studies, https: //africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2024/, visited 15/10/2024
2. Big data, migration and human mobility, immigration & emigration statistics, migration data portal, , 5 May 2021 URL:

https://www.migrationdataportal.org/themes/big-data-migration-and-human-mobility

3. Classification Ascendante Hiérarchique (CAH), https://www.xlstat.com/fr/solutions/fonctionnalites/classification-ascendante-hierarchique-ca. , visité le 20/08/2024
4. https://dtm.iom.int/europe/arrivals
5. https://www.migrationdataportal.org/themes/migration-data-sources
6. https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock
7. https://worldmigrationreport.iom.int/what-we-do/world-migration-report-2024-chapter-3/northern-america
8. Qu'est-ce que la CAH ? https://www.articque.com/ visité le 20/08/2024
9. Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024, June 26, 2024,https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/06/26/remittances-slowed-in-2023-expected-to-grow-faster-in-2024, visité 12/09/2024.
10. Word bank data, Metadata Glossary, https://databank.worldbank.org/metadataglossary/all/series

الملاحق

الملحق رقم 01

جدول يمثل تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPP) بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 (بالدولار الأمريكي)

السنة	ARE	SAU	BHR	OMN	EGY	IRQ	JOR	PSE
2000	60716	17691	23244	20625	2610	4337	3588	2436
2001	58422	17032	22698	21296	2652	4284	3708	2153
2002	56815	16095	22258	20702	2665	3819	3849	1837
2003	57932	17385	22336	19716	2699	2352	3923	2042
2004	57910	18220	22423	19486	2759	3515	4148	2426
2005	53845	18683	22344	19448	2830	3493	4341	2632
2006	51197	18670	22069	19941	2971	3620	4516	2540
2007	45389	18496	22112	20230	3126	3627	4679	2570
2008	40755	19118	21833	21143	3291	3860	4787	2686
2009	34580	18203	21057	21458	3381	3909	4782	2840
2010	32535	18568	20982	20640	3485	4052	4644	2927
2011	33246	19813	20774	19868	3473	4218	4521	3128
2012	33997	20250	21188	20102	3472	4631	4387	3238
2013	35496	20176	22079	19654	3468	4794	4275	3310
2014	36996	20328	22677	18611	3490	4628	4221	3228
2015	38663	20628	22634	18445	3563	4688	4164	3272
2016	39400	20503	22553	18459	3639	5183	4119	3483
2017	39799	19947	22445	17774	3713	4961	4106	3463
2018	39671	20068	21824	17394	3831	4975	4110	3418
2019	40438	19802	21317	16694	3965	5154	4134	3378
2020	37498	18691	19515	15743	4028	4248	4029	2918
السنة	**SYR**	**LBN**	**MAR**	**DZA**	**TUN**	**MRT**	**SDN**	**COM**
2000	1255	6729	1763	3111	2881	1296	1124	1190
2001	1241	6727	1870	3163	2965	1252	1164	1188

2002	1266	6640	1905	3298	2980	1234	1200	1186
2003	1331	6532	1995	3490	3097	1283	1240	1183
2004	1390	6692	2066	3593	3265	1307	1268	1177
2005	1434	6683	2109	3752	3351	1379	1303	1182
2006	1451	6699	2242	3760	3494	1585	1350	1185
2007	1470	7311	2295	3828	3691	1510	1388	1166
2008	1478	7979	2402	3856	3806	1462	1403	1184
2009	1525	8707	2473	3851	3881	1422	1328	1193
2010	1592	9136	2534	3918	3976	1417	1344	1208
2011	1660	8774	2631	3957	3871	1433	1423	1228
2012	1261	8451	2673	4012	3983	1454	1314	1237
2013	970	8217	2755	4043	4029	1470	1308	1262
2014	910	7950	2789	4112	4097	1489	1337	1258
2015	916	7664	2875	4178	4095	1524	1330	1243
2016	891	7575	2867	4224	4095	1500	1343	1255
2017	904	7516	2950	4192	4140	1550	1321	1273
2018	925	7345	3005	4154	4195	1575	1255	1290
2019	953	6823	3045	4115	4207	1621	1199	1284
2020	955	5382	2819	3834	3781	1550	1128	1255

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 02

جدول يمثل تطور رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) (K) بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 (بالمليار دولار أمريكي)

السنة	ARE	BHR	SAU	OMN	EGY	IRQ	JOR	PSE
2000	32.72	2.34	44.49	6.23	24.22	6.09	2.87	2.14
2001	34.73	2.12	45.18	6.98	23.73	6.20	2.78	1.70
2002	36.75	2.88	46.01	7.71	25.54	6.31	2.92	1.42
2003	39.52	3.32	52.84	9.34	23.35	6.41	3.42	1.81
2004	40.55	3.21	64.97	11.19	24.80	6.52	4.58	1.86
2005	46.67	4.20	79.87	12.98	28.14	6.63	6.19	2.04
2006	53.62	5.21	95.93	13.31	32.21	6.73	5.89	1.85
2007	76.83	7.18	115.73	17.53	39.98	6.84	6.53	1.44
2008	77.11	8.52	129.71	23.42	45.96	16.22	8.43	1.93
2009	84.09	6.01	123.60	22.09	41.23	11.68	9.09	2.29
2010	76.17	6.87	136.70	20.08	44.51	19.52	9.47	2.15
2011	75.94	6.01	158.07	21.93	43.18	22.22	9.06	2.49
2012	76.75	6.60	165.92	23.49	42.53	22.15	7.32	3.00
2013	72.38	7.72	175.23	25.74	38.81	31.97	7.29	3.05
2014	80.26	8.17	188.35	26.44	39.38	33.39	7.69	2.89
2015	83.73	7.47	195.32	26.77	44.97	43.39	7.88	3.30
2016	91.12	8.28	167.89	30.82	50.41	27.66	7.33	3.67
2017	75.39	9.16	169.07	29.75	56.72	26.70	8.12	3.92
2018	78.10	10.03	165.46	29.90	66.32	6.90	6.64	4.02
2019	78.12	10.17	172.12	26.79	75.65	5.78	4.62	3.91
2020	82.69	10.31	148.89	24.60	59.84	4.85	4.34	2.97

السنة	LBN	MAR	DZA	MRT	SDN	SYR	TUN	COM
2000	4.66	14.00	24.41	0.89	246.08	0.88	5.29	0.07
2001	4.88	14.06	25.72	0.92	251.77	1.01	5.97	0.07
2002	4.94	15.09	27.90	1.26	284.04	1.01	5.86	0.07
2003	5.14	16.04	29.09	1.56	307.33	1.31	5.76	0.08
2004	5.51	17.51	31.48	1.52	334.99	1.44	5.82	0.08
2005	5.55	18.78	34.04	1.65	362.79	1.63	5.97	0.08
2006	5.55	20.66	36.14	1.84	412.07	1.74	6.54	0.08
2007	6.67	23.62	39.80	2.12	437.19	1.60	6.95	0.08
2008	8.10	27.21	44.75	1.84	454.63	1.51	7.32	0.09
2009	10.43	26.49	48.70	1.82	325.88	1.68	7.57	0.09
2010	10.43	26.11	52.08	1.90	285.73	1.91	10.63	0.09
2011	10.33	28.14	53.57	1.96	266.24	2.15	9.24	0.10
2012	10.78	29.16	57.43	2.19	106.50	1.05	9.83	0.12
2013	11.85	29.01	62.36	2.26	63.90	1.11	9.88	0.13
2014	11.23	28.64	66.36	2.32	31.95	0.72	9.63	0.13
2015	10.84	28.70	70.14	2.12	19.17	1.39	9.61	0.13
2016	12.01	31.22	72.59	1.99	13.42	1.25	9.73	0.13
2017	11.85	31.16	75.06	2.24	9.41	1.55	9.78	0.14
2018	11.63	31.53	77.39	3.10	9.19	2.18	9.99	0.17
2019	7.85	31.85	78.16	3.86	9.17	2.46	10.20	0.16
2020	1.57	28.99	74.25	3.80	8.64	2.76	10.42	0.16

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 03

جدول يمثل تطور العمل (L) بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 (بالمليون فرد)

السنة	ARE	BHR	COM	DZA	EGY	IRQ	JOR	LBN
2000	1.73	0.30	0.12	6.27	18.28	5.15	1.07	1.07
2001	1.88	0.32	0.12	6.65	18.21	5.31	1.08	1.11
2002	2.03	0.35	0.13	6.93	17.87	5.47	1.10	1.16
2003	2.21	0.38	0.13	7.29	18.59	5.64	1.14	1.23
2004	2.46	0.41	0.14	8.03	19.68	5.82	1.16	1.28
2005	2.81	0.45	0.14	8.40	20.42	5.96	1.20	1.32
2006	3.34	0.50	0.14	8.84	21.52	6.07	1.25	1.34
2007	3.97	0.55	0.15	8.83	22.89	6.17	1.32	1.35
2008	4.63	0.61	0.15	9.22	23.28	6.27	1.39	1.37
2009	5.23	0.66	0.16	9.48	23.80	6.39	1.46	1.41
2010	5.72	0.70	0.16	9.75	25.14	6.55	1.56	1.45
2011	5.99	0.71	0.17	9.97	24.52	6.82	1.65	1.53
2012	6.14	0.73	0.17	10.05	24.65	7.13	1.77	1.62
2013	6.20	0.74	0.18	10.64	24.94	7.54	1.87	1.71
2014	6.23	0.75	0.19	10.13	25.27	7.95	1.99	1.80
2015	6.27	0.77	0.19	10.40	25.18	8.30	2.06	1.86
2016	6.35	0.80	0.19	10.70	25.62	8.58	2.09	1.92
2017	6.39	0.85	0.20	10.82	25.37	8.38	2.10	1.96
2018	6.36	0.90	0.20	10.95	25.47	8.68	2.10	1.98
2019	6.45	0.95	0.21	11.10	25.84	8.92	2.19	2.00
2020	6.17	0.96	0.21	10.41	25.32	8.91	2.10	1.88

السنة	MAR	MRT	OMN	PSE	SAU	SDN	SYR	TUN
2000	8.51	0.68	0.75	0.55	5.99	6.61	4.45	2.76
2001	8.79	0.69	0.77	0.45	6.15	6.78	4.39	2.81
2002	8.95	0.71	0.79	0.42	6.27	6.95	4.45	2.84
2003	9.07	0.73	0.83	0.50	6.63	7.13	4.52	2.87
2004	9.35	0.74	0.88	0.51	7.00	7.31	4.62	2.91
2005	9.50	0.76	0.94	0.56	7.39	7.50	4.73	2.99
2006	9.82	0.78	1.02	0.59	7.80	7.66	4.91	3.06
2007	10.02	0.80	1.09	0.64	8.15	7.83	4.96	3.13
2008	10.20	0.82	1.18	0.62	8.50	8.00	5.03	3.20
2009	10.36	0.84	1.27	0.66	8.75	8.36	5.19	3.24
2010	10.43	0.86	1.39	0.69	9.38	8.33	5.22	3.32
2011	10.54	0.88	1.54	0.77	10.10	8.32	5.28	3.18
2012	10.54	0.90	1.71	0.79	10.76	8.55	5.19	3.27
2013	10.65	0.92	1.89	0.81	11.17	8.79	5.06	3.34
2014	10.70	0.95	2.07	0.83	11.60	9.03	4.94	3.39
2015	10.77	0.98	2.25	0.87	12.00	9.28	4.83	3.40
2016	10.73	1.01	2.40	0.88	12.53	9.54	4.74	3.42
2017	10.66	1.04	2.52	0.88	12.79	9.81	4.68	3.45
2018	10.82	1.07	2.62	0.89	13.26	10.08	4.68	3.48
2019	10.98	1.10	2.70	0.95	14.29	10.35	4.74	3.53
2020	10.33	1.11	2.57	0.90	14.80	10.11	4.64	3.43

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 04

جدول يمثل تطور عدد المهاجرين الخارجين (OUTM) بالدول العربية محل الدراسة

خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 (بالألف مهاجر)

السنة	ARE	BHR	COM	DZA	EGY	IRQ	JOR	LBN
2000	111.1	47.7	70.5	1038.0	1708.5	1164.1	368.6	561.1
2001	109.9	48.7	75.6	1150.4	1747.1	1220.5	381.7	571.6
2002	108.7	49.7	80.8	1262.8	1785.8	1277.0	394.8	582.1
2003	107.5	50.6	85.9	1375.1	1824.4	1333.5	407.9	592.6
2004	106.3	51.6	91.0	1487.5	1863.0	1390.0	421.1	603.1
2005	105.1	52.6	96.2	1599.9	1901.7	1446.4	434.2	613.6
2006	108.3	52.7	98.7	1611.2	2043.7	1682.6	466.8	631.8
2007	111.5	52.8	101.3	1622.5	2185.7	1918.7	499.5	650.0
2008	114.7	52.9	103.9	1633.8	2327.8	2154.8	532.1	668.2
2009	118.0	53.0	106.5	1645.1	2469.8	2390.9	564.8	686.4
2010	121.2	53.1	109.1	1656.5	2611.9	2627.1	597.4	704.6
2011	125.9	54.1	110.5	1692.9	2727.1	2450.4	619.0	717.6
2012	130.6	55.1	111.9	1729.4	2842.3	2273.8	640.6	730.6
2013	135.4	56.0	113.3	1765.9	2957.4	2097.1	662.2	743.6
2014	140.1	57.0	114.7	1802.4	3072.6	1920.5	683.8	756.6
2015	144.9	57.9	116.1	1838.9	3187.8	1743.8	705.4	769.6
2016	148.4	58.4	116.9	1860.1	3259.8	1801.8	721.2	784.6
2017	152.0	58.8	117.8	1881.4	3331.8	1859.8	737.0	799.5
2018	155.6	59.3	118.6	1902.6	3403.9	1917.8	752.8	814.5
2019	159.2	59.7	119.4	1923.8	3475.9	1975.8	768.6	829.5
2020	162.7	60.2	120.3	1945.0	3547.9	2033.8	784.4	844.5

السنة	MAR	MRT	OMN	PSE	SAU	SDN	SYR	TUN
2000	2077.2	107.6	15.6	2768.0	153.7	885.7	707.9	487.0
2001	2156.4	106.6	16.1	2824.2	158.4	952.6	739.0	505.4
2002	2235.6	105.5	16.6	2880.5	163.2	1019.6	770.2	523.9
2003	2314.8	104.5	17.1	2936.7	167.9	1086.5	801.4	542.3
2004	2394.0	103.4	17.6	2992.9	172.6	1153.4	832.5	560.8
2005	2473.2	102.4	18.1	3049.1	177.3	1220.4	863.7	579.2
2006	2551.3	103.8	18.5	3107.9	182.6	1223.3	907.8	586.7
2007	2629.4	105.2	18.9	3166.8	187.9	1226.2	951.9	594.1
2008	2707.6	106.6	19.3	3225.6	193.2	1229.1	996.0	601.5
2009	2785.7	108.0	19.7	3284.5	198.4	1232.0	1040.1	609.0
2010	2863.8	109.4	20.1	3343.3	203.7	1234.9	1084.2	616.4
2011	2888.1	109.2	20.2	3408.0	217.8	1357.6	2122.0	648.5
2012	2912.3	109.0	20.3	3472.7	232.0	1480.3	3159.7	680.6
2013	2936.6	108.8	20.5	3537.4	246.1	1603.0	4197.5	712.8
2014	2960.8	108.6	20.6	3602.1	260.2	1725.7	5235.3	744.9
2015	2985.1	108.3	20.7	3666.7	274.3	1848.4	6273.0	777.0
2016	3015.3	112.4	21.1	3704.3	280.2	1886.9	6673.4	787.9
2017	3045.6	116.4	21.4	3741.8	286.2	1925.4	7073.8	798.9
2018	3075.8	120.4	21.8	3779.3	292.1	1963.8	7474.1	809.8
2019	3106.1	124.5	22.1	3816.8	298.0	2002.3	7874.5	820.7
2020	3136.3	128.5	22.5	3854.4	303.9	2040.8	8274.9	831.6

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 05

جدول يمثل تطور عدد المهاجرين الداخلين (UNIM) بالدول العربية محل الدراسة

خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 (بالألف مهاجر)

السنة	ARE	BHR	COM	DZA	EGY	IRQ	JOR	LBN
2000	2447.0	239.4	13.8	250.1	184.8	210.5	1927.8	692.9
2001	2613.8	272.3	13.7	239.6	204.8	195.0	2007.4	705.7
2002	2780.7	305.2	13.6	229.0	224.9	179.5	2086.9	718.5
2003	2947.5	338.2	13.4	218.5	244.9	164.0	2166.4	731.2
2004	3114.3	371.1	13.3	208.0	265.0	148.4	2245.9	744.0
2005	3281.1	404.0	13.2	197.4	285.0	132.9	2325.4	756.8
2006	4088.2	454.8	13.1	201.3	290.0	129.8	2404.9	769.6
2007	4895.3	505.6	13.0	205.2	295.0	126.7	2484.4	782.3
2008	5702.5	556.3	12.9	209.1	300.0	123.6	2564.0	795.1
2009	6509.6	607.1	12.7	213.1	305.0	120.5	2643.5	807.9
2010	7316.7	657.9	12.6	217.0	310.0	117.4	2723.0	820.7
2011	7452.4	667.1	12.6	221.5	318.7	165.8	2800.8	1051.2
2012	7588.1	676.4	12.6	226.0	327.5	214.2	2878.6	1281.7
2013	7723.8	685.6	12.6	230.5	336.2	262.6	2956.4	1512.2
2014	7859.4	694.9	12.6	235.0	344.9	311.0	3034.2	1742.7
2015	7995.1	704.1	12.6	239.5	353.6	359.4	3112.0	1973.2
2016	8113.6	711.5	12.5	241.4	383.7	361.1	3159.0	1951.3
2017	8232.0	718.9	12.5	243.3	413.8	362.9	3205.9	1929.5
2018	8350.4	726.4	12.5	245.2	443.9	364.6	3252.8	1907.6
2019	8468.8	733.8	12.5	247.2	474.0	366.3	3299.8	1885.7
2020	8587.3	741.2	12.5	249.1	504.1	368.1	3346.7	1863.9

السنة	MAR	MRT	OMN	PSE	SAU	SDN	SYR	TUN
2000	53.0	57.4	623.6	275.2	5263.4	805.1	834.9	36.7
2001	53.3	57.5	632.1	273.5	5511.1	753.4	843.6	36.4
2002	53.6	57.7	640.6	271.8	5758.8	701.6	852.3	36.0
2003	53.8	57.8	649.1	270.1	6006.4	649.9	861.0	35.7
2004	54.1	58.0	657.6	268.3	6254.1	598.2	869.6	35.4
2005	54.4	58.1	666.2	266.6	6501.8	546.4	878.3	35.0
2006	57.7	63.4	696.2	264.9	6887.4	560.9	1060.2	36.7
2007	61.0	68.7	726.2	263.2	7273.1	575.3	1242.0	38.3
2008	64.3	74.1	756.2	261.5	7658.7	589.8	1423.9	39.9
2009	67.6	79.4	786.2	259.7	8044.3	604.3	1605.7	41.5
2010	70.9	84.7	816.2	258.0	8430.0	618.7	1787.6	43.2
2011	75.2	101.1	1024.2	257.5	8898.2	619.1	1604.3	45.8
2012	79.5	117.4	1232.2	257.0	9366.5	619.4	1421.0	48.5
2013	83.8	133.8	1440.2	256.5	9834.8	619.8	1237.7	51.2
2014	88.1	150.2	1648.2	256.0	10303.1	620.2	1054.5	53.9
2015	92.4	166.6	1856.2	255.5	10771.4	620.5	871.2	56.5
2016	93.7	167.8	1942.2	255.2	11241.6	741.0	870.5	56.7
2017	94.9	169.1	2028.2	254.8	11711.8	861.6	869.8	56.9
2018	96.1	170.4	2114.2	254.4	12181.9	982.1	869.2	57.1
2019	97.3	171.7	2200.2	254.1	12652.1	1102.6	868.5	57.3
2020	98.6	173.0	2286.2	253.7	13122.3	1223.1	867.8	57.5

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 06

جدول يمثل تطور تحويلات المهاجرين الداخلة إلى الدول العربية محل الدراسة (INFLOWS)

خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2020 (بالمليار دولار أمريكي)

السنة	ARE	BHR	COM	DZA	EGY	IRQ	JOR	LBN
2000	0.00	0.00	0.00	0.00	2.85	0.00	1.85	0.00
2001	0.00	0.00	0.00	0.00	2.91	0.00	2.01	0.00
2002	0.00	0.00	0.00	0.00	2.89	0.00	2.13	2.54
2003	0.00	0.00	0.03	0.00	2.96	0.00	2.20	4.74
2004	0.00	0.00	0.05	0.00	3.34	0.00	2.29	5.59
2005	0.00	0.00	0.05	0.17	5.02	0.71	2.42	4.92
2006	0.00	0.00	0.06	0.19	5.33	0.39	2.79	5.20
2007	0.00	0.00	0.07	0.10	7.66	0.00	3.33	5.77
2008	0.00	0.00	0.10	0.10	8.69	0.07	3.51	7.18
2009	0.00	0.00	0.10	0.15	7.15	0.15	3.47	7.56
2010	0.00	0.00	0.09	0.20	12.45	0.18	3.62	6.91
2011	0.00	0.00	0.11	0.20	14.32	0.22	3.68	6.88
2012	0.00	0.00	0.11	0.21	19.24	0.27	3.85	6.67
2013	0.00	0.00	0.14	0.21	17.83	0.73	5.34	7.57
2014	0.00	0.00	0.16	2.45	19.57	0.73	6.37	7.19
2015	0.00	0.00	0.13	2.00	18.33	1.00	5.35	7.48
2016	0.00	0.00	0.12	1.99	18.59	0.99	4.37	7.61
2017	0.00	0.00	0.13	1.79	24.74	1.09	4.43	7.06
2018	0.00	0.00	0.17	1.98	25.52	0.74	4.47	6.98
2019	0.00	0.00	0.17	1.79	26.78	0.86	4.56	7.37
2020	0.00	0.00	0.23	1.70	29.60	0.64	4.82	6.59

السنة	MAR	MRT	OMN	PSE	SAU	SDN	SYR	TUN
2000	2.16	0.00	0.04	0.86	0.00	0.64	0.18	0.80
2001	3.26	0.00	0.04	0.81	0.00	0.74	0.17	0.93
2002	2.88	0.00	0.04	0.77	0.00	0.98	0.14	1.07
2003	3.61	0.00	0.04	0.31	0.00	1.22	0.89	1.25
2004	4.22	0.00	0.04	0.40	0.00	1.40	0.86	1.43
2005	4.59	0.00	0.04	0.38	0.09	0.70	0.82	1.39
2006	5.45	0.00	0.04	0.46	0.11	0.80	0.80	1.51
2007	6.73	0.00	0.04	0.60	0.12	1.00	1.03	1.72
2008	6.89	0.00	0.04	0.74	0.22	1.59	1.33	1.98
2009	6.27	0.00	0.04	0.76	0.21	1.39	1.35	1.96
2010	6.42	0.00	0.04	0.93	0.24	1.46	1.62	2.06
2011	7.26	0.00	0.04	1.14	0.24	0.82	0.00	2.00
2012	6.51	0.00	0.04	1.74	0.25	0.60	0.00	2.27
2013	6.88	0.00	0.04	1.49	0.27	0.62	0.00	2.29
2014	7.79	0.00	0.04	1.80	0.27	0.51	0.00	2.35
2015	6.90	0.00	0.04	1.82	0.30	0.15	0.00	1.97
2016	6.38	0.00	0.04	2.09	0.31	0.15	0.00	1.82
2017	6.82	0.08	0.04	2.38	0.29	0.21	0.00	1.89
2018	6.92	0.06	0.04	2.83	0.33	0.43	0.00	1.70
2019	6.96	0.06	0.04	3.15	0.33	0.52	0.00	1.78
2020	7.41	0.17	0.04	2.56	0.30	0.50	0.00	2.27

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 07

جدول يمثل تطور تحويلات المهاجرين الخارجة من

الدول العربية محل الدراسة (OUTFLOWS) خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2020

(بالمليار دولار أمريكي)

السنة	ARE	BHR	COM	DZA	EGY	IRQ	JOR	LBN
2000	13.50	1.01	0.00	0.00	0.03	0.00	0.20	0.00
2001	14.36	1.29	0.00	0.00	0.03	0.00	0.19	0.00
2002	15.20	0.87	0.00	0.00	0.01	0.00	0.19	2.52
2003	16.12	1.08	0.00	0.00	0.08	0.00	0.23	4.08
2004	17.07	1.12	0.00	0.00	0.01	0.00	0.27	4.23
2005	19.73	1.22	0.00	0.03	0.06	0.08	0.35	4.01
2006	22.30	1.53	0.00	0.04	0.14	0.78	0.40	3.45
2007	31.89	1.48	0.00	0.05	0.18	0.02	0.48	2.96
2008	36.70	1.77	0.00	0.03	0.24	0.03	0.47	4.37
2009	35.02	1.39	0.00	0.05	0.25	0.03	0.50	5.75
2010	38.72	1.64	0.00	0.03	0.30	0.05	0.61	4.39
2011	41.23	2.05	0.00	0.03	0.29	0.08	0.55	4.38
2012	52.88	2.07	0.00	0.04	0.29	0.55	0.68	4.70
2013	26.46	2.17	0.00	0.04	0.35	0.48	0.53	4.95
2014	28.28	2.36	0.00	0.30	0.35	0.60	0.68	4.29
2015	39.70	2.37	0.00	0.07	0.62	0.54	0.60	3.67
2016	39.15	2.39	0.00	0.08	0.35	0.35	0.57	4.17
2017	41.25	2.47	0.00	0.21	0.27	0.40	0.67	4.45
2018	45.25	3.27	0.00	0.09	0.51	0.50	0.64	5.01
2019	52.88	2.89	0.00	0.08	0.47	0.66	0.57	4.34
2020	42.07	2.74	0.00	0.15	0.44	0.58	0.39	2.76

السنة	MAR	MRT	OMN	PSE	SAU	SDN	SYR	TUN
2000	0.02	0.00	1.45	0.01	15.39	0.00	0.03	0.02
2001	0.03	0.00	1.53	0.00	15.12	0.00	0.03	0.02
2002	0.03	0.00	1.60	0.01	15.85	0.00	0.04	0.01
2003	0.03	0.00	1.67	0.02	14.78	0.00	0.04	0.02
2004	0.03	0.00	1.83	0.01	13.56	0.00	0.04	0.01
2005	0.04	0.00	2.26	0.01	14.30	0.00	0.04	0.02
2006	0.04	0.00	2.79	0.01	15.94	0.00	0.24	0.02
2007	0.05	0.00	3.67	0.01	16.44	0.00	0.25	0.02
2008	0.05	0.00	5.18	0.01	21.70	0.00	0.21	0.02
2009	0.06	0.00	5.32	0.01	26.47	0.00	0.21	0.01
2010	0.06	0.00	5.70	0.02	27.07	0.00	0.53	0.01
2011	0.07	0.00	7.21	0.05	28.47	0.00	0.00	0.02
2012	0.06	0.24	8.09	0.05	29.49	0.01	0.00	0.02
2013	0.06	0.26	9.10	0.05	34.98	0.06	0.00	0.02
2014	0.10	0.19	10.30	0.04	36.92	0.04	0.00	0.03
2015	0.08	0.17	10.99	0.03	38.79	0.09	0.00	0.03
2016	0.11	0.11	10.31	0.03	37.84	0.11	0.00	0.03
2017	0.11	0.05	9.82	0.03	36.12	0.12	0.00	0.03
2018	0.14	0.03	9.96	0.02	33.88	0.21	0.00	0.03
2019	0.14	0.01	9.13	0.03	31.20	0.14	0.00	0.03
2020	0.15	0.04	8.77	0.02	34.60	0.20	0.00	0.02

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI

الملحق رقم 08

نتائج دراسة الارتباط بين المقاطع للنموذج الأول

(تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد)

Cross-Section Dependence Test
Series: LGDPP
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 4
Total panel observations: 84
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	26.95188	6	0.0001
Pesaran scaled LM	6.048287		0.0000
Bias-corrected scaled LM	5.948287		0.0000
Pesaran CD	-0.265514		0.7906

Cross-Section Dependence Test
Series: LL
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 4
Total panel observations: 84
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	115.4082	6	0.0000
Pesaran scaled LM	31.58344		0.0000
Bias-corrected scaled LM	31.48344		0.0000
Pesaran CD	10.73806		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LK
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 4
Total panel observations: 84
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	115.4485	6	0.0000
Pesaran scaled LM	31.59506		0.0000
Bias-corrected scaled LM	31.49506		0.0000
Pesaran CD	10.74362		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LINM
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 4
Total panel observations: 84
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	105.5884	6	0.0000
Pesaran scaled LM	28.74869		0.0000
Bias-corrected scaled LM	28.64869		0.0000
Pesaran CD	10.25047		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LOUTFLOW
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 4
Total panel observations: 84
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	100.0333	6	0.0000
Pesaran scaled LM	27.14507		0.0000
Bias-corrected scaled LM	27.04507		0.0000
Pesaran CD	9.984518		0.0000

الملحق رقم: 09

دراسة الاستقرارية للسلسلة LGDPP باستخدام اختبارات الجيل الأول

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد)

Panel unit root test: Summary
Series: LGDPP
Date: 11/09/24 Time: 11:36
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.58462	0.0565	4	77
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	9.81447	0.2783	4	77
PP - Fisher Chi-square	12.8320	0.1178	4	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LGDPP
Date: 11/09/24 Time: 11:42
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.16261	0.8775	4	77
Breitung t-stat	-0.29639	0.3835	4	73
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.65948	0.9515	4	77
ADF - Fisher Chi-square	3.00460	0.9341	4	77
PP - Fisher Chi-square	1.27563	0.9958	4	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LGDPP
Date: 11/09/24 Time: 11:41
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.78893	0.7849	4	78
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.82710	0.9662	4	78
ADF - Fisher Chi-square	3.28135	0.9155	4	78
PP - Fisher Chi-square	3.40470	0.9065	4	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LGDPP
Date: 11/09/24 Time: 11:47
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Total number of observations: 73
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	-0.29639	0.3835

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Panel unit root test: Summary
Series: D(LGDPP)
Date: 11/09/24 Time: 11:44
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.82461	0.0001	4	76
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	27.2162	0.0006	4	76
PP - Fisher Chi-square	27.6593	0.0005	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LGDPP)
Date: 11/09/24 Time: 11:45
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.35738	0.0873	4	76
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.57957	0.0571	4	76
ADF - Fisher Chi-square	15.7781	0.0457	4	76
PP - Fisher Chi-square	16.1741	0.0400	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LGDPP)
Date: 11/09/24 Time: 11:46
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.92728	0.1769	4	76
Breitung t-stat	0.92201	0.8217	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.25983	0.3975	4	76
ADF - Fisher Chi-square	10.7797	0.2145	4	76
PP - Fisher Chi-square	14.9766	0.0596	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LGDPP)
Date: 11/09/24 Time: 11:48
Sample: 2000 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 72
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Breitung t-stat	0.92201	0.8217

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

الملحق رقم: 10

دراسة الاستقرارية للسلسلة LK باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LK
Date: 11/09/24 Time: 13:13
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.91413	<0.05
Truncated CIPS:	-1.91413	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.00	-2.00
5%	-1.72	-1.72
10%	-1.58	-1.58

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LK
Date: 11/09/24 Time: 13:14
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.25804	<0.10
Truncated CIPS:	-2.25804	<0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.60	-2.60
5%	-2.34	-2.34
10%	-2.21	-2.21

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/09/24 Time: 13:16
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.24992	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.24992	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.15	-3.15
5%	-2.88	-2.88
10%	-2.74	-2.74

الملحق رقم: 11

دراسة الاستقرارية للسلسلة LL باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/09/24 Time: 13:15
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.30731	<0.01
Truncated CIPS:	-2.30731	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.00	-2.00
5%	-1.72	-1.72
10%	-1.58	-1.58

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/09/24 Time: 13:16
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.48954	<0.05
Truncated CIPS:	-2.48954	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.60	-2.60
5%	-2.34	-2.34
10%	-2.21	-2.21

مع وجود c و t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/09/24 Time: 13:16
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.24992	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.24992	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.15	-3.15
5%	-2.88	-2.88
10%	-2.74	-2.74

الملحق رقم: 12

دراسة الاستقرارية للسلسلة LINM باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LINM
Date: 11/09/24 Time: 13:17
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.20258	<0.01
Truncated CIPS:	-2.20258	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.00	-2.00
5%	-1.72	-1.72
10%	-1.58	-1.58

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LINM
Date: 11/09/24 Time: 13:17
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.95107	<0.01
Truncated CIPS:	-2.95107	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.60	-2.60
5%	-2.34	-2.34
10%	-2.21	-2.21

مع وجود c و t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LINM
Date: 11/09/24 Time: 13:18
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.20768	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.20768	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.15	-3.15
5%	-2.88	-2.88
10%	-2.74	-2.74

الملحق رقم: 13

دراسة الاستقرارية للسلسلة LOUTFLOWWS باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المقصد)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LOUTFLOW
Date: 11/09/24 Time: 14:13
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.08396	<0.01
Truncated CIPS:	-2.08396	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.00	-2.00
5%	-1.72	-1.72
10%	-1.58	-1.58

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LOUTFLOW
Date: 11/09/24 Time: 14:13
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.18122	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.18122	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.60	-2.60
5%	-2.34	-2.34
10%	-2.21	-2.21

مع وجود c و t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LOUTFLOW
Date: 11/09/24 Time: 14:14
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 4
Balanced observations: 20
Total observations: 80
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-3.19198	<0.01
Truncated CIPS:	-3.19198	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.15	-3.15
5%	-2.88	-2.88
10%	-2.74	-2.74

الملحق رقم 14

نتائج دراسة الارتباط بين المقاطع للنموذج الثاني

(تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

Cross-Section Dependence Test
Series: LGDPP
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 252
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	550.7549	66	0.0000
Pesaran scaled LM	42.19250		0.0000
Bias-corrected scaled LM	41.89250		0.0000
Pesaran CD	16.09304		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LK
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 252
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	595.8064	66	0.0000
Pesaran scaled LM	46.11373		0.0000
Bias-corrected scaled LM	45.81373		0.0000
Pesaran CD	14.96064		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LL
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 252
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1093.275	66	0.0000
Pesaran scaled LM	89.41277		0.0000
Bias-corrected scaled LM	89.11277		0.0000
Pesaran CD	32.12916		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LOUTM
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 252
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1057.699	66	0.0000
Pesaran scaled LM	86.31629		0.0000
Bias-corrected scaled LM	86.01629		0.0000
Pesaran CD	32.03770		0.0000

Cross-Section Dependence Test
Series: LINFLOW
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2000 2020
Periods included: 21
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 252
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	592.3153	66	0.0000
Pesaran scaled LM	45.80987		0.0000
Bias-corrected scaled LM	45.50987		0.0000
Pesaran CD	11.69801		0.0000

الملحق رقم: 15

دراسة الاستقرارية للسلسلة LGDPP باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LGDPP
Date: 11/30/24 Time: 00:42
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.87854	<0.05
Truncated CIPS:	-1.83581	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.69	-1.69
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LGDPP
Date: 11/30/24 Time: 00:45
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.85798	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.85798	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.55	-2.55
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c و t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LGDPP
Date: 11/30/24 Time: 00:45
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.74633	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.74633	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.09	-3.09
5%	-2.84	-2.84
10%	-2.71	-2.71

الملحق رقم: 16

دراسة الاستقرارية للسلسلة LK باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LK
Date: 11/30/24 Time: 00:46
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.69836	<0.05
Truncated CIPS:	-1.69836	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.69	-1.69
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LK
Date: 11/30/24 Time: 00:47
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.02665	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.02665	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.55	-2.55
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LK
Date: 11/30/24 Time: 00:47
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.87787	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.60156	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.09	-3.09
5%	-2.84	-2.84
10%	-2.71	-2.71

الملحق رقم: 17

دراسة الاستقرارية للسلسلة LL باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/30/24 Time: 00:48
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.20014	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.20014	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.69	-1.69
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/30/24 Time: 00:48
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.68519	<0.01
Truncated CIPS:	-2.68519	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.55	-2.55
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c و t

Summary

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LL
Date: 11/30/24 Time: 00:49
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.53387	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.53387	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.09	-3.09
5%	-2.84	-2.84
10%	-2.71	-2.71

الملحق رقم: 18

دراسة الاستقرارية للسلسلة LOUTM باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LOUTM
Date: 11/30/24 Time: 00:50
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-0.51959	>=0.10
Truncated CIPS:	-0.51959	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.69	-1.69
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LOUTM
Date: 11/30/24 Time: 00:51
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.31124	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.31124	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.55	-2.55
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LOUTM
Date: 11/30/24 Time: 00:52
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.29707	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.73737	<0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.09	-3.09
5%	-2.84	-2.84
10%	-2.71	-2.71

الملحق رقم: 19

دراسة الاستقرارية للسلسلة LINFLOW باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS

للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LINFLOW
Date: 11/30/24 Time: 00:53
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-0.35478	>=0.10
Truncated CIPS:	-0.35478	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.69	-1.69
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LINFLOW
Date: 11/30/24 Time: 00:53
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.11698	>=0.10
Truncated CIPS:	-2.11698	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.55	-2.55
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: LINFLOW
Date: 11/30/24 Time: 00:54
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 20
Total observations: 240
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-6.53656	<0.01
Truncated CIPS:	-3.00064	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.09	-3.09
5%	-2.84	-2.84
10%	-2.71	-2.71

الملحق رقم: 20

دراسة استقرارية السلسلة LGDPP بعد الفروق الأولى، باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLGDPP
Date: 11/30/24 Time: 01:01
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.75828	<0.01
Truncated CIPS:	-2.75449	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLGDPP
Date: 11/30/24 Time: 01:01
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.75828	<0.01
Truncated CIPS:	-2.75449	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLGDPP
Date: 11/30/24 Time: 01:03
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-3.04514	<0.05
Truncated CIPS:	-3.04514	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.11	-3.11
5%	-2.85	-2.85
10%	-2.72	-2.72

الملحق رقم: 21

دراسة الاستقرارية للسلسلة LK بعد الفروق الأولى، باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLK
Date: 11/30/24 Time: 01:05
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.56082	<0.01
Truncated CIPS:	-2.56082	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLK
Date: 11/30/24 Time: 01:05
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.56082	<0.01
Truncated CIPS:	-2.56082	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLK
Date: 11/30/24 Time: 01:05
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.56082	<0.01
Truncated CIPS:	-2.56082	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

الملحق رقم: 22

دراسة الاستقرارية للسلسلة LL بعد الفروق الأولى، باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLL
Date: 11/30/24 Time: 01:06
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.77861	<0.01
Truncated CIPS:	-2.77861	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.70	-1.70
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLL
Date: 11/30/24 Time: 01:07
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.39557	<0.05
Truncated CIPS:	-2.39557	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLL
Date: 11/30/24 Time: 01:07
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-2.39557	<0.05
Truncated CIPS:	-2.39557	<0.05

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

الملحق رقم: 23

دراسة الاستقرارية للسلسلة LOUTM بعد الفروق الأولى، باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLOUTM
Date: 11/30/24 Time: 01:21
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-0.99535	>=0.10
Truncated CIPS:	-0.99535	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.70	-1.70
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLOUTM
Date: 11/30/24 Time: 01:21
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.08420	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.84898	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLOUTM
Date: 11/30/24 Time: 01:21
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-1.08420	>=0.10
Truncated CIPS:	-1.84898	>=0.10

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

الملحق رقم: 24

دراسة استقرارية سلسلة LINFLOWS بعد الفروق الأولى، باستخدام اختبار الجيل الثاني Pesaran–CIPS للنموذج الأول (تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي بدول المنشأ)

بدون c ولا t

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLINFLOW
Date: 11/30/24 Time: 01:22
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: None

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-4.93319	<0.01
Truncated CIPS:	-3.19392	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-1.96	-1.96
5%	-1.70	-1.70
10%	-1.56	-1.56

مع وجود c

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLINFLOW
Date: 11/30/24 Time: 01:23
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-15.71432	<0.01
Truncated CIPS:	-3.89196	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-2.56	-2.56
5%	-2.31	-2.31
10%	-2.18	-2.18

مع وجود c وt

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran - CIPS
Series: DLINFLOW
Date: 11/30/24 Time: 01:24
Sample: 2000 2020
Cross-sections: 12
Balanced observations: 19
Total observations: 228
Deterministics: Constant and trend

CIPS Unit Root Tests

CIPS unit root test
Null hypothesis: Unit root

Test results:

Statistic	t-stat	p-value
CIPS:	-5.18097	<0.01
Truncated CIPS:	-3.95047	<0.01

Critical values:

Level	CIPS	Trunc. CIPS
1%	-3.11	-3.11
5%	-2.85	-2.85
10%	-2.72	-2.72